جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم :العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الأمن العربي بين متغيرات البيئة الداخلية و الخارجية

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: التعاون الدولي

من إعداد الطالب :

– خديري عبد القادر

تحت إشراف الأستاذ :

– عباسي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ.....بوغازي عبد القادر..... رئيسا

الأستاذ.....عباسي عبد القادر..... مشرفا مقررا

الأستاذ .....فراحي محمد .....مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم:**2020/11/15.**

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما الله سبحانه وتعالى :

" وبالوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى

"أمي "

أطال الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

"أبي "

أطال الله في عمرها

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذي " **عباسي عبد القادر** " و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم

وإلى كل أصدقاء الدراسة و العمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء وغيرهم ممن تجاوزهم قلمي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذي الفاضل

" عباسي عبد القادر "

الذي تكرم بإشرافه على هذه المذكرة ولم يبخل علي بنصائحه الموجهة لخدمتي

فكان لي نعم الموجه والمرشد

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت لمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات .

مقدمة

شهدت الساحة الدولية تغييرا جذريا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث تغيرت جميع الملامح الأمنية العالمية .والدول العربية كجزء من النظام الدولي شهد والدول العربية باعتبارها عنصر مكون لهذا النظام الدولي، فقد عرف العديد من التهديدات الداخلية والخارجية بشكل متزايد (الإرهاب الجريمة المنظمة) ، وهذه الظواهر ساعدت على الانتقال من المنظور التقليدي للأمن، المبني على قدرة الدولة على حماية أراضيها وحدودها في مواجهة أي غزو خارجي. هذا المفهوم الذي أصبح غير قادر على احتواء المخاطر وتفسيرها وتوفير الوسائل والإمكانيات لمواجهتها لأن القضايا الأمنية الراهنة تمتاز أساسا بالتعقيد والتشابك بالإضافة إلى التنوع والتعدد، فأصبح للأمن عدة أبعاد مما جعلنا ننتقل إلى مفهوم الأمن الإنساني القائم على فكرة أن تحقيق أمن الدولة لا يعني بالضرورة تحقيق أمن الأفراد، وبالتالي تحقيق الأمن في جميع مستوياته، وبالتأكيد لا يكون ذلك إلا بوضع استراتيجيات على مستوى وطني وإقليمي وعالمي، لمواجهة التهديدات وتحقيق الغاية المنشودة من ذلك.

إشكالية الدراسة:

الأمن العربي يشهد عدة إشكالات تتمثل أساسا في ما يلي :

هل يتحقق الأمن العربي بتحقيق امن كل دول على حدة أم انه مرهون بالأمن الجماعي للدول العربية ؟

إشكالات فرعية:

ما مدى تأثير التدخل الأجنبي في الدول العربية وانعكاساته على الأمن العربي؟

كيف يتحقق الأمن العربي في ظل الأحداث العربية الأخيرة؟

فرضيات الدراسة :

وأما فرضيات الدراسة فإنها تقوم على أساس فرضية رئيسية وهي :أن الأمن العربي مطلب مرهون بالتعاون العربي العربي في المجال الأمني ، بالإضافة إلى عدد من الفرضيات الثانوية ذات الصلة بالفرضية الرئيسة .

عدم وجود صورة عربية للتعاون الجماعي أدى إلى ترجع الأمن العربي والعجز الجماعي في تحقيقه.

دخول الدول العربية في تنظيمات قطرية داخلية مغاربية أو شرق أوسطية أدى إلى تدهور هذا التعاون الأمني الجماعي.

مستقبل الأمن العربي مرهون بدور الجامعة العربية في تعزيز التعاون الامني.

أهمية الدراسة :.

إن أهمية البحث نبعث من كون الأمن للشعوب العربية ضرورة من ضرورات وجودها ،ففي الوقت الذي فقد هذا الأمن العربي مقوماته المتمثلة بالإمكانيات العربية الذاتية الطبيعية والبشرية والأسلوب الذي تدار به هذه الإمكانيات من اجل تحقيق الهدف للدول العربية في الأمن والبقاء . إن هذا بات علينا من الضروري دراسة بعض جوانب الأمن العربي ، مع التركيز على العوامل التي أدت إلى استباحة هذا الأمن ، الأمر الذي أضفى أهمية خاصة تستميل هوى الباحثين لكون الأمن ومقوماته مطلب الفرد العربي والجماعة في آن واحد .

أسباب اختيار الموضوع:

- ***الأسباب الموضوعية:*** يعد موضوع الأمن من أهم المواضيع المطروحة حاليا للنقاش باعتباره هدفا يسعى إليه الأفراد والدول. كما أننا طلبة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، وهذا يدعونا لدراسة بعض المتغيرات التي تؤثر في الدول وسياستها الخارجية والداخلية بصفة خاصة والعلاقات الدولية بصفة عامة.

كما أن هناك هدف أكاديمي للبحث يتمثل في إلقاء الضوء على بعض المفاهيم التي عرفت تحولا بعد الحرب الباردة. كذلك تبيان التهديدات والقضايا الأمنية الجديدة وكيف أثرت على الدول العربية خاصة ظاهرة الإرهاب التي عانى منها بكثرة وغيرها من التهديدات.

– **الأسباب الذاتية:** من خلال ما قدم لنا كطلبة على مدار السنة الدراسية النظرية ترسخت في ذهني قناعة البحث في ميدان الأمن والتحولات التي عرفها بعد الحرب الباردة فأردت البحث في هذا الموضوع لكي نتعرف عليه كمفهوم وعلى ما يهدده وعلى الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيقه. وأخذت الدول العربية كنموذج للدراسة حتى يكون هناك إطار تطبيقي للتوضيح والفهم وحتى نرى أين هو موقع الدول العربية من المفهوم الجديد، بمعنى هل الشعوب استوعبت هذا التحول وتداعياته في المنطقة العربية.

أهداف الدراسة :

إن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

– بيان مفهوم الأمن العربي بشكل عام والمفاهيم المتعلقة به بشكل خاص .

– بيان دور التنمية الاقتصادية العربية في تحقيق الأمن العربي .

– توضيح العلاقة القائمة بين الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي .

– التعرف على أهمية الأمن العربي لكونه عاملا لاستقرار الدول العربية .

محددات الدراسة :

وأما محددات الدراسة فإننا سنقتصر على دراسة الشأن العربي في مجالي الأمن العربي والتهديدات التي يشهدها، والتركيز على العلاقة القائمة بينها، في الحدود التي تبلغنا الأهداف التي اشرنا إليها أيضا .

منهجية الدراسة :

لقد اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المناهج التالية ،وعلى رأسها المنهج التحليلي لبيان مدى الوزن النسبي لكل موضوع من مواضيع الدراسة ،والمنهج التاريخي لتقصي الأحداث على الواقع العربي وانعكاساته على المستوى الداخلي والخارجي.

المنهج الوصفي باعتباره " الطريق أو مجموعة الطرق التي يتمكن من خلالها الباحثون من وصف الظواهر العلمية والظروف المحيطة بها في بيئتها .

خطة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة عمل تتكون من ثلاثة فصول تتمثل في:

الفصل الأول: سيكون هذا الفصل بمثابة إطار ومدخل نظري لدراستنا، نتطرق فيه إلى تعريف الأمن وبعض المصطلحات المشابهة له، مع ذكر التحولات التي شهدها الامن. ثم نتطرق إلى أهم المقاربات والنظريات التي تناولت هذا الموضوع مع التركيز على النقاش والجدل الذي دار بينها، لنتعرف على حجم التحول في مضامين الأمن لفترة ما قبل وما بعد الحرب الباردة التي أدت في لنهاية إلى بروز مفهوم جديد للأمن، وهو الأمن الإنساني، بعد أن كان الأمن مرتبط بالدولة "الأمن القومي". وعلى إثر هذه التحولات أصبح الفرد هو الوحدة الأساسية في التحليل، انطلاقا من أن امن الدول رغم أهميته لم يعد ضامنا أو كفيلا بتحقيق أمن الأفراد وهذا يعني إدماج البعد الفردي ضمن دراسات الأمن.

كما تطرقنا لتعريف الأمن العربي وأبعاده وخصائصه والمفاهيم المتعلقة به.

الفصل الثاني: سنقوم في هذا الفصل بتوضيح واقع الأمن العربي والمتغيرات المتحكمة فيه وتبيان الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة العربية، ثم نقوم بذكر التهديدات التي يعاني منها، التقليدية والجديدة، مع التركيز على الأحداث العربية الأخيرة .

وكذا تبيان دور جامعة الدول العربية المنظمات والاتحادات العربية الإقليمية في تحقيق الأمن العربي.

الفصل الثالث: سنتناول فيه مستقبل الأمن العربي السيناريوهات المستقبلية للأمن العربي

واقع الأمن العربي منذ (2003) بدءا من التدخل الخارجي لنتطرق في الأخير للأحداث العربية الأخيرة والمتمثلة في الحراك العربي الداخلي.

الفصل الأول
التأصيل النظري لمفهوم الأمن

المبحث الأول: مفهوم الأمن

نتعرض في هذا المبحث وتمهيد للدراسة المبحوثة أن نعرف بمفهوم الأمن بصفة مجمله ولنخصص بعد ذلك كيفية تطور مفهوم الأمن من خلال الدراسات النقدية الحديثة وكيف طورت هذا المفهوم.

المطلب الأول: تعريف الأمن في الدراسات الأمنية

يشمل مفهوم الأمن العديد من التعاريف الاصطلاحية نظرا لتنوع و اختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية بشكل خاص و العلاقات الدولية بشكل عام . فمفهوم الأمن واحدا من بين المفاهيم التي تجمع حولها العديد من النقاط الخلافية، حيث لا يوجد تعريف متفق عليه، فهناك من يعرفه على انه غياب التهديدات من الناحية الموضوعية للقيم المكتسبة ومن الناحية الذاتية غياب الخوف من تعرض هذه القيم للتهديد، فتعريف الامن لا يخرج عما توصل إليه الباحثون ومن بينهم نذكر :

عرف أرنولد ولفرز Arnold Wolfers الأمن في مقال له نشر في عام 1952 بعنوان الأمن الوطني كرمز غامض "National security asambiguous symble، أنه ": الأمن، بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات إلى القيم المركزية، و بالمعنى الذاتي فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم.[1] وقد إعتبر تعريفه من أكثر التعاريف عملية حيث أخذ نوعا من الإجماع بين الدارسين.

كما يري وولتر ليبمان Walter Lippmann "أن الأمة تبقي في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه"[2]

[1] Arnold Wolfers, '' National Security as an Ambiguous Symbol'', Political Science Quarterly, Vol. 67

[2] سيد احمد قوجيلي،الدراسات الامنية النقدية .الاردن: المركز العلمي للدراسات السياسية. 2014، ص34.

كما كتب ريتشارد أولمان Richard Ullman في عام 1983 في مقال له بعنوان إعادة تعريف الأمن ''Redefining Security'' حاول وضع تعريف لتهديد الأمن على أنه" :نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير و خلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما ، أو تهدد بشكل كبير بتضيق مجال الخيارات السياسية المتاحة لذا حكومة دولة ما أو الكيانات غير الحكومية الخاصة(أشخاص،جماعات،شركات) داخل الدولة " [1]، بإضافة إلى ما سبق فإن أولمان يرى بضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب تهديدات غير عسكرية مثل قضايا البيئة و نضوب الموارد ،و يتضح مما سبق أن أولمان حاول توسيع التهديدات الأمنية لتشمل تحديات جديدة لا تمس الدولة فقط بل قد تمتد إلى فواعل أخرى كالمنظمات غير الحكومية و الأفراد و الجماعات.5

يعتبر تعريف باري بوزان لمفهوم الأمن من أكثر التعاريف تداولا خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يعرف الأمن بأنه ":العمل على التحرر من التهديد " فحسب بوزان فإن حالة الأمن تتحقق عندما تنتفي فيها كل أشكال التهديد، و يضيف كذلك أن الأمن القومي هو ": قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوظيفية 1 "،من هذا التعريف يتبين لنا تأكيد بوزان على الدور المركزي للدولة في ضمان أمنها .يرى بوزان أن مفهوم الأمن مفهوم معقد و ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل تتمثل في : البدأ بالسياق السياسي للمفهوم ، مرورا بالأبعاد المختلفة له ، انتهاء بالغموض و الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.[2]

على الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن" فإن مفاهيم "الأمن" قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول. وقد برزت كتابات

[1] Richard H. Ullman ,” Redefining Security”, International Security, Vol.8, N°:1, Summer 1983, P. 133.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن :الجزائر،أوروبا،و الحلف الأطلسي ،الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005 ص13 .

متعددة في هذا المجال، "فالأمن" من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.[1]

ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن".. حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".[2]

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله – سبحانه وتعالى –: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ". ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

[1] عادل ذقاع http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html
[2] عبد النور بن عنتر. مرجع سابق ذكره. 15.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية النقدية. (بعد الجرب الباردة)

الدراسات الأمنية النقدية تشمل جميع المقاربات الأمنية المعاصرة والتي استندت الى النظرية النقدية الدولية وبعد الحداثة والبنائية الاجتماعية، إضافة إلى عدة تيارا من بينها ، "الماركسيون الجدد" وكذلك "المقاربة النسوية أو النظرية النسوية"،والمعيارية وغيرهم.

إن الأمن عند أصحاب هذا المنظور هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهويات، الهجرة، الأمراض...[1]،وهي تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي لها. حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن البشري، وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات النقدية.

> ونجد "كين بوث" يقول: (طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأنه مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزاما بالانعتاق).

وفي هذا الاتجاه فإن بوث يرى أن الأمن يعني الانعتاق والذي يعني: تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ومن بين القيود الحرب، الفقر، الاضطهاد، نقص التعليم وغيرها. [2]

فبرز لنا من خلال هذه النظرية الأمن الإنساني الذي يمكن تعريفه بأنه: (التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح

[1] حمدوش رياض،"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مصر :دار الكتاب الحديث.2010. ص 280.

[2] سيد احمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره ص: 37.

المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، و البحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، و هو ما لا يمكن تحققه بمعزل عن أمن الدول)[1].

ويعتبر "باري بوزان" –مدير معهد بحوث السلام بكوبنهاغن– الوحيد الذي ذهب بعيدا في نظرته لإعادة الصياغة للاختبار والتفكير في الأمن، إذ أكد أنه إلى جانب القطاع العسكري للأمن فإن القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع الاجتماعي والقطاع البيئي، تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فبالنسبة لمقاربة باري بوزان لم تعد الدولة الموضوع والمرجعي الوحيد لفهم أو تفسير الظواهر و السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والعالمي، وباري بوزان يقول: (إن الأمن هو التحرر من كل تهديد)،[2] فهذا التعريف هو جامع لأنه يقصد كل تهديد أو خطر يؤثر في الإنسان، هذا ويرى بوزان أنه لتعريف الأمن والإحاطة بمختلف عناصره بطريقة دقيقة لا بد من تحديد موضوعه المرجعي Referent object للإجابة على السؤال "أمن ماذا؟" ويجيب بوزان: أن الدولة، لكن ليست الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، لأن هناك مواضيع مرجعية أخرى كامنة، قد تبرز بناء على بروز ما يهددها، لذا تبنى بوزان في تحليله للقضايا والمواضيع الأمنية ثلاث مستويات للتحليل: الأفراد، الدول والنظام الدولي، وعلى هذا الأساس يميز بوزان بين التهديدات الحقيقة والتهديدات الزائفة. [3]

يعد بوزان من دعاة توسيع مفهوم الأمن إلى قضايا أخرى غير العسكرية كقضايا البيئة والاقتصاد والمجتمع والثقافة وغيرها، لذلك عدد بوزان أبعاد الأمن كالآتي:

---

[1] خديجة عرفة، "مفهوم وقضايا الأمن الإنساني تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين". نقلا عن موقع:
http// :www.emax.com/content.asp ?contents=2630

[2] سيداحمد قوجيلي مرجع سبق ذكره ص 40

[3]- Barryy Buzan, New Patterns of Global Security in the twenty first century (International affairs, vol 67, n° 03, july 1991), PP 13-21.

– الأمن العسكري: ويتضمن شقين أساسين قدرات الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذا تصورات الدول ونواياها تجاه بعضها.

– الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدولة ومؤسساتها ومحافظتها على شرعيتها ونظامها السياسي وإيديولوجيتها.

– الأمن الاقتصادي: ويتضمن الحصول على الموارد المالية، والثروات الطبيعية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي، وعلى قوة الدولة.

– الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها ورموز هذه الخصوصية كاللغة، الثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد وضمان شروط مقبولة ومساعدة على تطوير هذه الرموز ودرء التهديدات التي تؤثر سلبا على هوية وثقافة المجتمعات.

وبالتالي أصبح الأمن في إطار موسع "أمن الدولة+ أمن المجتمع+ أمن الإنسان"، أي الانتقال من الوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية إلى حماية حقوق الإنسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة.

فالتعريف الجديد للأمن الإنساني هو: أمن الإنسان من الخوف، القهر، العنف، التهميش والحاجة، الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي ونجد أن كل من Sadako OGATA و John CELS قالا أن الأمن الإنساني هو:(مجموعة عمليات حماية الحريات كالأساسية لبقاء الإنسان والتنمية أي حماية الإنسان من التهديدات سواء كانت طبيعية أو مجتمعية) [1].

كما برز هذا المفهوم الجديد للأمن في التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1994، فقد عرف الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية.و الأمن متمحور حول الإنسان وحاجاته و كذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية chronic threats مثل المجاعة و المرض

[1]) أمحند برقوق، "الأمن الإنساني ومفارقات العولمة"،: berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

و القهر السياسي، و احتمالات الإنقطاع المفاجئ و الضار لحاجات الإنسان اليومية ..."
فمن هنا حدد محرري التقرير، أبعاد للأمن الإنسان حسب فلسفة الحاجات الإنسانية[1]:

1. الأمن الاقتصادي: أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد .
2. الأمن الغذائي: أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.
3. الأمن الصحي: أي ضمان الحد الأدنى من الحماية و الرعاية الصحية من الأمراض و الوقاية منها.
4. الأمن البيئي: و التي يقصد بها حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية و الحفاظ على البيئة من دمار الإنسان لها .
5. الأمن الفردي: و الذي يعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول ، الفواعل عبر الدولية ...الخ.
6. الأمن المجتمعي: الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية و القيم من العنف العرقي و الطائفي.
7. الأمن السياسي: الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع تضمن و ترقي حقوق.

بالنظر لهذه الأبعاد الكلية يمكن القول أن الأمن الإنساني معرفيا و مضمونا، هو تعبير فعلي عن رغبة عالمية لتدارك الأخطار و التهديدات التي رسمت لمستقبل نظام عالمي عماده الكوارث الإنسانية من: كوارث بيئية، كوارث صحية، مع تنامي الحروب الداخلية ذات الطبيعة العرقية أو الدينية (و الهوية عموما)، و في تنامي الفقر و الجهل و العنف (المادي و غير المادي) .... و هذا ما من شأنه تهديد أمن و سلامة الدول و المجتمعات و العالم [2].

[1]) UNDP: "Human Development Report", New York: UNDP, 1994, p. 44

[2]) أمحند برقوق، "الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو–معرفية"، berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

و بالتالي يمكن القول أن هذا المنظور النقدي الحديث، حاول أن يثبت بأن الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن أصبح غير مبرر لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميز البيئة الأمنية على المستويات العالمية الإقليمية والمحلية، وحاول تقديم إطار نظري و مفهوماتي قادر على تفسير وفهم الأحداث، الظواهر و السلوكات الدولية لما بعد الحرب الباردة ، و مختلف التهديدات التي تستدعي توسيع مفهوم الأمن.

ونستنتج أن هذه المنظورات قد أعطت تعاريف للأمن تغيرت بتغير الأحداث والظواهر الدولية بعد أن كانت مقتصرة على أمن الدول وأنها هي مصدر الأمن. برز تيار يعتبر أن تحقيق أمن الدولة لا يعني أمن الأفراد، هذه التفسيرات المختلفة راجعة لاختلاف مستويات الأمن، وراجعة إلى أن الأمن ليس له بعد واحد بل هو يشمل كل مجالات الحياة، لننتقل بذلك إلى الأمن الإنساني ومن هنا يظهر التفاعل الأكاديمي والعلمي في تطوير منظور حركي لأمن الإنسان في ظل عولمة الخوف والمخاطر، فالتطور على مستوى الظاهرة تهديدات جديدة تمس الفرد بصفة خاصة استدعت تطور على المستوى العلمي أي بروز نظريات تحاول أن تقدم تفسيرات تتماشى والظواهر الموجودة.

المبحث الثاني: ماهية الأمن العربي

المطلب الأول: مفهوم الأمن العربي

إن المفهوم العربي للأمن مازال يعاني الكثير من الغموض والتناقص، ولم تستطع الدول العربية، بعد من الوصول إلى بلورة مفهوم مشترك وجماعي بالنسبة للأمن، رغم كثرة التهديدات والاختراقات، ثم أن الأسباب التي يمكن أن نوردها تتجاوز النظرة التقليدية التي كانت تتكلم دائما على عملية الاستهداف للأمة العربية بفعل موقعها الاستراتيجي وأيضا في ظل عملية الاستقطاب الدولي، ووجود إسرائيل كعنصر تهديد دائم للدول العربية، لنصل إلى جملة الاختلافات والتباينات الموجودة بين الدول العربية فيما يخص النظر إلى الأمن والصراع المحتدم حول ظاهرة الزعامة، وكذا التحول المفاجئ من قبل بعض الدول في استخدام القوة العسكرية ضد دول عربية وشقيقة، وذلك لتحقيق أهداف قطرية بحتة، دون الاكتراث بما يسمى بالمصلحة القومية العربية، التي أصبحت تغيب بشكل كبير في مواثيق ونصوص الدول المتناولة للقضايا الأمنية.[1]

كما عرفه الأستاذ أمين هويدي الذي قال (إن الأمن العربي هو مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان وأمان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطويرها، أي استغلال المصادر الذاتية للأمة العربية وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا) .[2]

إن تحديد مفهوم الأمن العربي ليس بالأمر السهل المنال، وذلك نتيجة لتعقيدات هذا المفهوم من جهة. و لعدم توصل الرصيد التنظيري والسياسي العربي بعد إلى تقديم صياغة محددة لمفهومه من جهة أخرى. إذ لا يزال هذا المسعى مطروحا للتحليل والمناقشة، وكذا الدراسات

[1] إسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية** ،الجزائر:المؤسسة الوطنية للاتصال 2009.ص555.
[2] كمال سالم الشكري، **مشروع الشرق الأوسط والأمن القومي العربي**. رسالة دكتوراه جامعة دمشق منشورة مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 28 العدد الأول2012 -ص52.

والأبحاث الكفيلة بتحديد دلالاته المتشعبة.من هذا المنطلق تعترف هذه الدراسة إلى جانب الباحثين العرب. [1]

إن سياسات الدول العربية خصوصًا الخارجية منها ظلت تتبع دائمًا الاعتبارات الخاصة بالأمن القومي ولو أن هذا المفهوم ظل يستعمل في بعض الحالات كمرادف للأمن الوطني فقط دون أن يكون له مدلولاً يتجاوز إطار القطرية الضيقة، أضف إلى ذلك أن الأمن العربي ارتبط بشكل عضوي بأمن الدولة الوطنية التي استدعت تعزيز القدرات العسكرية الدفاعية، على اعتبار أن الأنظمة العربية بقيت باستمرار تعتبر نفسها محاطة بالتهديدات إن على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، و لم تستطع النظرة العربية أن توسع من آفاق هذا المفهوم لا سيما وأن التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية غيرت أبعاد الأخطار والتهديدات، كما أن القيم التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة خصوصًا في مجال مفاهيم الأمن، أوجدت مخاطر جديدة، هددت سيادة الدول بما فيها الدول العربية التي أصبحت غير قادرة على دفع الاختراقات الأجنبية سواء من جانب دول الجوار الجغرافي أو تلك القادمة من فضاء التحولات الدولية ، أضف إلى ذلك أن التوجه القطري بشأن الأمن إعتمد مقاربة ضيقة ، حيث أبعدت كل الدول العربية من سلوكياتها وممارساتها الإطار العربي الشامل، واكتفت ببعض التعاون والتنسيق المحدودين، والذي لم يتعد إطار التعاون في مجال التكوين والتدريب وتبادل الخبرات العسكرية، ثم أن فكرة التكامل الوظيفي ببين الأمن القطري ونظيره القومي لم يفعل، مثلما حدث مثلاً في النموذج الأوروبي، مما أدى إلى حدوث انكشاف للأمن القومي والوطني على حد السواء. [2]

ويمكن القول عموما،أن ما كتب بخصوص مفهوم الأمن العربي على قلته، يصب في ثلاثة اتجاهات رئيسية .يرى أولها أن الأمن العربي مرادف للأمن الوطني،أو يستعمل المصطلح في سياق تحليل الأمن الوطني دون تفريق بينهما،ويذهب الاتجاه الثاني إلى تعريف وتحليل الأمن

[1] العايب أحسن، **الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى** جامعه الجزائر : رسالة دكتوراه . 2009 ص69.

[2] إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره556.

العربي كمطلب قومي منشود لم يتحقق بعد، ويحدد معالمه في إطار التفكير العربي الذي مفاده ما ينبغي أن يكون عليه الأمن القومي العربي،في حين يرى الاتجاه الثالث أن الأمن العربي يعرف ويحلل مرادف للأمن الإقليمي. [1]

المطلب الثاني: أبعاد الآمن العربي

إن دراسة أبعاد الأمن العربي تتطلب معرفة البيئة التي يتفاعل فيها النظام العربي ككل، كما أنه لا يمكن النظر في الأمن العربي كعملية معزولة عن كل التحديات التي تواجه المنطقة العربية، ولا سيما أن المؤثرات الخارجية التي غدتها قيم العولمة لم تترك المجال للوحدات السياسية من التحرك بحرية وأيضا بحسب التوجهات الخاصة بمصالحها ووفق خصوصياتها الوطنية بل بالعكس فقد فرضت عليها قيما جديدة فاقمت من مأسوية الوضع في البلاد لعربية قاطبة، إذن فالأمن العربي لم يعد عملية محدودة في الإطار الجغرافي العربي، بل أخذ أبعاداً إقليمية ودولية جد متشعبة، فالأخطار السابقة التي كانت تتجسد في الإستعمار والغزو الثقافي وعدم القدرة الدفاعية وإلى ما ذلك من تحديات، تغيرت بدءًا من عام 1990 وذلك بالنظر لما حدث من تبادلات في البيئة الخارجية بشكل عام، حيث أن فكرة الأمن الجماعي، التي طرحت على المستوى الدولي كان لها الأثر الكبير على مفهوم الأمن العربي، حيث أن البيئة الأمنية الدولية أرغمت الأمن العربي على التأثر بها في ممارساته اليومية، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن مصادر التهديدات تطورت بشكل غير مسبوق، ومست حتى بالسيادات الوطنية للدول العربية، فلم تعد البنوك الدولية والمؤسسات النقدية والتجارية تعطي القروض بدون شروط كما كان في السابق، فقد ربطت بين هذه المساعدات وقروض الإستدانة بعملية الإصلاحات السياسية والإقتصادية وما يرتبط معها من جوانب حضارية مست مباشرة بالجانب الأمني.[2]

إن أبعاد الأمن العربي تعددت وتداخلت وأصبحت القضايا الداخلية لها تأثير كبير على إستقرار الدول العربية، وهذا لكونها تجد بيئة خارجية إقليمية أو دولية تساعدها على طرح

[1] العايب أحسن، مرجع سبق ذكره 70.
[2] إسماعيل معراف..المرجع السابق.558.

أفكارها وطروحاتها، وتفرض على الأنظمة العربية نوعًا من الإجراءات يجب عليها أن تفي بها، وإلا تعرضت إلى تدابير عقابية، ولنا في هذا المجال العديد من الأمثلة كما سنأتي على ذكرها في الفقرات القادمة.[1]

فالأمن الدولي لم يعد مقصورًا على الجوانب العسكرية والمخابراتية، بل تعداه ليشمل الأمن الإقتصادي والسياسي (أي استقرار النظم السياسية) والأمن الثقافي وجوب التحكم في المعلومات والمنتوج الثقافي بشكل عام، وهي فواعل غير متوفرة في المجتمعات العربية، مما يولد إحباطا ويفرض ضرورة اللجوء إلى الخارج لتوفير كل تلك الحاجيات، وهو ما ينعكس سلباً على جانب الاستقرار الأمني والسياسي بشكل عام، حيث تصبح الأمن العربي مرتبط بكل هذه الجوانب.[2]

وعليه يمكن أن نلخص أبعاد الأمن العربي في النقاط التالية

1- البعد الاستراتيجي: وذلك أن موقع الوطن العربي الجغرافي يتوسط العالم ويشرف على بحار ومحيطات مهمة من الناحية الإستراتيجية وسيطرته على الملاحة العالمية ولكونه مترابطا في أراضيه وبحاره جعل منه موقعا جغرافيا ذا مكانه مرموقة في العالم.

2- البعد السياسي: مما لا شك فيه أن البعد السياسي بشقيه الداخلي والخارجي يلعب دورا كبيرا في تحقيق الآمن العربي فالجانب الداخلي المتعلق بالنظام السياسي والاستقرار والمشاركة السياسية والديمقراطية والشرعية قد تدعم الأمن العربي أو تضعفه ذلك إن شرعية النظام السياسي المبنية على الحرية والمشاركة السياسية من خلال الديمقراطية تؤدي إلى الاستقرار بينما غياب الشرعية في ظل غياب المشاركة السياسية وتقييد الحرية وبالتالي عدم الاستقرار يؤدي الى تقويض الأمن. أما الجانب الخارجي فيتمثل في سياسات الدول المجاورة والكبرى وأهدافها وغاياتها ودرجة تعاونها أو عدائها الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على الأمن

[1] إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره 563.
[2] العايب أحسن، مرجع سبق ذكره 79.

العربي إيجابا أو سلبا . كما أن الجانبان الداخلي والخارجي يتداخلان مع بعضهما البعض إذ يؤثر كل منهما على الآخر[1].

وإذا ما اسقط هذا البعد على الدول العربية نجد أن هذا البعد يشكل احد اخطر الثغرات التي استطاعت الدول اختراق الدول العربية وأساسا لاستمرار السيطرة عليها.

3- البعد العسكري إن أول ما يتبادر للذهن عند الحديث عن الأمن بشكل عام هو وجود قوة عسكرية قادرة على تحقيق هذا الأمن ودوام استمراره.[2]

والوطن العربي ونتيجة لموقعه الجغرافي وثرواته يعد مطمعا لكل قادر على اختراقه ولذلك يجب على الدول العربية بناء قوة عسكرية عربيه لتحقيق أمنها والحفاظ على سلامتها.

4- البعد الاقتصادي: يعد البعد الاقتصادي عنصرا جوهريا في معادلة الأمن إذ لا يمكن تحقيق هذا الأخير إلا في وجود اقتصاد قوي يؤدي إلى استقرار داخلي من خلال التنمية واستقلال خارجي عيد عن التبعية . فعلى الرغم من الإمكانيات التي يمتلكها الوطن العربي إلا انه لا يزال متخلفا اقتصاديا ومتأخرا عن كثير من الدول التي لديها اقل بكثير من الإمكانات التي لدى الدول العربية.

5- البعد الاجتماعي والثقافي: إن تحقيق البعد الاجتماعي الذي يتعدى الحد من الجريمة بل يسعى إلى إشباع حاجات الأفراد والمجتمع يعد شرطا ضروريا لتحقيق الأمن .فالمواطن عندما يشعر بالأمن الاجتماعي على حياته وأسرته سيكون رأيه ومواقفه واتجاهه من أفضل الأسلحة لحماية وضمان الأمن بأبعاده المختلفة.[3]

---

[1] محمد صدقي الدجاني، احمد يوسف احمد، " التحديات الشرق أوسطية " الجديدة والوطن العربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، سنة 2000. ص67.

[2] خلف محمد الجراد، الأبعاد الفكريّة للصراع العربي الصهيوني. سوريا:اتحاد كتاب العرب،2000.ص92.

[3] إسماعيل معراف. مرجع سابق ذكره ص563.

المبحث الثالث: المفاهيم المتعلقة بالأمن العربي

إن تحديد مفهوم الأمن العربي يواجه عدة صعوبات ، وهذا بسبب التداخل الموجود بين الأمن القومي والإقليمي، وصعوبة التمييز بين المفهومين أو البعدين، على اعتبار أن القوى الخارجية تنظر إلى البلاد العربية ككتلة واحدة وغير منفصلة وبالتالي فهي تعد مقارباتها إستنادًا لهذا الوضع، بينما الدول العربية فهي تركز في إستراتيجياتها على أمنها الوطني دون البحث عن التنسيق مع باقي الدول العربية في المجالات الأمنية[1]، وحتى عندما حاول النظام العربي تأسيس تجمعات جهوية ظل بعد الأمن القومي غائبا أو مغيبًا بفعل اختلافات كثيرة، فكان العديد من الباحثين يركزون على أن هذه التجمعات ستكون بمثابة النواة الحقيقية التي ستعيد التلاحم للأمن القومي، ولكن النتيجة كانت معاكسة تمامًا، حيث زادت من تكريس الأمن العربي الإقليمي، أي التركيز أكثر على أمن الإقليم الذي تنتمي إليه هذه الدول، واعتبار ما يقع لباقي الدول العربية مجرد تهديدات خارجية ليس لها علاقة بشكل مباشر بأمنها واستقرارها، ومن ثم فقد بقيت هذه التجمعات مصادر تهديد إضافية للأمن العربي، لا سيما بعد لجوء الأعضاء هذه الفضاءات إلى ربط علاقات تعاون في إطار ترتيبات أمنية خارجية وغير عربية، ونذكر في هذه المجال دخول دول مجلس التعاون الخليجي في ترتيبات أمنية خارجية وشرق أوسطية، ودخول أعضاء إتحاد المغرب العربي في المشروع المتوسطي، وهي سلوكيات ساهمت في تأزم الوضع الأمني العربي.[2]

المطلب الأول: الأمن القومي

ظهر الأمن القومي كمصطلح مع الحرب العالمية الثانية يهدف إلى حماية القيم المركزية (بقاء الدولة الاستقلال الوطني والوحدة الترابية الرفاه الاقتصادي الهوية الثقافية والحريات الأساسية).[3]

---

[1] إسماعيل معراف..المرجع السابق569.
[2] خلف محمد الجراد، مرجع سبق ذكره.ص94.
[3] أمين هويدى، أزمة الأمن القومي العربي .مصر:دار الشروق .1991.ص:31.

فالأمن القومي العربي هو تكاتف الأقطار العربية جميعاً لمواجهة الأخطار الخارجية ضدها ومواجهة التكتلات الخارجية خاصة الاقتصادية والأمنية من خلال إستراتيجية ثابتة موحدة ومتكاملة تستطيع بها التصدي للتهديدات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية التي يتعرض لها الوطن العربي حالياً خاصة منذ ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام «2001م».[1]

يرفض أصحاب الطرح القومي التعاريف، التي تتنكر لخصوصيات المنطقة العربية في تلاحمها القومي، نتيجة عدم تمييزها بين المعطيات التاريخية والسياسية للوطن العربي الذي يستكمل بعد عمليات التوحيد القومي بعد وينطلق أصحاب هذا الاتجاه في تعريفهم للأمن القومي العربي من النظرة المثالية التي تجد سندها في الفكر القومي الموجود الذي يصبوا ليه المواطن العربي بخصوص تحقيق الوحدة العربية والتطلع الى المصير المشترك والمستقبل الواعد الذي تندمج فيه الكيانات العربية في آن واحد هو الدولة العربية الموحدة التي يفتقر إليها الأمن القومي العربي في الوقت الراهن،ومن ثمة فإن الأمن العربي وفق هذا المنظور[2]، يعني مثلما ذهب الى ذلك " رفعت سيد أحمد:"

"قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد المفترض على حماية الكيان الذاتي «العربي ونظام القيم العربية التاريخية المادية والمعنوية ، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية السياسية و العسكرية العربية وحمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود أي دوليا أو داخل الحدود . بدءا بالتخلف و حالات التبعية وانتهاء بإسرائيل. وهو التهديد الذي سبب ولا يزال حالة من الهزيمة والانكسار العربي تمثلت مظاهره في فقدان الإرادة العربية لاستقلاليتها.[3]

---

[1] **محمد عبدالله الماخذي**، الأمن القومي العربي بين التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية الراهنة مصر: صحيفة 26 سبتمبر عدد 1122 .2015.

[2] العايب أحسن، مرجع سبق ذكره .ص 70.

[3] عيسى درويش، ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي، مصر: مجلة الفكر السياسي.عدد:87. 1998.ص57.

فالأمن القومي العربي يتمثّل هنا في :"قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد– المفترض– على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية، المادية والمعنوية، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكريّة، حمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود أي دولياً أو داخل الحدود بدءاً بالتخلّف وحالات التبعية. وهو التهديد الذي سبّب ولا يزال حالةً من الهزيمة والانكسار العربي تمثّلت مظاهره في فقدان الإرادة العربية لاستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية وبروز دور الشركات متعددة الجنسية وفي تضخيم الظاهرة الصهيونية إلى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الإرادي للجسد العربي"[1]

ويقتضي تحقيق الأمن العربي حسب تفسيرهم، تغليب القومية على القطرية والوعي المشترك بمسار الصراعات والإقليمية والدولية، وكيفية إدارة الصراع العربي مع الأطراف الأخرى ومراعاة الوضع الدولي، كما يتطلب توفير الوسائل اللازمة لإدارة الصراع وبلوغ الأهداف الأمنية القومية، لكن هذا التفسير بدوره وجهت له عدة مآخذ منها : إفراطه في التركيز على الرابطة القومية – وإن كانت موجودة – في تحليل وبناء الأمن القومي العربي، حيث أن هذه الأخيرة، طيلة فترات متعاقبة من الزمن فشلت في تفسير وتحقيق الأمن العربي، نتيجة اصطدمت بواقع التجزئة الذي تعرضت له المنطقة العربية،وكذلك غلبة المصالح الأمنية القطرية على مفهوم الأمن العربي الشامل، بالإضافة إلى هذا فإن الأمن العربي له مضامين معقدة ومتشعبة، ليس بمقدور العناصر القومية لوحدها تفسير أبعادها المتعددة الأشكال[2].

[1] خلف محمد الجراد http://www.politics-ar.com/ar/index.php?news=3035 تت 2020/02/12.
[2] العايب أحسن مرجع سبق ذكره ص72.

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي

برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية و دون إقليمية، كما ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية(القارات، المناطق المحيطة بالبحار، المناطق دون الأقاليم) والتاريخ والثقافة، ومجموعة من التصورات الذاتية والموضوعية، وهو ما يفسر – أحيانًا – لماذا تستبعد المشاركة الإقليمية بعض الدول المنتمية جغرافيًا للإقليم ؟ ولماذا بوسع العديد من المجموعات ذات الصلة الأمنية بأعضائها وأهدافها المختلفة التعايش في منطقة واحدة، ولماذا تتشكل المجموعات دون الإقليمية في بعض الأقاليم دون غيرها؟.[1]

فالأمن الإقليمي أصبح من أهم قضايا السياسة الدولية والأمن الدولي يتمثل من خلال الديناميكيات المختلفة مثل دور ونوعية القوى الفاعلة فيه وتوجهاتها ونوعية المنافع والتحديات المشتركة القائمة عليه ومن أهم فقهاء مركبات الأمن الإقليمي نشير إلى أعمال بوزان و ويفر حيث قدما نموذجا لديناميكيات الأمن الإقليمي ، الفرعية والأساسية، والتي من خلالها يمكن فهم طبيعة مفهوم الأمن الإقليمي . ويتمتع النموذج (البوزاني والويفري) بثلاث مستويات أطرية وهي تشكل الأزمات في الإقليم وطبيعة النظام الإقليمي القائم ، والمجتمع الأمني في المركب الأمني ، حيث مجموع القوى الإقليمية في هذا النظام دائما يتوقع سلوكها أزمات وتحديات وتهديدات وان كل قوة في الإقليم تنظر إلى الأخرى على انه عدو لها ، أو منافس إقليمي ، أو قوة صديقة.[2]

يؤكّد الباحثان محمد عنتر وعفاف الباز أنّ "الأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي، فالمفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معيّنة تربطها روابط

الأمن الدولي والعلاقة بين حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب جامعة الجزائر رسالة ماجستير 2010.

[1] لخميسي شيبي الباردة

[2] مفتاح الحارثي تحديات الأمن القومي غرب المتوسط مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية .2013 ص 15

وصلات مُعيّنة. وفي معناه العام ينصرف الأمن العربي إلى تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها بعيداً عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أم من الخارج"[1]

ان النظر إلى الأمن العربي على أنه أمن إقليمي ينطوي على خلط بين مفهومين مختلفين ليس من الناحية النظرية العامة فقط، وإنما فيما يخص الوضع العربي أيضاً. يؤكّد ذلك أكثر من مفكّر عربي، فالدكتور حامد عبد اللّه ربيع يقول في هذا الخصوص: "... إنّ تصوّر الأمن العربي على أنه أساساً أمن إقليمي هو تعبير بعيد عن الصواب. إنّه البديل للأمن القومي وليس مجرّد تطبيق لمفهوم الأمن القومي". ويقول الدكتور علي الدين هلال: "... الأمن القومي ليس مجرّد صورة من صور الأمن الإقليمي وحق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ففي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وقصرها على رابطة الجوار الجغرافي. فالأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية وإلى وحدة الانتماء وإلى مفهومي الأمة الواحدة والمصير الواحد. والأمن العربي كذلك ليس مجرّد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة، بل إنه مفهوم يأخذ في اعتباره الأخطار والتهديدات الموجّهة إلى هذه البلاد ويتخطّاها ويتجاوزها. [2]

فالفرق بين المفهوم العام للأمن القومي ومفهوم الأمن الإقليمي العربي هو أن مفهوم الأمن القومي العربي يشكل حالة معقدة تتضارب مع المفهوم الأكاديمي للأمن الإقليمي، ويُعتقد أن هذا التضارب قاد بالدراسات العلمية لأن تبحث في الأمن القومي من خلال النظرية والتطبيق أو الممارسة، فالاختلافات بين المفهومين يكمن في أن الأسلوب النظري للأمن ينطلق من نظرة وطنية ضيقة تركز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية وارتباطاتها الدولية الراهنة، بينما النظرة العلمية أو الواقعية فإنها تنطلق من نظرة شمولية قومية مرتبطة بالروابط ومصادر التهديد، فأجزاء الوطن العربي رغم التجزئة السياسية ترتبط بروابط متعددة سلبية كانت

[1] العايب أحسن مرجع سبق ذكره ص 73.

[2] أمين هويدى، مرجع سبق ذكره.ص:38.

أم إيجابية منها الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والجغرافية، أما بالنسبة لمصادر التهديد فإنها في أهدافها وسلوكياتها تمثل تهديدًا للكيان العربي مجتمعًا مثل التحدي الاستعماري والإسرائيلي والتهديدات الأمنية المتعددة. [1]

ومن الخطأ الاعتقاد أنه يمكن لدولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى، والأمن هو نقيض الخوف ويمثل مفهومًا مركزيًا في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها، وهو يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم مجتمعة ضد التهديدات الخارجية[2].

وعند البحث في موضوع واقع النظام العربي وعن إمكانية توحيد وتطوير العوامل الداخلية الأساسية التي تقود إلى التماسك الاجتماعي والتطور الاقتصادي والوحدة السياسية، التي تساهم مجتمعة في تحقيق الأمن القومي نجد أن نظرية قيام دولة الوحدة العربية مطلب شعبي وأكثر منه مطلب رسمي في ظل الخلافات العربية – العربية[3].

ففي التاريخ الحديث وتحديدًا منذ فجر اليقظة العربية المعاصرة، خاصة عندما قوي في بعض الأوساط العربية الشعور بالانتماء للأمة العربية والرغبة في تكوين دولة قومية موحدة حديثة، ظهرت تيارات ومدارس فكرية متعددة تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل وفق وجهات نظر متباينة، إضافة لذلك فإن الأحداث منذ ذاك التاريخ وحتى وقتنا الحاضر قادت ببعض المفكرين العرب للبحث في بلورة الفكر القومي المطالب بقيام دولة الوحدة العربية، وأدى ذلك لقيام محاولات عربية متباينة هادفة لنيل الاستقلال ويمكن أن نطلق عليها نضالات قطرية فردية غير أن تلك المحاولات كان يغلب عليها الطابع القطري وأغفلت الجانب الديمقراطي في تعاملها الوطني أو القومي[4] .

---

[1] خلف محمد الجراد مرجع سابق.ص92.

[2] مفتاح الحارثي ، مرجع سبق ذكره.ص16.

[3] سيد شوبجي عبد المولى،المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي . الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية.1992.ص19.

[4] خلف محمد الجراد المرجع السابق . ص 93.

ولكي نعبّر عن متطلبات الواقع العربي على شكل (دولة وطنية ليس لها كيان الدول)، يمكن تبني مفهوم الأمن الإقليمي كتطبيق للأمن العربي، مع إمكانية أن يكون هذا المفهوم أداة لتجسيد الأسس التي يقوم عليها الأمن.

وخلاصة القول لمجمل التعاريف التي قيلت بخصوص تحديد مفهوم الأمن العربي أن رصيد محاولاته القائمة لم تتوصل بعد إلى صياغة محددة لمفهومه الذي بقي رهين المقاربات التي قام بها الخبراء والمحللين العرب ضمن هذا الإطار في ثلاثة اتجاهات رئيسية،أولها تجاهل فكرة الأمن العربي وأسقط عليه طابع الأمن الوطني ، وثانيها أضفى عليه التفكير الغربي وعرفه ضمن المنظومة القومية، وثالثها نظر إليه كمرادف لمفهوم الأمن الإقليمي، وكان" حامد ربيع " قد انتقد بشدة هذا التمزق في كتابة نظرية الأمن القومي العربي قائلا:إن السياسة العربية مفتقرة بصورة واضحة لما يمكن أن يعبر عنه بكلمة الأمن القومي، ومما لاشك فيه أن مفهوم الأمن القومي يرتبط ارتباطا عضويا بتكامل الكيان السياسي، والأمة العربية وهي متفرقة ومتجزئة متعددة الإرادات لا يمكن أن تملك نظاما للممارسة أساسه تكامل الأمن القومي[1].

ومهما اختلفت الآراء في تعريف الأمن العربي فإنه في نهاية المطاف، يتمثل في إيجاد نظام محدد يحفظ للأمة العربية أمنها وكيانها ومصالحها في كل الأحوال والظروف.وهذا يقتضي بطبيعة الحال أن يتضمن مفهوم الأمن العربي النظري والعملي مجموعة من المبادئ التي تتضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمة العربية من أية أخطار قائمة أو محتملة وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية . ولما كان هذا المفهوم يتضمن تخطي عقبات الأوضاع الراهنة، من تفسخ وتجزئة وضعف إلى وضع أفضل يلبي احتياجات الطموح العربي، فان الأمن القومي العربي لازال إلى حد الساعة يندرج في إطار ما ينبغي أن يكون.وهذا يعني أن ننظر إليه ضمن نطاق المصالح العربية العليا في أبعادها القومية الشاملة التي من شأنها مثلما أشار إلى ذلك" أمين هويدي" : "تحقيق أمن الدول العربية بعيدا عن الضمانات الخارجية التي تعتبر شيء خطير على الأمن العربي، الذي لا يتحقق إلا عن طريق الضمانات الداخلية،

[1] خلف محمد الجراد المرجع السابق . ص 95.

المرهونة بالقدرة العربية الذاتية التي بقدر زيادتها يتحقق الأمن العربي ولا مجال لتحقيق ذلك إلا ضمن هذا الطريق الذي يكسب الحدود السياسية العربية قدسيتها وقدرتها على ردع المعتدي وتوقيع العقاب عليه، بما يؤمن حرمة الأراضي العربية وحدودها[1].

[1] أمين هويدى ، مرجع سيق ذكره.ص:42.

الفصل الثاني
واقع الأمن العربي والمتغيرات المتحكمة فيه

المبحث الأول: الإطار التنظيمي للأمن العربي

نؤكد في هذا المبحث على أن الأمن العربي لا يمكن تجسيده أو التحدث عنه إلا في إطار تنظيمي يعمل على إبرازه كهدف تسعى إليه الدول العربية، ولا يمكن لكل دوله عربية أن تجسد فكرة الأمن العربي بمفردها، بل لابد أن تكون الدول العربية مجتمعة في إطار تنظيمي موحد ضمن منظمات أو اتحادات .

المطلب الأول: جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية :هي هيئة عربية دولية، تضم الدول الموقعة على ميثاقها والتي تتكلم العربية على امتداد الوطن العربي .هدفها التعاون الإقليمي في إطار قومي، ولقد جاءت بمثابة استجابة شكلية للشعور القومي العربي ولمطلب الوحدة العربية، في 10 ماي 1945 ، نتيجة لاجتماع الإسكندرية في خريف 1944[44] ، تكونت الجامعة العربية بين مصر والعراق والأردن ولبنان والسعودية وسوريا واليمن .نشأت الجامعة العربية وسط الاحتجاج على بقاء الاحتلال الفرنسي في سوريا ولبنان، ووسط مشكلة فلسطين ومعارضة فكرة إنشاء دولة يهودية، واحتجاجا على الاحتلال الفرنسي للجزائر .وانضمت المغرب وتونس إلى الجامعة، ثم بقية الدول العربية التي حصلت على استقلالها، وهي :الجزائر، البحرين، الكويت، ليبيا، موريتانيا، عمان، قطر، الصومال، اليمن، السودان، دولة الإمارات العربية، جيبوتي، و فلسطين[45]

- **أهدافها :**

تهدف الجامعة العربية إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية نص عليها الميثاق والدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وهذه الأهداف هي:

1- توثيق الصلة بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها . وهو ما جاء في ديباجة الميثاق التي نصت على انه تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية وحرصا على دعم هذه

[44] غالب بن غلاب جامعة الدول العربية وحل النزاعات العربية، الرياض:جامعة نايف للدراسات الأمنية2010. ص15.
[45] عياد سمير، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق.جامعة الجزائر رسالة ماجستير 2004. ص 55.

الروابط وتوطيدها على أساس احترام تلك الدول[46] . ويكون علىأساس المبادئ القومية والمضي قدما في تنسيق الجهود العربية، تمهيدا لقيام إنجازات وحدوية في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، كل ذلك ليتم في مراحل محددة، على أساس علمي مدروس، يكفل لها البقاء والنماء.[47]

2- المحافظة على السلام والأمن العربي: ورد هذا النصي في المادتين الخامسة والسادسة من الميثاق وهما تفرضان على الدول الأعضاء بعض الواجبات التي تقتضيها ضرورة تحقيق الغرض الذي قامت الجامعة من اجله[48]. صيانة سيادة الأمة العربية على وطنها، والدفاع عن أمنها وسلامتها، وصد أي عدوان على ترابها التاريخي، والمبادرة إلى رده بجميع الوسائل الفعالة، مبادرة جماعية تقدم فيها كل دولة ما عندها[49]. كما أن ميثاق الجامعة العربية تصمن حفظ الأمن تسوية النزاعات بين الدول العربية ثلاثة أحكام رئيسية من ضمن مواده وهي:

1- التزام عام على الدول الأعضاء بعدم الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات.

2- التحكيم الاختياري لمجلس الجامعة لفض الخلافات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة بشرط ألا يكون الخلاف متعلقا باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها 3 وساطة مجلس الجامعة في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين أي دولة من دول الجامعة العربية أو غيرها للتوفيق بينهما.[50]

3- تحقيق التعاون العربي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا: وذلك من خلال كفالة العدالة الاجتماعية للمجتمع العربية كله.. احترام حقوق الإنسان العربي، وضمان سيادة القانون، واحترام الحريات الأساسية.[51]

---

[46] غالب بن غلاب، مرجع سبق ذكره. ص23.

[47] عربية ، مصر: دار الشروق.1990. ص368. تصبح احمد الشقيري. الجامعة العربية كيف تكون عربية وكيف

[48] غالب بن غلاب . المرجع السابق ص24

[49] احمد الشقيري المرجع السابق ص 369.

[50] غالب بن غلاب . المرجع السابق . ص25

[51] احمد الشقيري مرجع سبق ذكره ص 370.

- **شئون الأمن والدفاع العربي :**

الدفاع عن الوطن العربي، وصيانة السيادة العربية على التراب الوطني في أي قطر من الأقطار العربية هو المسئولية الأولى للجامعة العربية ويقع في رأس واجباتها ويترتب على ذلك ما يلي:

أولا: إذا وقع أي عدوان، أو تهديد بالعدوان، على أية دولة عربية، تبادر الجامعة العربية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة بما في ذلك استخدام القوات المسلحة لرد العدوان.

ثانيا: تعتبر الدول الأعضاء، إن أي اعتداء، أو تهديد بالاعتداء يقع على أية دولة عربية أو أكثر، أنه اعتداء عليها جميعا، وتلتزم بالمبادرة إلى مساندة الدولة أو الدول المعتدى عليها بجميع الوسائل الفعالة من مادية وعسكرية لرد العدوان وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.

ثالثا: يؤلف مجلس للدفاع العربي من وزراء الدفاع العربي لوضع الخطط اللازمة وإنشاء الأجهزة والمؤسسات اللازمة لتأمين سلامة الوطن العربي وأمن الأمة العربية.[52]

رابعا: إن شئون الدفاع العربي المشترك تستلزم دراسة جديدة تأخذ بعين الاعتبار التجارب الماضية في هذا الميدان بغية الوصول إلى أسس جديدة تلتزم بها الدول العربية.. وذلك أن معاهدة الدفاع المشترك قد وضعت في عام 1950 في ظروف تختلف عن الظروف القائمة والأمر يحتاج إلى إعادة النظر بصورة جذرية في نصوصها. وفي المؤتمر القومي، الذي نقترحه لوضع الميثاق الجديد، يحسن أن تؤلف لجنة سياسية وعسكرية خاصة لصياغة ملحق خاص يلحق بالميثاق لمعالجة شاملة لشئون الدفاع المشترك والقيادة العربية الموحدة، وسائر الأمور العسكرية المتصلة بها، ومما تجدر الإشارة إليه أن ميثاق الجامعة القائم لم يتناول الأمور العسكرية من قريب أو بعيد.[53]

- جوانب نجاح الجامعة العربية وإخفاقها تحقيق الأمن وحل النزاعات التي تنشأ بين أعضائها :

---

[52] غالب بن غلاب. مرجع سبق ذكره.ص:26.

[53] غالب بن غلاب مرجع سبق ذكره.ص:28.

صنفت بعض النزاعات العربية من خلال دور الجامعة العربية فيها إلى أربع أصناف وهي:

- نزاعات تدخلت فيها الجامعة العربية وكان النجاح فيها.
- نزاعات تدخلت فيها الجامعة العربية وكان النجاح فيها محدودا.
- نزاعات تدخلت فيها الجامعة العربية دون إحراز أي نجاح يذكر.
- نزاعات أخفقت الجامعة العربية في إيجاد حلول ناجحة لها.

أولا: نزاعات تدخلت فيها الجامعة العربية وكان النجاح فيها بكفاءة عالية

استعملت الجامعة العربية العديد من الوسائل والآليات بقصد محاولة تسوية النزاعات العربية العربية . مثل النزاع العراقي _ الكويتي سنة 1961 والحرب الأهلية اللبنانية (1975) وكذلك دورها في حل الأزمة اليمنية (1972). [54]

ثانيا: نزاعات تدخلت فيها الجامعة العربية وكان النجاح فيها محدودا

إن محدودية نجاح الجامعة العربية يرجع بالأساس إلى محدودية دورها , في حل هذه النزاعات لسبب أو لآخر كأزمة الضفة الغربية سنة(1950) والنزاع الحدودي الجزائري المغربي سنة (1963).

ثالثا: نزاعات تدخلت فيها الجامعة العربية دون إحراز أي نجاح يذكر.

وهي تلك النزاعات التي حاولت فيها الجامعة العربية ان تقوم بدور مهم لتسوتها ، غير أنها لم تحقق نجاحا يذكر، مثال ذلك النزاع المصري السوداني في تخطيط الحدود بين الدولتين (1958).

رابعا: نزاعات أخفقت فيها الجامعة العربية في إيجاد حلول ناجحة لها

أخفقت الجامعة العربية في إنشاء محكمة عدل عربية ، فعلى الرغم من أن هذا المشروع كان موضوع قرارات كثيرة واجتماعات عديدة دون أي نجاح .

[54] عصام. إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الأوضاع العربية الراهنة .جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير :كلية نكاع بن العلوم السياسية والإعلام 2005.ص 69.

كما خففت الجامعة العربية في اتخاذ التدابير العسكرية اللازمة، وهذا يبين الدور الذي تقوم به هذه القوة داخل منظمة أريد لها أن تكون أداة لتحقيق الأمن والسلم داخل منطقة معينة . [55]

أما في بداية الألفية الجديدة ومع بداية اتضاح التهديدات الأمريكية للعراق وبصفة خاصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بدأ الحديث عن التهديد الأمريكي للأمن العربي يعود بالتدريج إلى وثائق قمم الجامعة العربية وإن تم الحديث عنه بعبارات عامة لا تذكر الولايات المتحدة الأمريكية أو سياستها تحديدًا. بدأت قمة بيروت2002 بحديث عن "رفض التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورة خاصة العراق وتأكيد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديدًا للأمن الكلي لجميع الدول العربية" وكررت قمة شرم الشيخ2003 الموقف نفسه دون أي تصعيد يتناسب مع اشتداد حدة التهديد .

وعندما عقدت قمة تونس2004 كان التهديد قد أصبح احتلالاً تكيف معه النظام العربي الرسمي، فاعترف بموفد السلطة التي أنشأها الاحتلال ممثلاً للعراق في جامعة الدول العربية، ولذلك لم يكن منطقيًا أن تأتي قرارات القمم على ذكر أي تهديد لأمن العراق أو غيره يكون مصدره السياسة الأمريكية، وهكذا اقتصرت قرارات قمم تونس2004 والجزائر2005 والخرطوم2006 على أمور من قبيل الترحيب بخطوات العملية السياسية في العراق والتشديد على الدور العربي ودور الأمم المتحدة في رسم مستقبل الأمن العربي.

المطلب الثاني: المنظمات والاتحادات العربية

1- اتحاد المغرب العربي :

شهدت الساحة الدولية والإقليمية عدّة تحولات مع نهاية العقد الأول من الثمانينيات، ومن إفرازاتها أنها دفعت بالدول نحو التكتل لمواجهة التحديات في شكل جماعي، ودول المغرب العربي ليست منفصلة عن هذا السياق رغم ما لها من رصيد تاريخي طويل، فقد ارتبطت فكرة الاتحاد بالتحولات الدولية والإقليمية في المنطقة.

[55] عصام مرجع سبق ذكره . ص:73. نكاع بن

وتشير المصادر التاريخية إلى أن السيد (علي باشا حمبة) أحد ملهمي الحركة الوطنية التونسية في أوائل القرن الماضي، كان أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح ضدّ الاستعمار الفرنسي، وتبلورت هذه الفكرة في إطار مطالب حزب نجم شمال إفريقيا الذي تأسس عام 1926، ودعا في برنامجه إلى ضرورة استقلال كل دول المغرب العربي، وقد انضمت إلى هذا الموقف الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات، وجمعية الدفاع عن المصالح المغربية، وعزّز هذا الاتجاه بإنشاء جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في باريس عام . 1927 ومع أواسط الثلاثينيات انتقلت فكرة اتحاد المغرب العربي إلى أقطار شمال إفريقيا ذاتها، حيث أصبحت أحد الموجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية، وهكذا تضمن برنامج الحركة الوطنية لعام 1936 ، كجمعية شباب الشمال الإفريقي في تونس التي تشترط في عضويتها الاعتراف بأن شمال إفريقيا وحدة يجب على الأبناء تكوين جبهة واحدة للدفاع عنه[56].

إن ميلاد فكرة المغرب العربي لم تبرز على الساحة العملية إلا في أفريل 1958 في مؤتمر طنجة، الذي أعطى وبصفة رسمية مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي، ومن هنا لم تعد فكرة المغرب العربي مجرّد تنسيق الأعمال، بل أصبحت تعني العمل من أجل قيادة وحدة فيدرالية بين الأقطار المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب)، فحضر المؤتمر قادة حزب الاستقلال من المغرب، والحزب الدستوري

التونسي، وأعضاء من حزب جبهة التحرير الوطني من الجزائر، وأعلنوا في نهاية المؤتمر عن قرارات وتوجيهات، منها:

– اختيار الشكل الفيدرالي كإطار لوحدة المغرب العربي على أن يتم إنشاء المؤسسات الفدرالية في اجتماعات قمة لاحقة.

– إنشاء جمعية استشارية تأسيسية تختص بالنظر في مسائل المصلحة المشتركة ثم تقديم توصيات للأجهزة الأخرى لاتحاد المغرب العربي.

[56] إسماعيل معراف. مرجع سبق ذكره . ص 64.

– إنشاء سكرتارية (أمانة عامة) دائمة متكونة من ستة أعضاء (عضوين لكل دولة) تقوم بتنفيذ قرارات الأجهزة الأخرى.

– عقد لقاءات دورية بين قادة البلدان الثلاثة كلما اقتضت الضرورة لذلك، للتشاور والتأكد من تطبيق توصيات الجمعية الاستشارية، ويعبر عن هذا أحيانا باصطلاح مؤتمر القمة.

– اعتبار الوحدة المغاربية مشروطة باستقلال الجزائر، ومساعدة هذه الأخيرة في كفاحها ضد المستعمر. وكانت فترة السبعينيات والعقد الأول من الثمانينيات عبارة عن حرب باردة بين الدول المغاربية، إلا أنه مع بداية العقد الثاني من الثمانينيات ونتيجة للظروف الدولية، انبعث التعاون من جديد .فبعد لقاء وجدة بين الرئيس الجزائري والملك المغربي في 1987 تم انعقاد قمة زرالدة في1988 وقد تم الإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 بمدينة مراكش، وجاء في الإعلان أن الاتحاد يهدف إلى تعزيز أواصر الأخوة وإحراز التقدم والرفاهية والدفاع عن حقوق المجتمعات المكوّنة للاتحاد، والحفاظ على السلم القائم على العدالة والمساواة، وتطبيق سياسات مشتركة في جميع المجالات وضمان حرية انتقال الأشخاص والممتلكات والخدمات ورؤوس الأموال، وتعزيز التعاون واعتماد الحوار، كما تقرّر نصيّا أن الاعتداء على أية دولة عضو هو اعتداء على باقي أعضاء الاتحاد.[57]

2– مجلس التعاون الخليجي :إن نشأة مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 الذي يضم كل من :السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان، كانت بدوافع أمنية بالدرجة الأولى، حيث عرفت المنطقة منذ الجلاء العسكري لبريطانيا عنها سنة 1971 ، أحداثا شكلت تطوراتها مصادر تهديد لأمن الخليج، إلا أن هذه النشأة تزامنت أيضا مع الاهتمام في العالم حول إصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية والتوصل إلى نظام اقتصادي يدور حول محور الأمن وتحديد الأمن الاقتصادي الجماعي، كما ورد في الإعلان الخاص بهذا النظام الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1974 ، وفي وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك التي أقرها مؤتمر القمة العربي في عمان1980 ، وقد أدركت دول مجلس

[57] عباد سمير نفس المرجع السابق ،ص 59.

التعاون الخليجي أهمية التنسيق والتكامل الاقتصادي فيما بينها، من أجل تثبيت قوتها وجعلها في مأمن يحميها من الأطماع والضغوطات الخارجية ، خاصة وأنها تتقارب

وتتجانس في البنية الاقتصادية، فكلها دول تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي ولنفقاتها العامة وكذا إيرادات ميزان مدفوعاتها، فهو يمثل حوالي ثلثي الناتج المحلي والدخل القومي، كما أن هذه الدول تشترك في مجابهة جملة تحديات اقتصادية من بينها :صغر المساحة (ماعدا السعودية)، الحجم السكاني، كما تعاني هذه الدول من مشكلة العمالة الوافدة، إضافة إلى أن الانكشاف على الخارج في جميع المجالات فرضته متطلبات التنمية الحقيقية المستقبلية من الغداء والدواء والاحتياجات التقنية، الأمر الذي يعمّق جذور التبعية، شكل بالنظر إلى المطامع الدولية والصراع الدولي، تحديّا مصيريّا لابدّ من مواجهته[58].

هذه الخصائص والتحدّيات المشتركة، كانت دافعا مشجّعا على التكامل بين هذه الدول، حيث يتم تجميع الموارد على المستوى الإقليمي الفرعي من أجل تحقيق إستراتيجية للردّ على هذه الأوضاع.[59]

وبعد قيام مجلس التعاون الخليجي بنصف عام، تم التوصل إلى التوقيع على الاتفاقية الموحّدة بتاريخ 11 نوفمبر 1981 والتي جاءت لتحدّد تفاصيل تلك الأهداف، وتنصّ هذه الاتفاقية على تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والصناعية للدول الأعضاء في مجلس التعاون، والهدف النهائي لهذه الاتفاقية هو الوصول إلى تكامل اقتصاديات الدول الستّ الأعضاء في المجلس، أو الانتقال إلى اقتصاد واحد، عبر تحرير التجارة بدءا من الدعوة لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين الأعضاء وإقامة اتحاد جمركي يشتمل على تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، وعلى الرغم من أن مجلس التعاون الخليجي يتميز من بين الكثير من المنظمات الإقليمية، بظاهرة اجتماعاته الدورية واستمراريتها منذ نشأته رغم التحديات العديدة التي واجهتها مسيرة المجلس ، إلا أن مساره في مجال التكامل الاقتصادي لا يزال بطيئا

[58] إسماعيل معراف مرجع سبق ذكره .ص68.
[59] عباد سمير. مرجع سابق ،ص 59.

ومحدودا، بغضّ النظر عن ما حّققه من إنجازات، على اعتبار أنه من الطبيعي أن يكون لكل تنظيم خطة تنفيذية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي، يسعى من خلاله إلى تحقيق مشروعه الاندماجي ، حيث يلاحظ أن هناك تأخّر زمنيا معينا بين الاتفاقيات والآثار التي يتوقع أن تسفر عنها في الهياكل الاقتصادية.

ونشير إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أقرّ على مدى عقدين حوالي (61) وثيقة اقتصادية، تنصب معظم الترتيبات التي تتضمنها، على ضرورة خلق الأجواء نحو التكامل الاقتصادي في ميادين التجارة والاتحاد الجمركي والنقل والمواصلات وتنسيق السياسات المالية والنقدية، إلا أن الواقع الحقيقي لمسيرة مجلس التعاون تكشف جملة من الاختلافات المثيرة.

ولعل أهم ما يمكن قوله على تجربة مجلس التعاون الخليجي، هو أنها ذات طبيعة إستراتيجية أكثر من كونها خطوة نحو خلق سوق خليجية عربية يمكن أن تصب في مشروع السوق العربية المشتركة. [60]

)

[60] غالب بن غلاب مرجع سبق ذكره.ص:58.

.

المبحث الثاني : الأمن العربي في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية

المطلب الأول : متغيرات البيئة الداخلية

إن المتغيرات التي حصلت داخل البيئة الداخلية أثرت بطريقة واضحة على مفهوم الأمن العربي من الناحية النظرية وأيضا من الناحية الميدانية، حيث أقصت تلك المتغيرات الكثير من المعطيات وسمحت ببروز قيم جديدة، جعلت مفهوم الأمن العربي ينحصر بشكل كبير في فكرة القطرية الضيقة التي هي بدورها تتلاشى أمام قوة الضغوط القادمة من البيئة الدولية، فحرب الخليج الثانية والاحتلال الأمريكي للعراق والتحولات في الصراع العربي الإسرائيلي وكذا (الأحداث العربية الأخيرة)، جعلت الوضع الداخلي ينكشف وتظهر عيوب الأنظمة العربية في مجال خلق الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تمكن من توفير وخلق الأوضاع الأمنية المستقرة[61] .

ومن ثم فيمكن لنا أن نحدد متغيرات البيئة الداخلية انطلاقًا من التطورات التي حدثت على بنية المجتمعات العربية وأيضا بالنسبة لطبيعة الدولة التي حكمت هذه المجتمعات، ولو أن التطور والتغير كان من جانب فاعليات المجتمعات بينما ظلت الدول العربية تتعاطى بشكل سلبي مع ما يحدث داخل هذه المجتمعات، حيث أن تصاعد وتنامي الحركات والتنظيمات وأصحاب الرأي ورغبتهم في تغيير الأوضاع، تلازمت مع معاملة قمعية وتسلطية من قبل النخب الحاكمة بحيث رفضت هذه الأخيرة أية محاولة للتغيير، متعذرة دائما بأن الانفتاح السياسي والاقتصادي فيه خطر على الوحدة الوطنية، وبالتالي فقد سمحت فقط بهامش صغير لم يعط الفرصة لفاعليات المجتمع المدني من أن تحقق مطالب الجماهير العربية العريضة التواقة إلى الانفتاح الديمقراطي والتغيير الجذري للأوضاع لاسيما وأن موجة الاحتجاجات التي حدثت في البلاد العربية كانت نتيجة تدهور الأوضاع على المستوى الداخلي من جهة، وبروز نزعة قوية في التغيير على المستوى الدولي ومن جهة ثانية فإن نزوع المجتمعات نحو التغيير

---

[61] - عباس محمود أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي مصر: جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، مذكرة ماجستير.2010.ص226.

وظهور تحديات سياسية متمثلة في الخيار الديمقراطي وتحديات ذات طابع اقتصادي تجسدت في المطالبة بفتح الحياة الاقتصادية وإحداث تنمية اقتصادية مستدامة كل هذه العوامل طرحت تهديدات داخلية للأمن العربي، حيث لم تستطع الدول العربية من أن توفي بالتزاماتها اتجاه شعوبها وبالتالي بقيت محل احتجاج وتذمر، و لم تقتنع الأنظمة العربية بعد بأن المعالجة المطلوبة ليست تلك المبنية على أسس الدولة البوليسية القمعية، بل هي تلك التي تلجأ إلى الخيارات السياسية الديمقراطية، التي تمكنها من تجنيب البلاد الاختراقات السيادية.[62]

ومن ثم فيمكن لنا أن نجمل مصادر التهديد الداخلية التي لها علاقة مباشرة بأمن واستقرار الدول العربية في النقط التالية:

1) إخفاق مشاريع التنمية : لقد أدى فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة، وبطء الإجراءات المتخذة في الجانب الاجتماعي إلى تراجع معدلات النمو وزيادة تفاقم الأزمات الناتجة أساسًا على عدم قدرة الأنظمة العربية على إحداث المقاربات الفعالة التي تمكن من حلَ المشاكل، هو ما جعل الدول العربية تلجأ إلى الخارج لطلب المساعدة التقنية والمالية، وثم دخولها في عملية تبعية كبيرة أثرت بشكل سلبي عن استقرارها الداخلي[63].

وعليه وعندما نتعمق نوعًا ما في تهديد معطى فشل التنمية الإقتصادية في معظم الدول العربية نضطر إلى تقديم بعض من المعطيات حول هذه الوضعية، وفي مقدمتها إنهيار الإنفاق الإستهلاكي بسبب تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي، وهو ما يتضح في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية لعام 2000 ممثلاً حيث قدر بـ 540 مليا دولار، حيث نلحظ في هذا المجال أن هذه الدول ليست في نفس المستوى من الأداء، حيث توجد العديد من التفاوتات، فالناتج الموجود بالنسبة للفرد في موريتانيا لا يتجاوز 500 دولار سنويًا وفي نفس الشيء بالنسبة للصومال، في حين أن الرقم يتجاوز 21 ألف دولار سنوياً في كل الدول العربية، ولو أن هذا العامل ليس كافياً للحكم على القيمة الحقيقية للتنمية، لا سيما وأن مشكل

---

[62] إسماعيل معراف ، مرجع سابق ، ص (568).

[63] زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، *مجلة آفاق اقتصادية*،العدد 82 ، 2000، ص75.

الديون الخارجية للدول العربية يطرح بثقل في هذا المجال، حيث قدر الدين الخارجي بـ 325 مليار دولار بحسب إحصاءات عام 2000، كما أن الإستثمار الأجنبي في البلاد العربية لم يتجاوز نسبة 1,5 من حجم الإستثمارات الأجنبية العالمية، أما فيما يتعلق بالإستثمارات العربية البينية الذي بلغ رصيدها التراكمي حوالي 35,9 مليار دولار خلال الفترة من 1985-2004 فلا يزال حجمها بسيط مقارنة بحجم الإستثمارات العربية في الخارج التي يقدرها الخبراء المصرفيون بأكثر من تريليون دولار، وهذا بالضبط ما إنعكس سلبًا على الناحية الإجتماعية، حيث برزت معدلات كبيرة للبطالة، وصلت إلى حد 15 مليون عاطل[64]، مما جعل المنطقة العربية تأتي كثاني منطقة تعرف أقوى المعدلات في البطالة على المستوى العالمي[65]، وإضافة إلى هذه المعطيات تشير بعض الدراسات أن إخفاق المشاريع التنموية يظهر بشكل أكبر في الجانب في الجانب الزراعي حيث أن البلاد العربية بإعتبارها أصلاً مناطق زراعية بالدرجة الأولى، تشهد أزمات عميقة إنعكست على صورة الإنتاج الغذائي، الذي أصبح لا يلبي حاجات المجتمعات العربية، حيث نلحظ أن الإنتاج الزراعي أصبح غير قادر حتى على تلبية نسبة 20 ٪ من إحتياجات السكان في المنطقة العربية، وبالتالي فيعتبر الوطن العربي منطقة العجز الغذائي الأولى في العالم[66].

2)- الضعف والتناحر السياسي :

تعاني كل الأقطار العربية تقريبا من مظاهر التوتر وعدم الإستقرار الداخلي الناتج عن التجزئة الإقليمية والسياسية وسيادة منطق الصراعات البينية، مما جعلها ضعيفة على المستوى الإقليمي والدولي، فإلى جانب تبعيتها للأطراف الخارجية فهي تفتقد إلى الحشد القومي وترتكز على الأفكار القطرية كخيار للتنصل والهروب من إلتزاماتها اتجاه مطالب الشعوب العربية، كما أن واقع الصراعات الداخلية لم تترك لها المجال من أن تضطلع بالقيام بدور فعال في المجتمع

---

[64] الحليم عبد إكرام ، العربي الاقتصادي للتكتل المستقبلية التحديات ، مدبولي مكتبة : القاهرة ، 2002 ، ص68

[65] - إسماعيل محمد شوقي، العالم العربي في ضوء التطورات الحالية على الساحة الدولية. مصر(مجلة الدفاع، عدد18 ، 2002). ص21.

[66] - حسن علي، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام (دراسة إستراتيجية)، سوريا، دار البراق للنشر والتوزيع، ط1، 1994. ص:126.

الدولي، فهي مخترقة تقريبًا من كل الأطراف الأجنبية، فعندما نأخذ بعضًا من الحالات في المشهد العربي الجماعي فيما يتعلق بالنزاعات نلاحظ أن أسبابها غير مؤسسة ومع ذلك تنجح في قطع كل سبل التواصل بين الشعوب العربية من جهة وتعطي الفرصة للقوى الخارجية في أن تستعملها كأوراق ضغط ضد هذه الأنظمة، حيث أن هذه الصراعات أصبحت تأخذ أشكالا متعددة ومختلفة، وعادة ما تتكرر بنفس الكيفيات، فإلى جانب الصراع القطري وما دون القطري، هناك صراعات توصف بما دون الوطني التي أصبح اليوم سمة المرحلة الراهنة بين مجموعة من القبائل والمذاهب، سواء عند إنحصار السلطة المركزية أو تحللها كما حدث في العراق أو الصومال، أو حتى عندما تفتح فرصة التعددية الديمقراطية المجال لبروز مثل هذه القوى المتناحرة مثلما حدث في اليمن وموريتانيا والكويت ولبنان[67].

فالوحدات السياسية العربية تتعرض منذ مدة لخطر الإنشطار والتشرد والتقسيم، وما يجري في العراق من احتلال وبداية تحقق مشهد تقسيم البلاد إلى فيدراليات، وأيضا نفس الشيء بالنسبة للسودان والصومال، وغيرها تعطينا فكرة عن بروز قوى للعصبيات العرقية والعنف الطائفي الذي أصبح يهدد بناء الدولة العربية، كما أن المعارضة أخذت منحى خطيرة ويتعلق الأمر باتخاذ العنف المسلح كوسيلة للتغيير، وهذا لم يؤد فقط إلى تكسير النظام السياسي القائم بل انتقل إلى تدمير الكيان الوطني نفسه[68].

3) – تهديدات حركات التطرف(الارهاب) لاستقرار المجتمعات العربية :

يكمن مصدر خطر هذه الحركات والتنظيمات المتطرفة في الخطاب السياسي الذي تروج له، وأيضا في البدائل والوسائل التي تستعملها في الدفاع عن نفسها والسعي وراء تحقيق أهدافها ومصالحها، فالإرهاب الذي تعرفه بعض الدول العربية أصبحت ظاهرة سلبية تهدد أي مشروع بنائي داخل المنطقة العربية، فبالإضافة إلى انعكاساته على صعيد بناء المؤسسات السياسية،

---

[67]- Minorities at risk, A global view of Ethnopolitical conflicts (, United states institute of peace press : Conflicts Washington, D.C Ted Robert Gurr.1993).

[68] – طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية (دراسة في دبلوماسية المياه) ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999،ص45 .

هناك تأثيرات أخرى لهذه الظاهرة، فهو يشيع حالات من اللاأمن واللاإستقرار تنعكس سلبًا على الأداء الاقتصادي الإنتاجي والاستثماري على حد السواء[69]، كما أن بداية التسعينات عرفت أوَج تصاعد هذه الظاهرة، التي تغذت أساسيًا من ضعف الأنظمة العربية في تحقيق معدلات النمو التي تفضي إلى القضاء على المشاكل الإجتماعية المستعصية، بالإضافة إلى ما كانت تقدمه الدول الغربية من قواعد خلفية لهذه الظاهرة، وإستغلالها كأوراق ضغط ضد الحكومات العربية، خصوصًا وأن المعالجة العربية للظاهرة كانت تتم في البداية إنطلاقًا من ضرورة إحترام حقوق الإنسان وليس من جانب مقاربة موضوعية، لكن الوضع تغير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أصبح التضييق والتنسيق مع الدول العربية سمة غالبة في التعامل مع هذه الظاهرة، لكن تحدي هذه الظاهرة في المشهد العربي بقي متواصل التأثير رغم كل الجهود الوطنية لإجتثات هذه الظاهرة.[70]

لقد أفضت الضغوط الداخلية إلى تعميق إدراك الحكومات العربية بعدم الثقة في الجماهير والشعوب والجماعات المختلفة سياسية كانت أم دينية أو أثنية وطائفية، وهذا ما دفع هذه النظم إلى توجيه قدر لا بأس به من الإستعداد العسكري والأمني لمواجهة مظاهر الإحتجاج والتذمر الداخلية.

وعليه فإن متغيرات البيئة الداخلية كما جرى تركيزنا عليها بشكل مختصر كاف لها الأثر الكبير على مدلول الأمن العربي الذي أصبح مرتبط بشكل كبير بمدى إستقرار الجبهة الداخلية العربية بكل ما تحمله من أبعاد.[71]

---

69 – عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر القاهرة، دار الموقف العربي، 1989، ص 122.

[70] عباس محمود. مرجع سبق ذكره.ص226.

[71] عبد المنعم المشاط . مرجع سبق ذكره .ص131

المطلب الثاني : متغيرات البيئة الخارجية

لقد كان للتحولات السياسية التي حدثت في المشهد الدولي التأثير المباشر على أمن واستقرار المنطقة العربية، وأدت بالمقابل إلى حدوث توترات سياسية واقتصادية واجتماعية قوية، لم تستطع أن تستوعبها البيئة العربية بسهولة، بحيث أن هذه الأخيرة بقدر ما أماطت اللثام عن عمق التهديدات الخارجية للأمن العربي، فإنها أضافت مصادر تهديد خارجية دولية وإقليمية جديدة، أدت بشكل آلي إلى الإنتقاص بشدة من الإستقلال السياسي والإقتصادي للدول العربية، وزادت من درجة تعرض الدولة ككيان متعدد الأبعاد والنظام السياسي للمخاطر الخارجية كما إنطوت هذه الأخيرة أيضا على أبعاد جديدة زعزعت الإستقرار السياسي الداخلي للأنظمة العربية وعمقت من مخاطر التفتيت الطائفي والعرقي واللغوي والديني كما كرست من حدة التفاوت الإجتماعي في توزيع الثروة فيما بين الدولة العربية[72].

فالمتغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي أثرت على الكثير من القضايا التي تهم الوطن العربي، وفي مقدمتها الجانب الأمني، كما أن بروز الولايات المتحدة قوة أولى في العالم دفع بالكثير من الدول العربية على تكييف توجهاتها باتجاه هذه القيم الجديدة، تجسدت أساسًا في انتقال التفاعلات الدولية من تفاعلات إيديولوجية إلى تفاعلات إقتصادية، واتجاه الصراعات من الإطار الدولي إلى الإطار المحلي والداخلي نتيجة لانتهاء الحرب الباردة والزيادة في الصراعات كانت واضحة في دول الجنوب، مما يعني زيادة مصادر التهديد الداخلية، أضف إلى ذلك بروز حق التدخل من قبل الدول الكبرى تحت يافطة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة والأقليات، وهذا يعني عمليًا تراجعًا عن مفهوم السيادة الوطنية وما تسببه من تبعات تهديديه لمستقبل البلاد العربية.

-أثر بيئة النظام الدولي على الأمن العربي :

لقد فرض النظام العالمي الذي نشأ بعد زوال القطبية الثنائية ثلاثة أنواع من القيود على السياسية الأمنية في الوطن العربي، أولى تلك القيود هو نظام ضبط التسلح وحدود على قوة

[72] - إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره.ص(569).

سلاح النفط كقيد ثاني، أما الثالث فهو ما تعلق بالتأييد اللامشروط الذي تحصل عليه إسرائيل من الخارج، وفي تصورنا فإن هذه القيود مجتمعة مثلت في السابق، في الوقت الحالي عامل تهديد على الأمن العربي، وتحاول أن تؤسس له بيئة مناوئة لمصالح الشعوب العربية، فهيكل النظام العالمي الجديد يفرز حقيقة تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في الجانب العسكري تحديدًا وبالتالي فهي حسب أدبيات العلاقات الدولية تتمتع بمركز متميز ومسيطر في ظل هذا النظام[73]، حيث يقوم دورها في المنطقة العربية على إستمرارية التهديد للأمن العربي من خلال:

- دورها كمورد رئيسي للأسلحة للجانب العربي في ظل غياب قوى عظمى بديلة.
- مساعدتها للجانب الإسرائيلي على رفع قدراته العسكرية والتكنولوجية.
- دور المخابرات الأمريكية في تحديد القوة النووية العربية وبالتالي العمل على الحد منها ومنعها.
- موقف الولايات المتحدة من جهود ضبط التسلح النووي في المنطقة ومحاولة الإبقاء على إسرائيل كدولة نووية وحيدة.
- إستخدام القوة العسكرية للحد من القدرات العسكرية للجانب العربي.

وعليه فنلاحظ أن إنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط بهدف تحقيق الأمن والإستقرار، لم تكن إلاَ محاولة خداعية للإبقاء على التفوق العسكري الإسرائيلي، هذا على الرغم من أن الجانبين العربي والإسرائيلي قبلا الفكرة من حيث المبدأ، لكن من الناحية العملية بقيت الكثير من الإختلافات بين الطرفين، ومن ذلك أن الدول العربية إشترطت التوقيع المسبق لجميع دول المنطقة على معاهدة خطر إنتشار الأسلحة النووية، أما إسرائيل فهي ترفض ذلك وتفضل التوقيع من خلال إعتماد مبدأ المفاوضات المباشرة، بين كل دول المنطقة، ففي أعقاب أزمة الخليج إتجهت أمريكا إلى التركيز على التهديد الذي يمثله إمتلاك العراق للأسلحة النووية، ولو أن ذلك لم يكن إلاَ دعاية مغرضة للقضاء على النظام العراقي، وبالتالي

---

[73] – هالة السعدي، القوى الصاعدة في النظام العالمي الجديد، أوروبا واليابان مصر:مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1992. ص:125.

فإن الملاحظ على أمريكا أنه تسرع دائمًا لاحتواء الأزمات بواسطة العدوان أو المحافظة على توازن القوى الإقليمية عن طريق زرع بؤر التوتر وعدم الإستقرار، وذلك بتغذية الصراع والنزاع خصوصاً بين الأطراف العربية[74].

إن أهم تهديد إقليمي للمنطقة العربية يأتي من إسرائيل، وجوهر الخطر هو أن هذا الكيان يحتل أجزاءًا مهمة من الوطن العربي ويتأسس كحركة صهيونية توسعية وعدوانية تهدد إستمرار مستقبل الأمة العربية، حيث أن التهديدات العسكرية المباشرة التي تقوم إسرائيل بتنفيذها من أجل التضييق على الدول العربية المحاذية لها مباشرة مثل سوريا ولبنان والأردن ومصر[75]، أخذت أبعادًا كثيرة، من ذلك أن الأطماع جنحت إلى أخطر عنصر ألا وهو المياه العربية، حيث تحاول أن تستولي عليها كإستراتيجية بعيدة المدى، إضافة إلى تمتين علاقاتها مع تركيا، ومحاولة عقد إتفاقيات تعاون وتنسيق مشترك بينهما على كافة الأصعدة، كما أن إسرائيل تدعم المشاريع المائية التركية الضخمة على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع الشرق أوسطية، الشيء الذي يتهدد كلاً من سوريا والعراق بكوارث غذائية وزراعية وإجتماعية[76].

وعليه فيمكن لنا أن نعدد الأهداف الإستراتيجية لإسرائيل في المنطقة العربية والتي كان لها دورًا بارزاً في التأثير السلبي على ضمان وإستقرار المنطقة العربية، وذلك على النحو التالي :

- تحقيق التفوق العسكري المطلق على أعضاء النظام الإقليمي العربي.
- التوسع وإحتلال أراضي عربية جديدة.
- الإستمرار في سياسة ما يسمى بالتوازن الديمغرافي داخل فلسطين وذلك بفتح باب الهجرة ليهود العالم وتقديم المساعدات اللازمة لهم.
- إستمرار التحالف والتنسيق مع الولايات المتحدة بشكل خاص في مجال المقاربات الخاصة بمحاربة ما تسميه بالإرهاب العربي.

---

[74] - إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره.ص(572).

[75] - هالة السعودي، مرجع سبق ذكره ص 127.

[76] - عبد المنعم المشاط مرجع سبق ذكره ص:145.

– محاولة بلورة الأحداث العربية الأخيرة في صورة لا تتعارض والمصالح الأمريكية في المنطقة العربية.

– تشجيع ودعم الطائفية والقليات والحركات الإنفصالية في النظام الإقليمي العربي. [77]

المبحث الثالث: واقع الأمن العربي منذ 2003

المطلب الأول: التدخل الخارجي

يتعرض أكثر من بلد عربي في الوقت الراهن لاحتلال أجنبي أو على الأقل لتدخل عسكري غير مشروع في شئونه الداخلية أو التهديد بهذا التدخل. وإذا كانت الدول العربية قد سكتت لظروف معينة على هذه الحالة أو تلك من حالات الاحتلال الأجنبي، فقد آن الأوان لإطلاق تصور عربي شامل يهدف إلى مراجعة كافة المواقف العربية السابقة وينطلق من الرفض التام للاحتلال الأجنبي واعتباره عاملاً أساسيًا من عوامل تدهور الأمن العربي، وإذا كانت قوى سياسية معنية قد راهنت على أن يكون للاحتلال الأجنبي دور ما في الإصلاح السياسي الداخلي نتيجة وجود نظم استبدادية لم يكن ثمة سبيل من وجهة نظر هذه القوى لإسقاطها بفعل عوامل داخلية فإن التجربة الفعلية –بغض النظر عن صحة وجهة النظر السابقة– قد أثبتت أن تداعيات الاحتلال الأجنبي لا تقل خطورة عن الآثار السلبية لوجود النظم الاستبدادية إن لم تزد عنها خطورة على الأمن العربي.[78]

يشمل التدخل الخارجي جملة من التغيرات وهي التدخل العسكري ووجود القواعد العسكرية وقضايا التجزئة كل هذه المتغيرات أثرت بشكل مباشر في الأمن العربي بعد أحداث 11سبتمبر 2001 جعلت من الدول العربية ككل تشهد انفلات أمني ما انعكس بصفة مباشر على أمن المنطقة العربية [79].وعليه اخخذنا النماذج التالية:

---

[77] غالب بن غلاب مرجع سبق ذكره.ص:63.

[78] عبد المنعم المشاط مرجع سبق ذكره .ص134.

[79] إسماعيل محمد شوقي مرجع سبق ذكره. ص 89.

1- إستراتيجية الدول الكبرى في المنطقة العربية :

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001 بتحقيق هدف مركزي في المنطقة العربية وهو" أمن الطاقة "كمفهوم إستراتيجي ،حيث عززت وجودها بالمنطقة إضافة إلى رفعها نسبة وارداتها البترولية المتعددة المصادر ؛ فمثلا كانت تقدر وارداتها من إفريقيا فقط تقدر بأكثر من 15 % عام 2001 ، وتشير التوقعات إلى أنها ستصل إلى25 %عام 2020 و نظرا لحرص إلادارة الأمريكية على تنفيذ هذا الهدف و ترسيخ دعائمه ميدانيا خاصة بالمنطقة العربية على اعتبارها خزان نفطي كبير،لم يظهر في عهده أي أثر "للقوة الناعمة "وهو ما جعل الولايات المتحدة بعد مغادرته منصبه قوة منفردة وليست جاذبة للدول والأفراد عبر العالم لبناء علاقات دولية أكثر تعاونية و سلمية[80].

لذا ففي عهد ما بعد بوش لم يكن من الممكن طرح مفهوم ناعم للإستراتيجية كون أن الولايات المتحدة بقيت تعيش الهاجس الأمني لمرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، إضافة إلى ما أسفرت عنه حروبها في أفغانستان، والعراق من تداعيات أمنية متفاوتة الخطورة. من هنا جاء طرح" جوزيف ناي J.Nay "لمفهوم جديد" القوة الذكية "ليترك المجال مفتوحا أمام أشكال تعبيرية مختلفة" للقوة الصلبة "كمسوغ مفاهيمي لممارسات الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها العالمية عموما، و في حركتها الإستراتيجية تجاه المنطقة العربية خصوصا التي يبدو أنها أصبحت حقل تجارب لمفاهيم تطلقها" دبابات الفكر الأمريكية"و تنفذها آلياتهم المتطورة تكنولوجيا.

وعليه يمكن القول أن الإستراتيجية الأمريكية الانفرادية تجاه المنطقة العربية مازالت تسهم في تعقد البيئة الأمنية العربية، وتكريس الغياب الإستراتيجي العربي، في ظل تنامي إستراتيجيات عالمية أخرى طموحة للعب أدوار فاعلة، ترى في المنطقة العربية ميدانا خصبا لتنفيذ أهدافها [81] و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

[80] إسماعيل محمد شوقي مرجع سبق ذكره. ص 89.

[81] عبد المنعم المشاط مرجع سبق ذكره .ص135

-**الاتحاد الأوروبي** :الذي يسعى للحفاظ على إرثه التاريخي الاستعماري.

-**روسيا** :التي تسعى دائما إلى توسيع سوق السلاح بالمنطقة، كون أن الدول العربية تشكل سوقا للسلاح الروسي.

-**الصين** :الرامية إلى توسيع سوقها التجارية بالعالم العربي.

دون إغفال الدور الأمريكي القديم الجديد الذي يحاول خدمة مصالحه بالمنطقة وحماية إسرائيل.

المنظور الأمني الإسرائيلي وأبعاد تأثيره على الأمن العربي في ضوء الحركة الإستراتيجية لإسرائيل بالمنطقة العربية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و ما أعقبها من تطورات على صعيد الأمن العالمي [82]

2- التدخل العسكري على العراق

في 20 مارس 2003 صرح الرئيس الأمريكي انه اصدر أوامره لتوجيه "ضربة الفرصة "الذي علم فيما بعد أنه كانت ضربة استهدفت صدام حسين.

اعتمدت قيادات الجيش الأمريكي على عنصر المفاجأة فكان التوقع السائد هو أن تسبق الحملة البرية حملة جوية كما حدث في حرب الخليج الثانية فكان عنصر المفاجئة هنا هو البدء بالحملتين في أن واحد وبصورة سريعة جدا أطلقت عليها تسمية "الصدمة والترويع Shock and Awe" وكان الاعتقاد السائد لدى الجيش الأمريكي انه باستهداف القيادة العراقية والقضاء عليها فان الشعب العراقي سوف ينظم للحملة وسوف يتم تحقيق الهدف بأقل الخسائر الممكنة. [83]

[82] إسماعيل محمد شوقي مرجع سبق ذكره. ص 96.

[83] عبد الله خليفي الحرب الأمريكية على العراق المراحل التداعيات المستقبل مصر المجلة العربية للعلوم السياسية عدد65. 2010.ص23.

كان الغزو سريعا بالفعل فبعد حوالي ثلاثة أسابيع سقطت الحكومة العراقية وخوفا من تكرار ما حدث في حرب الخليج الثانية من إشعال للنيران في حقول النفط قامت القوات البريطانية بإحكام سيطرتها على حقول نفط الرميلة بمساعدة القوات الأسترالية. توغلت الدبابات الأمريكية في الصحراء العراقية متجاوزة المدن الرئيسية في طريقها تجنبا منها لحرب المدن.

استطاعت القوات البريطانية اقتحام المدينة بعد معركة عنيفة بالدبابات اعتبرت اعنف معركة خاضتها القوات المدرعة البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية وتم السيطرة على البصرة في 27 مارس بعد تدمير 14 دبابة عراقية. في 9 أبريل انهارت القوات العراقية في مدينة العمارة.

في هذه الأثناء وفي شمال العراق قامت مجموعة من القوات الخاصة الأمريكية بإنزال بالمظلات في شمال العراق لان البرلمان التركي لم يسمح باستعمال الأراضي التركية لدخول العراق[84]

عارض الكثيرون حملة غزو العراق 2003 لكونها تخالف القوانين الدولية. قبيل بدأ الحملة العسكرية حاولت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الحصول على تشريع دولي للحملة العسكرية من خلال الأمم المتحدة ولكن هذه المحاولات فشلت. نظمت الولايات المتحدة تقريرا لمجلس الأمن واستندت في هذا التقرير على معلومات قدمت من قبل وكالة المخابرات الأمريكية والمخابرات البريطانية MI6 تزعم امتلاك العراق لأسلحة دمار شاملة وقت نفت الحكومة العراقية هذه المزاعم بصورة متكررة وفي 12 يناير 2005 حلت الولايات المتحدة فرقها للتفتيش لعدم عثورها على أي اثر على أسلحة الدمار الشامل.[85]

أهداف الحرب الأمريكية على العراق

وضعت الإدارة الأمريكية والبريطانية ذرائع جرى تسويقها لشنَّ الحرب على العراق وهي:

[84] عبد الله خليفي المرجع السابق . ص27.
[85] إسماعيل محمد شوقي مرجع سبق ذكره . ص:99.

1- عدم تنفيذ بغداد القرارات الستة عشر لمجلس الأمن والتي تتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل.

2- امتلاك العراق أسلحة دمار شامل.

3- النّظام العراقي ينتهك حقوق الإنسان.

4- العراق يقيم صلات بالمنظمات الإرهابية وخاصة تنظيم القاعدة.

5- العراق يهدد دول الجوار.

وبعد احتلال العراق في مارس 2003 لم يثبت بالشكل القاطع وجود علاقة بين الفاعلين الأصليين وراء هجمات 11 سبتمبر 2001 وحكومة بغداد، وما من دليل ولم تستطع السلطات الأمريكية والبريطانية . حتى بعد الاحتلال . إثبات أنّهُ كانت هناك صلة بين شبكة القاعدة وحكومة بغداد، كما لم تستطع إثبات أنَّ الهجوم ضدّ العراق تربطه صلة من أي نوع بالإرهاب الدّولي ولم تستطيع إثبات والعثور على امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل[86].

ولكن حقيقة الأمر أن الأهداف الحقيقية للحرب والتي خططت لها الإدارة الحاكمة في الولايات المتحدة والتي تم وصفها (باليمين المتصهين) هي[87]:

1- القيام بردّ قوي مؤثر على هجوم 11سبتمبر 2001 الذي تعرضت له الولايات المتحدة، واعتقاد 70% من الأمريكيين أن العراق قد شارك بطريقة أو أخرى في الهجمات.

2- السيطرة الكاملة على منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط والتي تحوي على ثلثي الاحتياطات العالمية، والنفط مصدرطاقة رئيسي وحيوي للنمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، هذا إذا علمنا أنَّ العراق يملك ثاني احتياط نفطي في العالم.

3- حماية إسرائيل من التهديدات العراقية المحتملة، ودفع الأوضاع نحو دمج الدّولة اليهودية في المنطقة، انطلاقاً من مبدأ أنَّ المسألة الفلسطينية ستجد حلها بسهولة أكبر في شرق أوسط تسيطر عليه واشنطن عسكرياً.

---

[86] حسن خليل غريب،المقاومة الوطنية العراقية، معركة الحسم ضد الأمركة، دار الطليعة، بيروت،2004 ص171.

[87] المرجع نفسه،ص172.

4-الادعاء بإقامة نموذج (ديمقراطي) في العراق بهدف التوسع فيما بعد بهذا النمط من النّظام السياسي الموالي لأمريكا ليمتد إلى كلّ الشرق الأوسط، وبالتالي تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يعد الركيزة الأساسية في المشروع الإمبراطوري الأمريكي.

5- استكمال الصفحة الثانية من حرب الخليج الثانية عام 1991 والتي توقفت فيها القوات الأمريكية وحلفائها بعد خروج القوات العراقية من الكويت.

6- ما نعده انتقام شخصي من الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش لمحاولة اغتيال والده بوش الأب المزعومة في الكويت عام 1993.

بعد مرور ما يقارب أكثر من عقد على الاحتلال الأمريكي نعتقد بأنَّ الإدارة الأمريكية لم تحقق أي هدف يذكر سوى تدمير الدّولة العراقية وإدخال البلاد في بحر من الفوضى والصعوبات لصالح إسرائيل وأمنها، إضافة إلى ارتكاب جرائم وانتهاكات خطيرة في حقّ الإنسان العراقي ، واللعب بالورقة الطائفية لتمزيق وحدة المجتمع وفتح الأراضي العراقية أمام التدخلات الأجنبية والإقليمية.[88]

2- القواعد العسكرية في الدول العربية

الوجود العسكري الأجنبي داخل المنطقة العربية يعكس في حقيقة الأمر حالة الضعف الدول التي يتمركز فيها مثل هذا التواجد العسكري ، سواء كان هذا الضعف مترتب عن نقص في العالم أو الخبرة أو الحجم أو في القدرة على بناء نوع معين من القوات،وتتضاعف المخاطر السلبية لهذا التواجد العسكري على الأمن العربي على حد ما أوجزها " طلعت مسلم "فيما يترتب عنها من : ربط الأمن القومي بأمن دول أخرى إلى الزج بالأمة في استقطابات دولية وجرها إلى صراعات نابعة من خارج الإقليم إلى الضغط على الإرادة السياسية وتهديد أمن الدول العربية، إلى استنزاف موارد الأقطار العربية إلى إمكانية السيطرة الأجنبية على التقدم التقني مجال

[88] حسن خليل غريب المرجع السابق.ص176.

صناعة الأسلحة إلى تشجيع الأقليات والنعرات الطائفية على التمرد إلى إثارة النزاعات بين شعوب الدول العربية والدول المجاورة، قصد إضعاف الدول العربية لصالح القوى .[89]

ناهيك عن ما يترتب عن هذا التواجد العسكري من تفشي أجواء التوتر وانعدام الثقة الأمنية بين دول المنطقة ، صور هذا الوجود العسكري الأجنبي بالمنطقة تعود في جوهرها إلى عوامل الهيمنة والصراع الجيواستراتيجي على مقادير المنطقة لحماية المصالح وتعزيز دائرة النفوذ، وكذا العوامل المتعلقة بمتطلبات التدريب والصيانة الخاصة بالترسانة العسكرية التي أشترتها الأقطار العربية على تنوعها وتعقدها، وأيضا تطور النظام السياسي العالمي والإقليمي الذي ترتب عنه ظهور صور لم تكن معهودة من قبل مثل التواجد الخاص بالقوات التابعة للمنظمات الدولية والقوات المتعددة الجنسيات. ولا يقتصر تأثر الدول العربية بالوجود العسكري الأجنبي المباشر فوق أراضيها وإنما يتأثر كذلك الحال محاصر، بالتواجد العسكري القائم في سمائها عبر القواعد والتسهيلات الجوية التي تتيحها دول المنطقة لهذا التواجد.[90]

[89] العايب احسن مرجع سبق ذكره ص 339.
[90] العايب احسن مرجع سبق ذكره ص 340.

جدول (1) الحالة العسكرية لجيوش الوطن العربي عام 2011م.

الدولة	حجم القوات المسلحة العاملة فقط بالألف	ميزانية الدفاع بالمليار دولار أمريكي	الترتيب العالمي للقوات المسلحة	الدولة	حجم القوات المسلحة العاملة فقط بالألف	ميزانية الدفاع بالمليار دولار أمريكي	الترتيب العالمي للقوات المسلحة
مصر	479	7,150	16	السودان	109,3	1,991	–
السعوديه	233,5	39,200	26	تونس	35,8	0,548	–
سوريا	304	1,800	35	صومال	17,6	–	–
العراق	276,6	17,900	36	عمان	42,6	4,047	–
الجزائر	435	6	38	المغرب	195,8	3,256	–
ليبيا	119	1,500	39	موريتانيا	15,9	0,115	–
الأردن	100,7	1,400	43	الإمارات	51	15,749	–
اليمن	401	0,490	48	جيبوتي	10,5	0,037	–
لبنان	60	0,875	52	البحرين	8,2	0,731	–
كويت	14,5	4,700	53	المجموع	2921,8	108,305	–
قطر	11,8	0,816	55				

المصدر: http://www.sipri.org & http://www.globalfirepower.com :

وإذا ما قارناه بترسانة الدول الكبرى من خلال الجدول التالي:

جدول (2) الحالة العسكرية لجيش الولايات المتحدة الأمريكي واهم الجيوش في الجوار الجغرافي للدول العربية عام 2011

الدولة	حجم القوات المسلحة العاملة فقط	ميزانية الدفاع بالمليار دولار أمريكي	الترتيب العالمي للقوات المسلحة	الدولة	حجم القوات المسلحة العاملة فقط	ميزانية الدفاع بالمليار دولار أمريكي	الترتيب العالمي للقوات المسلحة
أمريكا	1,477,896	692	1	إيران	545,000	9,174	12
المملكة المتحدة	224,500	73,746	5	المانيا	148,996	41	13
تركيا	612,900	25	6	ايطاليا	293,202	50,4	17
فرنسا	362,485	44,788	8	اسبانيا	177,000	25,507	29
إسرائيل	187,000	16	10	اليونان	177,600	10,398	33

المصدر: http://www.sipri.org & http://www.globalfirepower.com :

أيضا بالتواجد العسكري البحري القائم في مياهها الإقليمية،عبر القواعد الرئيسية والثانوية المتاحة لأساطيل القوى الدولية الكبرى التي تجوب المياه الإقليمية العربية وعلى رأسها الأسطول الأمريكي من أجل إحكام السيطرة على منافذ الدول العربية البحرية التي يتم من خلالها توريد الأسلحة، بحيث يمكنها عند الحاجة اعتراض ما تشك في أنه يؤدي إلى تحديث التسليح العربي إلى ما وراء الحدود التي تحددها هذه القوى، ناهيك عن التواجد العسكري القائم في دول الجوار الجغرافي الذي عادة ما تعزز القوى العالمية تواجدها به عبر إمطار هذا الجوار بالمساعدات العسكرية ، وفوق كل ذلك فان الأمن العربي مطوق بالتواجد العسكري الأجنبي للقوى الدولية الكبرى في المياه الدولية المحيطة بالمنطقة العربية من أجل احتواء أو تطويق أي مخطر من

شأنه تهديد مصالحها العالمية كثافة التواجد العسكري الأجنبي فوق الأراضي العربية، هو أكثر تمركزا بالجناح الشرقي للمنطقة أكثر منه بالجناح الغربي، ففي منطقة المغرب العربي ،هناك التواجد الأمريكي في كل من المغرب وتونس الذي يعود إلى فترة ما بعد الاستقلال الذي ترتب عنه إتاحة المملكة المغربية لتسهيلات عسكرية لفائدة"واشنطن"،وبالمثل ارتبطت تونس باتفاق استراتيجي معها، لاسيما في خضم أزمتها مع ليبيا سابقا، في حين كانت وجهت الجزائر المعسكر الشرقي بقيادة السوفيات سابقا بشكل كبير، وعقب انهياره كان البديل هو ورسيا بصفة رئيسية،أما في منطقة المشرق العربي، فان التواجد العسكري الأجنبي هو أكثر حدة وخطورة،ابتداء بدولة القلب الجيواستراتيجي العربي مصرالتي أشارت التقارير المتخصصة إلى وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصرعقب اتفاقيات الصلح مع إسرائيل على استخدام تسهيلات عسكرية في حالات معينة و بعد اتفاق في كل حالة للتعامل مع تهديدات المنطقة الأمنية .[91]

ومرورا بمنطقة الخليج العربي التي تتمركز بها القوة الضاربة للتواجد العسكري الأجنبي في المنطقة العربية . وقد ازداد هذا التواجد العسكري عقب الاحتلال العراقي للكويت عام 1990 .وقد بدأ التوسع من الكويت التي أبرمت معها الولايات المتحدة معاهدة عسكرية هي أشبه بمعاهدة الحماية التي سبق وان عقدتها بريطانيا من قبل مع أقطار الخليج في عقود سابقة .فكان التوسع في باقي أقطار الخليج الأخرى بذريعة حماية هذه الأقطار من اعتداءات محتملة من دول الجوار، فكان ان أقيمت قواعد عسكرية أمريكية في عدد من أقطار الخليج بكيفية أصبحت دول المنطقة في واقع الأمر و كأنها محمية أمريكية .

أما بالنسبة للمنشآت الأمريكية في الوطن العربي فهي كالتالي:

قاعدة فوب سكايز – العراق

قاعدة بالاد المشتركة – العراق

[91] حسن خليل غريب المرجع السابق.ص179.

قاعدة غريزلي – العراق

مخيم تاجي العسكري – العراق

قاعدة و مجمع فيكتوري – العراق

مخيم بانزاي العسكري – العراق

مخيم فيكتوري العسكري – العراق

قاعدة أبو غريب – العراق

مخيم الفلوجة العسكري – العراق

قاعدة شوكير – العراق

معسكر بوكا العسكري – العراق

معسكر فيرجينيا – الكويت

معسكر نيو يورك – الكويت

قاعدة علي السالم الجوية – الكويت

معسكر الدوحة – الكويت

معسكر سبير هيد – الكويت

معسكر عريفجان – الكويت

معسكر باتريوت – الكويت

مركز لوكالة الأمن القومي الأمريكي – البحرين

مركز للجنة الوطينة للكونغرس الجمهوري – البحرين

قاعدة العديد العسكرية –قطر

مركز البحرية و شؤون الحرب البحرية شعبة كورونا – الأردن

وحدة الأبحاث الطبية البحرية – مصر

معسكر يمونير – جيبوتي

قاعدة عدن أد – الصومال

وعليه فان وجود أي قوة عسكرية على أراضي الدول العربية يؤثر بشكل مباشر على أمن الدول العربية من خلال التهديدات المباشرة للمنطقة العربية [92]

4- حرب لبنان 2006

-خلفية الحرب: بدأت إسرائيل عدوانها إثر عملية أسر جنديين من جيشها يوم 12 اوت 2006، عدواناً كانت ترى فيه حاجة لها منذ العام 2000 (ثأراً لهزيمتها وإعادة اعتبار لجيشها)، وكانت حضرت له منذ ثبت عجز المحور الأميركي المتشعب الامتداد داخليا وعربيا ودوليا عن تنفيذ قرار نقل لبنان من محور الممانعة والرفض لمشروع أميركا إلى محور التبعية لها. لقد حاولت أميركا أن تستثمر احتلالها للعراق وتفرض على كل دول المنطقة الخضوع[93] فاصطدمت بعقبات ثلاث :

-الأولى في إيران التي رفضت التخلي عن برنامجها النووي كما رفضت مد أميركا بالتسهيلات اللازمة لاستقرار احتلالها للعراق.

-الثانية في سوريا التي رفضت نزع سلاح حزب الله في لبنان، كما أنها لم تقدم لأميركا الخدمات الأمنية والعسكرية في الداخل العراقي لتجعل الاحتلال فيه أمراً يسيراً، كما رفضت طرد ممثلي المقاومة الفلسطينية من أراضيها.

-الثالثة في حزب الله الذي هزم إسرائيل عام 2000 واستمر في بناء قدرة عسكرية فريدة من نوعها تقع بين القوة التقليدية النظامية (جيش) وغير النظامية، وصاغ هيكلية عسكرية ذات قدرات مناسبة لتشكيل تهديد جدي لإسرائيل يمكن الحزب من شل قدراتها إذا شاءت العمل بسياسة "الذراع الطويلة" القادرة على التأثير في كامل الشرق الأوسط لخدمة المصالح الأميركية الإسرائيلية المشتركة.

---

[92] هالة السعدي مرجع سابق . ص148.

[93] عبد الرؤوف سنو الحرب الاسرائيلية اللبنانية 2006 الخلفيات والمواقف والابعاد لبنان :مجلة حوار العرب عدد 22. 2006.ص32.

لقد قامت أميركا بالعمل منفردة أو مع تابعين أو حلفاء لها مباشرة، أو بشكل غير مباشر عبر الاستدراج واستصدار القرارات الدولية ضد هذا وذاك من عناصر الفريق الممانع. وكان الأهم في ذلك القرار 1559 الذي اختصر المسألة بتغيير النظام في لبنان وعزل سوريا وتجريد حزب الله من سلاحه، والأمر الأخير هو بيت القصيد[94].

لكن تبين لأميركا أن أحدا في الداخل لا يستطيع تنفيذ القرار، فقررت تكليف إسرائيل بالمهمة وانتظرت الظرف المناسب للتنفيذ. واستغلت أميركا وإسرائيل عملية أسر الجنديين على الخط الأزرق في جنوب لبنان من قبل المقاومة بغية تحرير أسرى لبنان بالمبادلة، وأطلقتا عمليتهما المخططة.

وأعلنت إسرائيل مباشرة أن أهداف العملية هي:

-2أهداف الحرب: ونميز فيها بين:

أ- الأهداف المعلنة المباشرة:

-تدمير حزب الله ونزع سلاحه، بما يسهل عملية انتقال لبنان كليا إلى القبضة الأميركية. وتحرير يد إسرائيل بعد تخليصها من تهديد صواريخ.

-تحرير الأسرى الجنود الإسرائيليين، بعد رفض أي عملية تبادل مع حزب الله.

-تطبيق القرار 1559 بما فيه من نشر الدولة سيطرتها على الجنوب، ونشر الجيش على الحدود في صيغة تجعل منه حرساً للحدود مع إسرائيل[95].

---

[94] أمين محمد حطيط. حرب 2006 على لبنان.. خلفية وأداء ونتائج

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2006/8/ تت 25/01/2015

[95] عبد الرؤوف سنو المرجع السابق ص 25.

ب- الأهداف الخفية أو الحقيقية للحرب هي:

-استعادة قدرة الردع الإسرائيلية بعدما تدهورت منذ العام 2000.

-توفير الظرف المناسب لأميركا للانطلاق إلى الشرق الأوسط الجديد عبر:

- تطويع الإرادة السورية للقرار الأميركي عن طريق وضع لبنان برمته في موقع الرفض لها، ثم "المحاصرة لها" بعد اجتثاث الفريق اللبناني الوحيد الذي يجاهر بتحالفه معها.

- قطع الأطراف الإيرانية الخارجية وإبعاد السيف الذي قد تسله إيران على إسرائيل انطلاقاً من لبنان، وفرض واقع يمكن من التمدد إلى الوضع الإيراني لنقل رسالة واضحة للجميع "انتهى عهد الممانعة للقرار الأميركي في الشرق الأوسط" وعليكم الانصياع ليس في الملف النووي فحسب بل في كل شأن أو أمر يعني إيران داخلياً أو خارجيا، إذا كان من شأنه أن يؤثر على القرار الأميركي في أي وجه[96] .

نتائج.الحرب:

يمكن ان نقول إن إسرائيل خسرت حربها التي شنت عبرها العدوان على لبنان:

- خسرت في الخطة الرئيسية فلم يحرر الأسرى ولم ينزع سلاح حزب الله ولم يستعد الجيش هيبته أو قدرته الرادعة .

- خسرت في هدف "النار في خدمة السياسة" إذ إن مشروعها أولي لم يمر كما كانت تريد، ولم يكن ذلك إلا بسبب أميركا مالكة القرار في مجلس الأمن.

[96] نفس المرجع السابق ص 27.

–" كانت هزيمتها في خطة الإنقاذ تفوق الخيال، هزيمة سيكون لها الأثر الزلزالي على إسرائيل في قيادتها السياسية والعسكرية والشعبية، وستمتد تداعياتها إلى صاحبة القرار في الحرب.. أميركا"

– وخسرت في المرحلة الثالثة وكانت هزيمتها في خطة الإنقاذ تفوق الخيال، هزيمة سيكون لها الأثر الزلزالي على إسرائيل أولا في قيادتها السياسية والعسكرية والشعبية، ولن تتوقف الهزيمة في تداعياتها على إسرائيل، بل إنها ستتمدد إلى صاحبة القرار في الحرب أميركا .

– أما الخسائر المعنوية والمادية التي يقترب الإخفاق في بعض مواضعها من حد الفضيحة فإن مجال تعدادها يضيق هنا التفصيل فيه ونكتفي بذكر:

– افتضاح وهن الدبابة ميركافا وتأثير ذلك على سوق التصدير.

– افتضاح وهن البنية الدفاعية في العمق الإسرائيلي.

– افتضاح عجز منظومة الاستطلاع والاستخبارات الميدانية والعسكرية.

– كشف الضعف في البنية التنظيمية للجيش وضعف القيادة السياسية.

– افتضاح العجز الميداني لألوية النخبة [97]

المطلب الثاني: الحراك العربي

لا شك في أن الحراك الذي اجتاحت عدداً من البلدان العربية، التي اصطلح على تسميتها إعلامياً ب « الربيع العربي» كانت بمثابة هزة عنيفة زعزعت كيانات الأنظمة الأمنية والسياسية في المنطقة العربية.

[97] أمين محمد حطيط. حرب 2006 على لبنان.. خلفية وأداء ونتائج
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2006/8/ تت 25/01/2015

حيث يجتاح الدول العربية اليوم ما صار يعرف بثورة الشعوب العربية، أو انتفاضة التغيير الكبرى، التي بدأت في تونس، وتكررت في مصر، وتصاعدت في ليبيا، وعمت شمال أفريقيا؛ الجزائر والمغرب وموريتانيا، ووصلت إلى البحرين والأردن والعراق واليمن وسوريا. وستمضي، على ما يبدو، بسرعة في اقتلاع، أو خلخلة الكثير من أنظمة الحكم العربية[98]

في ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك وتحولات في المشهد والواقع العربي، عدة تساؤلات تطرح نفسها حول أمن المنطقة العربية في ما إذا كان مقدمة للفوضى الخلاقة التي تبنتها الإدارة الأمريكية أو أنه صنيعة التفاعلات الاجتماعية ضمن سياق مخططات أمريكية تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، أو أنه كان رد فعل منطقياً لشعوب عاشت حالة من الاحتقان والتهميش لعدة عقود من الزمن.

فرغم مرور عدة سنوات على بداية هذا الحراك إلا أن واقعه اليوم لا يسمح بتحديد رؤية واضحة وجليّة توفّر تصوراً محتملاً لمستقبل أمن المنطقة في ظّل التغيير الحاصل في بعض بلدانها، ذلك أنه حتى اللحظة الراهنة لا يمكننا الجزم بنجاح هذا النموذج أو فشله في تحقيق الأمل المنشود في التغيير الشامل.[99]

فهل هذا الحراك العربي هو حالة انفجار داخلي أم حصيلة تفاعلات محلية وإقليمية، أم أنها نتاج لسياسات دولية؟ وهل هذا الحراك العربي هو فعلاً ثورات شعبية مطلبية أم أنها سيناريو الفوضى الخلاقة وبالتالي نحن أمام مد سينجرٌ على كل دول المنطقة؟

لا شك في أن استقرار الأنظمة العربية في وجه التغيير يتطلب اهتماماً ودراسة حتى نفهم أسباب التغيّر الذي حصل في القوى التي شكلّت أربعة عقود من استقرار أنظمة عربية، وكذا ديناميكيات العناصر الجديدة التي أشعلت نار الثورات وهل ما يحدث هو تغيير لأنظمة أو

---

[98] وليد عبدالحي وأخرون ، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية. لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.2014.ص28.

[99] محمد السعيد إدريس، "الثورات العربية ومستقبل العلاقة بين النظام العربي والنظام الإقليمي"، التقرير الإستراتيجي العربي، مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية- القاهرة،2012.ص23.

تغيير في الأنظمة؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات ستمكّن من إعطاء مقاربة أكثر فاعلية لفهم ديناميكية ما حدث ودلالاته ومآلاته المستقبلية على الأمن العربي.[100]

معظم الباحثين والمهتمين بالشأن العربي عزوا ذلك الاستقرار إلى عاملين هما : التركيبة العسكرية الأمنية التي تجعل من العلاقة المتداخلة بين الأنظمة الحاكمة وأجهزتها العسكرية والأمنية علاقة جدلية وبالتالي القطيعة بينهما غير منطقية .غير أن مراجعة أولية لما حدث خلال الثورات العربية أظهرت خطأ تلك الفرضية نظراً إلى الطريقة التي ردّت بها الجيوش على الاضطرابات.

ويتمثل العامل الثاني بسيطرة الدولة على الاقتصاد ومنه بناء شبكات رعاية وخدمات اجتماعية .من جهة أخرى فإن لَبْرَلة الاقتصاد من خلال الخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي أدّت إلى تفاقم حالات الفقر والتفاوت الاجتماعي؛ ما عقّد المشكلات الاقتصادية والسياسية للحكومات .رغم كل هذا لم يكن متوقعاً أنها ستعرّض النظام للانهيار.[101]

لقد أسقط الحراك العربي تلك الصورة النمطية التي كانت إلى وقت قريب تفسّر عدم قيام الثورة في المجتمعات العربية لعدة عوامل

- خصوصية الثقافة القائمة بين الحاكم والرعية وليس بين الدولة والمواطن.
- المقايضة التاريخية بين الحاكم والرعية وفقاً للمعادلة الأمنية.
- الدولة الريعية التي تقدّم مسكّنات اجتماعية لمنع التغيير.
- غياب القوى القادرة على تبني وقيادة التغيير[102].

اتضح أن النسق الإدراكي والمعرفي المسيطر على دارسي المنطقة العربية قد تجاهلو دور القوى والتماسك الاجتماعي، والذي كان بمنزلة محرك للثورة؛ هذا ما جعل معظم الدراسات الأكاديمية تتبنى العديد من القوالب النمطية المسبقة في فهم الديناميكيات الحقيقية لهذه المجتمعات، إذ أن معظمها كان معنياً بفكرة الاستقرار السياسي بدلاً من العمل الثوري، لهذا لم

---

[100] كمال عبد اللطيف وآخرون ، الانفجار العربي الكبير. لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .2012.ص35.

[101] عمرو الشبكي. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر. المغرب. الجزائر. لبنان. البحرين.سوريا.الأردن) لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.2014.ض56.

[102] خليدة كعسيس 222

يكن بإمكانها إدراك الاختلاف البنيوي الحاصل داخل هذه المجتمعات وكان عاجزاً عن رصد التحولات فيها ضمن عالم عربي متغير.

ولم يكن الفشل في التنبؤ بالحراك العربي مقصوراً على الأكاديميين، بل امتد ليشمل أجهزة استخبارات الدول الكبرى، حيث اعترف العديد من المسؤولين عن عجزهم في التنبؤ أو رصد مؤشرات الحراك العربي، إذ صرح جيمس كلابر مدير الاستخبارات البريطانية في جلسة استماع: ، «نحن لسنا عرّافين» كما أكدت السيناتورة ديان فينشتاين رئيسة لجنة استخبارات في مجلس الشيوخ أن الاستخبارات الأمريكية فشلت في التحذير من مخاطر الانتفاضات في الوطن العربي.[103]

لقد جاء هذا الحراك العربي ليعبّر عن نوع من أنواع الانقطاع بين الأجيال الجديدة والنخب التقليدية، فقد عجز هؤلاء عن رصد التحولات في مزاج وثقافة الأجيال الجديدة التي عرفت تنشئة سياسة واجتماعية تختلف عمَّا عرفه الجيل السابق، كل ذلك طبعاً في ظل ما أتاحته وسائل التواصل التكنولوجية الحديثة[104].

ومع سقوط النماذج وتمزق النظريات بفعل الأحداث الواقعية ينبغي التأكيد أن الحراك العربي لم يكن ناجم عن قرارات سياسة متخذة من عواصم غربية وإنما من عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية محليّة كان من الصعب التنبؤ بديناميكياتها، وهذا لا ينفي طبعاً الدور الخارجي في احتواء هذه الثورات لاحقاً وتوجيهها وخصوصاً دور الولايات المتحدة الأمريكية[105]

اعتبر مارك لينش أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة جورج واشنطن بأن أحد التغيرات الهيكلية المهمة التي مهّدت للحراك العربي وواكبته هو التغيير الهيكلي في الفضاء

---

[103] جويدة حمزاوي التصور الأمني الأوروبي نحو بنينة أمنية شاملة في المتوسط .الجزائر،جامعة باتنة،2011،ص231.

[104] حسن محمد الزين،الربيع العربي-آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير. لبنان:دار القلم الجديد.2013.ص167.

[105] مريم قروشي الأمن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة -الواقع والأفاق- الجزائر :جامعة بسكرة ،رسالة ماجستير.2014.ص156.

العام العربي حيث أضعفت تكنولوجيا الاتصال قدرة النظم على التحكم في حركة المعلومات أو تغييرها بما يناسبها.[106]

استهل الوطن العربي عام 2011 بحركات شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الأقطار العربية .بدأت الشرارة الأولى من تونس، وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة برأس النظام ونخبته في أيام قليلة .كانت الرسالة واضحة :

لقد جاء الحراك التونسية ليثبت أن النظام التسلطي كان هشا وأن المثال التونسي الذي طالما شكره بعض الرؤساء الأوروبيين على أنه المثال الناجح لم ينجح لأنه فضل التنمية الاقتصادية على الحقوق السياسية للمواطن، لطالما امتدح البعض مكاسب تونس في ميادين عديدة كالتعليم والصحة وحقوق المرأة واعتبروها شرطا أساسيا لتحقيق الديمقراطية وإن اعتبرها البعض الأخر تعويضا للديمقراطية . لقد صرخ التونسي بأعلى صوته ليقول للعالم أنه لا شيء يعوضه عن حقوقه السياسية.، ولذلك سرعان ما انتقلت الشرارة إلى مصر التي كانت تموج أصلاً بإرهاصات الثورة، وهكذا تفجرت مظاهرات التغيير واستطاعت في أسبوعين وأيام قليلة أن تطيح بدورها برأس النظام .انتقلت الشرارة إلى اليمن وليبيا وسوريا.[107]

أما عن دول الخليج العربي فهي تحاول الابتعاد عما يجري في محيطها العربي وأنها غير معنية برياح التغيير، وأنها حالة استثنائية في محيطها العربي.

لقد طرق الربيع العربي أبواب الخليج، وإن كانت التداعيات جاءت بنسب متفاوتة من بلد خليجي إلى آخر .بعض بلدان الخليج سعيدة بالربيع العربي، وبعضها الآخر خائف جدا، ويعود هذا التباين في رؤية الربيع العربي إلى نقاط قوة تتسم بها بعض الدول ونقاط ضعف تتسم بها دول أخرى[108].

– البحرين :هي أكبر نقاط الضعف في الخليج العربي، حيث كانت أكبر الخاسرين من الربيع العربي، بدأت المطالب الشعبية الأولى محقة ومشروعة، ولا خلاف عليها من قبل

[106] Marc Lynch, «Political Science and the New Arab Public Sphere,» *Foreign Policy* (12 June 2012), p. 24

[107] جويدة حمزاوي المرجع السابق ص:234.

[108] كمال عبد اللطيف وآخرون مرجع سابق.ص:39.

الحكومة التي قبلت الحوار مع المعارضة لتحقيق الإصلاحات الدستورية .وفي بداية الربيع العربي كانت البحرين قاب قوسين أو أدنى من تحقيق مطلب التحول إلى ملكية دستورية عصرية، لكن المعارضة اندفعت كثيرا وبعيدا في مطالبها، وسرعان ما انحرفت المطالب الإصلاحية المشروعة إلى سلوكيات ثورية، وانزلق المجتمع البحريني إلى اصطفاف وتخندق طائفي غير مسبوق يهدد وحدته الوطنية.

– عُمان :هي نقطة الضعف الثانية في الخليج العربي، لكنها بعكس البحرين أدارت المطالب الإصلاحية والاحتجاجات إدارة سلمية.

بدأت المسيرات الاحتجاجية في ١٧ يناير/كانون الثاني وانتهت في ١٣ مايو/أيار، حيث كانت استجابة السلطات سريعة وحكيمة، وتمكنت الحكومة من امتصاص الغضب الشعبي عبر مجموعة من القرارات، منها تغيير نصف أعضاء مجلس الوز ا رء، والوعد بحل مشكلات البطالة والفساد، وتشكيل لجنة دستورية لإعطاء صلاحيات تشريعية ورقابية أكثر لمجلس الشورى.

– السعودية :هي حالة خاصة بحكم حجمها ومكانتها ومواردها، وهي تنتظر حسم مجموعة من القضايا العالقة.

ولعل أهم ما في الأمر أن السعودية تمكنت من تحقيق نصر سياسي في المعركة من أجل البحرين التي كانت في جوهرها معركة من أجل العربية السعودية، لكن على الرغم من ذلك فإن السعودية معرضة لعدوى التغيير بحكم أزماتها الكثيرة، التي تشمل تفاقم الفساد والبطالة والفقر واحتكار السلطة وغياب المشاركة والمرأة، ولذلك، وعلى الرغم من الاستقرار السياسي، فإن الوضع في السعودية على المحك[109].

– قطر :إذا كانت البحرين هي أكبر نقاط ضعف الحالة الخليجية، فإن قطر هي أكبر

[109] كمال عبد اللطيف وآخرون المرجع السابق الذكر ص:45.

نقاط قوتها، وإذا كانت البحرين أكثر الخاسرين، فإن قطر أكبر الرابحين من الربيع العربي، فالحضور القطري في الشأن العربي ازداد وأصبحت موجودة في كل مكان. هذا البلد الصغير مساحة وسكانا يتصرف كأنه عملاق سياسي وإعلامي ودبلوماسي،

ويؤكد أن الدول بأفعالها لا بأحجامها.

لقد برزت قطر كعاصمة سياسية للنظام العربي حيث تم توظيف الحراك العربي لتحقيق رؤية إقليمية وعالمية طموحة. وتأتي إعلاميا لتجسد حقا عمق تأثير قطر في الربيع العربي، حيث لا يمكن تخيل الربيع العربي من الإعلام[110].

-الكويت :صاحبة أقدم تجربة دستورية وديمقراطية في الخليج العربي، ولم تكن معنية بالحراك العربي فيما عدا محاولات البعض استغلال ذلك لإسقاط الحكومة.

-الإمارات :هي نقطة قوة أخرى في الخليج العربي، وتقع ضمن قائمة أكبر الرابحين، لا سيما في شقه الاقتصادي .والمطلب الإصلاحي الوحيد أخذ شكل رسالة مهذبة وموقعة من قبل 133 شخصية وطنية، توجهت إلى رئيس الدولة تناشده تطوير صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي الذي لا يملك سوى صلاحية استشارية متواضعة[111].

[110] نفس المرجع السابق.ص47.

[111] كمال عبد اللطيف وآخرون مرجع سابق.ص:45.

الفصل الثالث

المبحث الأول: التحديات التي يواجهها الأمن العربي

تختلف التحديات التي يواجها أمن الدول العربية من مكان لآخر، منها ما هو داخلي وما هو خارجي، ففي المغرب العربي نجد انه يعانى من التحديات الداخلية أكثر من التحديات الخارجية حيث أصبح الإرهاب مشكلة إقليمية هناك وفرض نفسه كخطر آني ومتوسط المدى بالنسبة لجميع دول المنطقة ، وإن كان بنسب متفاوتة ، ومشكلة البطالة التي تتراوح معدلاتها ما بين 12% ، 14% في كل من الجزائر والمغرب وتونس، وتزيد عن 30% في موريتانيا ، إضافة إلى مشكلة الصحراء الغربية التي تتداخل فيها جميع الأطراف الإقليمية والدولية.[112]

وفى ليبيا فمن المؤكد أن ما حدث بها مؤخراً قد كلف الشعب الليبي تكلفة باهظة دفعها من دماء أبناءة ومقدراته الاقتصادية ووحدته الاجتماعية ، أما في السودان فيعانى من تحديات خارجية تسبق التحديات الداخلية وان لم تمنعها حيث انتهت إحدى فصوله الخارجية بفصل جنوب السودان وظهوره كدولة مستقلة ، وما زال باقي فصول التحديات مفتوح وخاصة في دارفور، إضافة إلى التحديات التقليدية من بطالة وانخفاض لمستوى الدخل الاقتصادي ، وما يترتب عنه من تردى في مستوى الخدمات.

ويعانى الصومال بأقصى جنوب الوطن العربي وعلى نفس القدر من تحديات خارجية تتمثل في التحدي الأثيوبي المستمر، ومشكلات الحدود ، وتحديات داخلية طاحنة أدت إلى انهيار الدولة منذ يناير 1991 ونشوب الحرب الأهلية ، مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة ، بواسطة قوات متعددة الجنسيات، في الفترة من 1992 إلى 1994 ، ولا تزال المساعي العربية والأفريقية تبذل من أجل الحفاظ على وحدة الصومال وسلامة شعبه واستقلاله، وما زالت الصومال تشكل إحدى بؤر الصراع التي يعانى منها الوطن العربي وإحدى نقاط الضعف في نظام الأمني العربي.

---

[112] احمد فؤاد إبراهيم المغازى، واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة.مركز اسبار للدراسات. تت 2015/03/12 http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1129.article.htm

وفى مصر نجدها تعانى من تهديدات داخلية تمثلت في تبعات الحراك الأخير(ثورة 25 يناير) وما نتج عنها من اضطراب في المشهد السياسي المصري ، وتحديات خارجية متمثلة في وجود إسرائيل على حدودها الشمالية الشرقية وتهديد أمنها القومي في حوض النيل، وربما في المستقبل القريب في دولة جنوب السودان ، وأيضاً كل ما يحدث بالسودان يلقى بظلاله على أمن مصر القومي بشكل مباشر.

ونجد بشرق الوطن العربي التحدي الخارجي يسبق غيرة من التحديات والمتمثل في إيران وما تمثله من تحدي لأمن الخليج العربي ونفوذها المتزايد وخاصة بالمشهد العراقي ، إضافة إلى التواجد الأجنبي بالمنطقة حيث يشكل الوجود العسكري والسياسي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي والمقترن بالتحالف الإستراتيجي والوثيق مع إسرائيل خطراً حقيقياً على بلدان الخليج العربي وشعوبها، حيث اعتبرت الولايات المتحدة منطقة الخليج عام 1973 منطقة مصالح سياسية واقتصادية وإستراتيجية، وارتبط أمن الخليج وبالتالي الأمن العربي بأمن الولايات المتحدة ، مما يزج بدول الخليج والدول العربية في استقطابات وتكتلات هي في غنى عنها، ويجرها إلى صراعات إقليمية لا تحتاجها ، وتواجه أيضاً بالإضافة إلى التحديات الأمنية الناشئة عن الوجود العسكري الأجنبي والتهديدات المحيطة بها تحديات أخرى تتمثل في الغلبة السكانية للأجانب فيها، والهوية القومية والوطنية، إضافة إلى تنامي ظاهرة الإرهاب.

أما في كل من سوريا، العراق فنجد أيضا التحدي الخارجي يتمثل في الضغوطات الإقليمية متمثلة في تركيا وإيران والولايات المتحدة وإسرائيل، إضافة إلى التحديات الداخلية المتمثلة في هبوب رياح التغيير على بعض بلدان المنطقة أو ما يسمى بالحراك العربي.

المطلب الاول التحديات المباشـرة الداخلية

1-الإرهـــاب:

ظاهرة الإرهاب أصبحت ظاهرة عالمية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، والعالم العربي ليس بمنئ عن هذه الظاهرة بل إن مناطقه تشهد بؤر التوتر البارزة والدول العربية ككل عانت من الظاهرة الإرهابية لتواجد المسلحة فيه. وعليه عمدت جميع الدول العربية لمكافحته [113].

فلقد حددت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب[114] أركان الإستراتيجية المراد تفعيلها لمواجهة الظاهرة في المنطقة، حيث أشارت المادة 03 إلى قسمين عمليين هما: تدابير المنع، وتدابير المكافحة وهي كالتالي:

-1 تدابير المنع:

أ- الحيلولة دون اتخاذ ا ا رضيها مسرحا للتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إقامتها على أراضيها أفرادا أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.

ب – التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة، وخاصة المتجاورة منها، التي تعاني من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.

ت – تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار. وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة متعاقدة

إلى أخرى. أو إلى غيرها من الدول، إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت.

ث – تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات الم ا رقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها.

) احمديوسف التل، الارهاب في العالمين العربي والغربي.الاردن:المكتبة الوطنية،1998،ص501.[113]

) أنظر الملحق رقم 1.[114]

ج – تعزيز نظم تامين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.

ح – تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات، وللبعثات الدبلوماسية والقنصليات والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى الدولة المتعاقدة، وفقا للاتفاقيات الدولية التي تحكم هذا الموضوع.

خ – تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية لكل دولة وفقا لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية إحباط مخططاتها وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.

د – تقوم كل دولة من الدول المتعاقدة، بإنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة للعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية، ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب والتجارب الناجحة في مواجهتها، وتحديث هذه المعلومات، وتزيد الأجهزة المختصة في الدول المتعاقدة، وذلك في حدود ما تسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة.

-2 تدابير المكافحة:

أ- القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقا للقانون الوطني، أو تسليمهم وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، أو الاتفاقيات الثنائية بين دولتين الطالبة أو المطلوب إليها التسليم.

ب – تأمين حماية فعالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية.

ت – تامين حماية فعالة لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها.

ث – توفير ما يلزم من مساعدات من ضحايا الإرهاب.

ج – إ قامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين في مواجهة الإرهاب بما في ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة لتشجيع على الإبلاغ على الأعمال الإرهابية، وتقديم المعلومات التي تساعد على الكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها[115].

[115] أنظر الملحق رقم1.

وعليه فالظاهرة الإرهابية تعد اكبر تحدي يقف أمام تحقيق الأمن العربي حيث لم تسلم منه أي دولة عربية.

2-الأمن المائي:

من المعروف أن الماء هو القاعدة الأساسية لبناء الحضارات، حيث قامت أقدم الحضارات البشرية حول الأنهار مثل حضارة بلاد الرافدين إذ أن الماء هو الشريان الأساسي للحضارة، حيث يستخدم في أغراض كثيرة كالشرب، الري، والزراعة، وكمصدر للثروة السمكية، وزادت أهمية الأنهار في العصر الحالي من حيث استخدامها كطرق للمواصلات النهرية، وكمصدر من مصادر الطاقة الكهربائية، وذلك عن طريق بناء السدود وكمورد أساسي يستخدم في الصناعة.187

مشكلة المياه في الوطن العربي ليست وليدة اليوم، بل هي كامنة منذ عقود بسبب ندرتها وقلة الأمطار المتساقطة إضافة إلى عدم وجود منابع داخلية كافية، تلك المنابع تأتي من خارج حدودها الجغرافية، مما جعل هذه المشكلة تتفاقم من خلال الارتهان إلى الآخرين.

وتأتي مسألة الأمن المائي في الوطن العربي ضمن هذا السياق، ولعلها مسألة ذات شأن كبير وأهمية قصوى تفوق بكثير مسألة النفط بالقوة والحيوية لأنها عنصر الوجود والاستمرار والبقاء لحياة الإنسان معنويًا وماديًا ويتوقف عليها مستقبل الأمة[116].

وتزداد مشكلة الموارد المائية حدة في المنطقة العربية بسبب تكرار نوبات الجفاف التي أصبحت من الظواهر الطبيعية المألوفة؛ والانخفاض الحاد في منسوب المياه الجوفية وطغيان مياه البحر المالحة وتلوث المياه السطحية والجوفية، علمًا بأن % 7.45 من الموارد المائية السطحية تأتي من خارج حدود الوطن العربي.

[116] بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي القومي العربي: دراسة حالة حوض الأردن والرافدين. رسالة دكتوراه، غير منشورة ، الجزائر معهد العلوم السياسية و الإعلام . 2005، ص:65

كما أن هناك محاولات من دول الأحباس لاستخدام هذه الموارد للضغط على الدول العربية أو التوسع في استخداماتها للمياه من دون الأخذ بعين الاعتبار حاجات الأقطار العربية التي تشترك معها في أحواض الأنهار الرئيسية كالنيل ودجلة والفرات[117].

ولا تكمن مشكلة المياه في الوطن العربي في محدودية هذه الموارد بل من إجراءات في سوء استثمارها، وتردي نوعية المياه بسبب تلوث المياه السطحية والجوفية من جراء تصريف مياه فضلات المدن والصرف الزراعي والنفايات الصناعية.

أزمة المياه وضرورة التعاون العربي.

تجدر الإشارة إلى أن كمية المياه كجريان سطحي في الوطن العربي تبلغ نحو352 مليارم3 منها 191 مليار م3 تصريف داخلي و 161مليارم3 تصريف من خارج حدود الوطن العربي تشمل تصاريف أنهار : دجلة والفرات والسنغال والنيل، وأن مجموع موارد المياه المتاحة في الوطن العربي تبلغ كما ذكرنا سابقا نحو(349 مليار م3)، يدخل منها في أوجه الاستعمالات المختلفة في الوقت الحاضر(175 مليار م3)وهي الصورة الحقيقية للوطن العربي عام(2004) ، وبهذا تكون قد اختلفت عما كانت عليه في السابق إذ ارتفع عدد سكانه من نحو (205) مليون نسمة سنة 1985 م إلى نحو (267 مليون نسمة في عام) 2000[118].

أما في عام (2030) وفي ظل الموارد المائية المتاحة والبالغة(349 مليارم3) سيكون الطلب على المياه نحو(436 مليارم3)في ظل تأمين اكتفاء ذاتي(100 %) أي بعجز مائي مقداره(87 مليار م3). لذا فالمياه خلال الثلث الأول من القرن الواحد والعشرين ستكون في الوطن العربي وخاصة في منطقة الدراسة محور صراع جيوبوليتيكي أكثر سخونة من النفط[119].

---

[117] للبحوث فيصل الملك مركز ،1 ط العربي، الوطن في المياه لقضايا الجيوبولوتيكية الأبعاد المنغوري، الله عبد حسن 3 ص ، 2000 الرياض، الإسلامية، والدراسات

[118] بيان العساف، مرجع سبق ذكره ، ص:66

[119] المنغوري مرجع سبق ذكره . ص33. الله عبد حسن

هذه الصورة للعجز المائي العربي المتوقعة في عام (2030) تكون صحيحة أو قريبة في حالة الاستمرار بطرق إدارة واستعمالات المياه في الوقت الحاضر، أما في حالة إدارة المياه بصورة أفضل وترشيد استعمالاتها فالعجز المائي المشار إليه والمتوقع عام (2030) سوف يقل عما هو متوقع[120].

وبناء على ما سبق لابد من اعتماد سياسة مائية عربية مشتركة تحتمها الظروف المستقبلية للوطن العربي، وخاصة منطقة المشرق العربي لسد فجوة العجز المائي في عام 2030، ويتم ذلك بانتخاب الوسائل التقنية التي تسهم في ترشيد الاستهلاك المائي في مجالاته المختلفة والتحري عن مصادر المياه الباطنية التي ما زالت بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة والتعاون الإقليمي مع إسرائيل وتركيا حيث أنه في ظل الظروف الراهنة للنظام العربي لا يمكن حتى التفكير باسترجاع الحقوق المائية التي استولت عليها إسرائيل.

فالأخطار التي تهدد الموارد المائية حقيقة قائمة مما يدعو الدول العربية إلى التعرف على المشكلات المائية ومحاولة حلها ضمن إطار الأمن المائي العربي فالتغاضي عن حل المشاكل المائية تهاون مرده تشتت الدول العربية، إذ أن الكميات المائية المتاحة في تناقص مستمر والطلب عليها في ازدياد مستمر بسبب ازدياد عدد السكان، وارتفاع مستوى المعيشة والعمل على التخطيط التنموي السليم لكي يكون الماء في هذا القرن أهم وأثمن الثروات التي يمتلكها الوطن العربي[121].

وعليه فإن من أهم المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الدول العربية في هذا القرن هي المياه، وأن السعي للحفاظ على مصادر المياه في المنطقة وحمايتها والمحافظة عليها يتطلب توثيق الصلات بين الدول العربية وإقامة المشاريع التعاونية بين العرب وليست مشاريع تنافسية من أجل التصدي للدول الطامعة في السيطرة على المياه العربية، العنصر الاستراتيجي على خارطة مستقبل الأمن العربي.

---

[120] بيان العساف، مرجع سبق ذكره ، ص:68

[121] المنغوري ، مرجع سبق ذكره ص33. الله عبد حسن

وبصفة عامة يشكل الأمن المائي العربي قضية اقتصادية وسياسية وأمنية ، تتطلب تبني وتنفيذ سياسة تحمي وتصون الثروة المائية العربية من المخاطر على مواردها المائية من النضوب والتعدي، المتعلقين بالسياسات المائية القطرية غير الملائمة، وتهديدات دول الجوار الإقليمي بسبب مشاركتها الدول العربية استغلال أحواض الأنهار الدولية كحوضي الرافدين والنيل، أو سيطرتها على مصادر المياه التي تعتمد عليها في الاستعمالات المختلفة مثل تركيا وإيران، أو أطماعها في المياه مثل إسرائيل، وهو ما يعكس حقيقة الصراع على المياه في الوطن العربي؛ صراع متعدد الأطراف تشترك فيه دول عديدة من خارج وداخل المنطقة، تحرك أغلبها أطماع غير مشروعة بثروات هذا الأمة فمشكلة المياه هي نقطة الانفجار التي يخشى أن تتحول إلى نزاع للحصول على النصيب الأكبر من هذه المياه، فالأخطار المتربصة بالموارد المائية حقيقة قائمة، تدعو إلى التعرف على المشكلات المائية لكل دولة محاولين حلها ضمن إطار الأمن المائي العربي، فالتغاضي عن حل المشاكل المائية تهاون مرده تشتت العرب، وهو ما يبرر ضرورة صياغة استراتيجيات لمواجهة تحديات الموازنة بين الموارد المائية المتاحة والاحتياجات الحالية والمستقبلية، وهنا لابد من اعتماد سياسة مائية عربية مشتركة تحتمها الظروف المستقبلية للوطن العربي باتخاذ الوسائل التقنية التي تسهم في ترشيد الاستهلاك المائي ، والتحري عن مصادر جديدة للمياه واسترجاع الحقوق المائية العربية التي تم الاستيلاء عليها بصيغ تعاونية إقليمية.

3-التهديـــدات على الحـــدود: يشمل الوطن العربى22 دولة على مساحة تقدر بحوالي 14 مليون كم2، ما أدى إلى معاناته من مشاكل التجزئة والانفصال ، والتي أثرت ومازالت في أمنه الوطني والقومي، وتشكل عائقاً في وجه تقدمه الاقتصادي والاجتماعي[122].

[122] احمد فؤاد إبراهيم المغازى، واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة.مركز اسبار للدراسات. تت 2015/03/12 http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1129.article.htm

لقد فرضت التجزئة في المنطقة العربية العديد من المشاكل بين هذه الدول من بين هذه المشاكل مشكلة الصحراء الغربية التي أدت إلي الخلاف بين المغرب والجزائر الذي مازال قائما إلي حد الساعة. [123]

كما أننا نجد مشكلة الحدود بين السعودية و اليمن و مشاكل الجزر بين الإمارات العربية و إيران و قطر و البحرين و النزاع القطري السعودي الذي ترى فيه قطر هيمنة السعودية على شبه الجزيرة العربية بالاضافة إلى الحروب الأهلية الداخلية مثل الحروب الأهلية اللبنانية التي انتهت باتفاق عربي و تحول الصراع بين القومي السياسية والساحة الداخلية والقوى الخارجية والحرب الأهلية في جنوب السودان والصومال ويمكن أن تقول أن هذه النزاعات والحروب هددت ومازالت تهدد الأمن الإقليمي العربي وكلفته تكاليف باهظة على مختلف المستويات.[124]

4- مبدأ الوحدة العربية

لقد عاش الوطن العربي في تاريخه بعد الاستقلال محاولات عديدة للوحدة والتعاون فيما بينها سواء بشكل جماعي أو إقليمي أو ثنائي ، وقد حققت نجاحات حينا وفشلت حينا آخر ، ويمكن رصد هذه المحاولات من خلال عديد من التجارب منها: معاهدة "الدفاع المشترك" والتعاون الاقتصادي بالإسكندرية في يونيو عام 1950، والتي جمعت بين المجالين الاقتصادي والاستراتيجي الأمني ، وهو ما كان يمثل إدراكا مبكرا لتعدد أبعاد الأمن وتجاوزها البعد العسكري[125] ، كذلك الاتفاق العسكري بين مصر والسعودية في 27 اكتوبر عام 1955 للدفاع المشترك بينهما ضد أي عدوان خارجي ، وميثاق جدة في 21 ابريل 1956 كمعاهدة دفاع عربي مشترك بين مصر والسعودية واليمن ، والاتحاد العربي الهاشمي بين الأردن والعراق عام 1958 ، والجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام 1958[126] ، وميثاق التضامن العربي الذي تم التوصّل إليه في سبتمبر عام 1965 في الدار البيضاء ، وميثاق طرابلس

[123] ناضم عبد الواحد جاسور، اشكالة الحدود في الوطن العربي. الأردن: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2001، ص10.
[124] ناضم عبد الواحد جاسور، المرجع نفسه.ص 12.
[125] احمد فؤاد إبراهيم المغازى، واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة.مركز اسبار للدراسات. تت 2015/03/12 http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1129.article.htm
[126] ناضم عبد الواحد جاسور مرجع سبق ذكره . ص 19.

الوحدوي بين مصر والسودان وليبيا عام 1969 ، واتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا عام 1971 ، والوحدة الاندماجية بيم مصر وليبيا عام 1972 ، واتحاد الجمهورية العربية الإسلامية بين ليبيا وتونس عام 1974 ، وبيان حاسى مسعود الوحدوي بين ليبيا والجزائر عام 1975، والوحدة الاندماجية بين ليبيا وسوريا عام 1982 ، والاتحاد العربي الإفريقي بين ليبيا والمغرب عام 1984 ، ومجلس التعاون العربي بين مصر والعراق والأردن واليمن الشمالي عام 1989، إضافة إلى التجارب التي استمرت حتى الآن مثل جامعة الدول العربية ، ومجلس التعاون الخليجي في عام 1981 ، واتحاد المغرب العربي منذ عام 1989 ،[127] وعلى الرغم من كل هذه المحاولات والاتفاقيات ، فقد فشلت في إنشاء قيادات موحدة أو مشتركة بسبب خوف البلاد العربية من بعضها البعض أكثر من خوفها من التهديدات الأجنبية ، وكذلك لم تكن هذه التجارب مبنية على أساس صحيح بقدر ما كانت تعبير عن رغبات سياسية مؤقتة ، وظروف سياسية معينه ، وانتهت معظم هذه المحاولات بالانفصال ، وأصبحت في النهاية إما كيانات ميتة أو كيانات مجمدة ، عدا تجربة مجلس التعاون الخليجي التي تعد الاستثناء الوحيد في هذا الفضاء العربي ، والتي نستلهم منها النموذج ، لإحياء كيانات وحدوية مقترحة جديدة لتكون نواة للوحدة الكبرى ، حيث يتحول الوطن العربي إلى مجموعة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية تحت مظلة جامعة الدول العربية كمرحلة أولى تتحول لاحقا إلى كيان اقتصادي وسياسي وعسكري واحد[128].

[127] احمد فؤاد إبراهيم المغازى، واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة.مركز اسبار للدراسات. تت 2015/03/12 http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1129.article.htm

[128] *أمين هويدى ،مرجع سبق ذكره ص71.*

كما يوضح الشكل التالي:

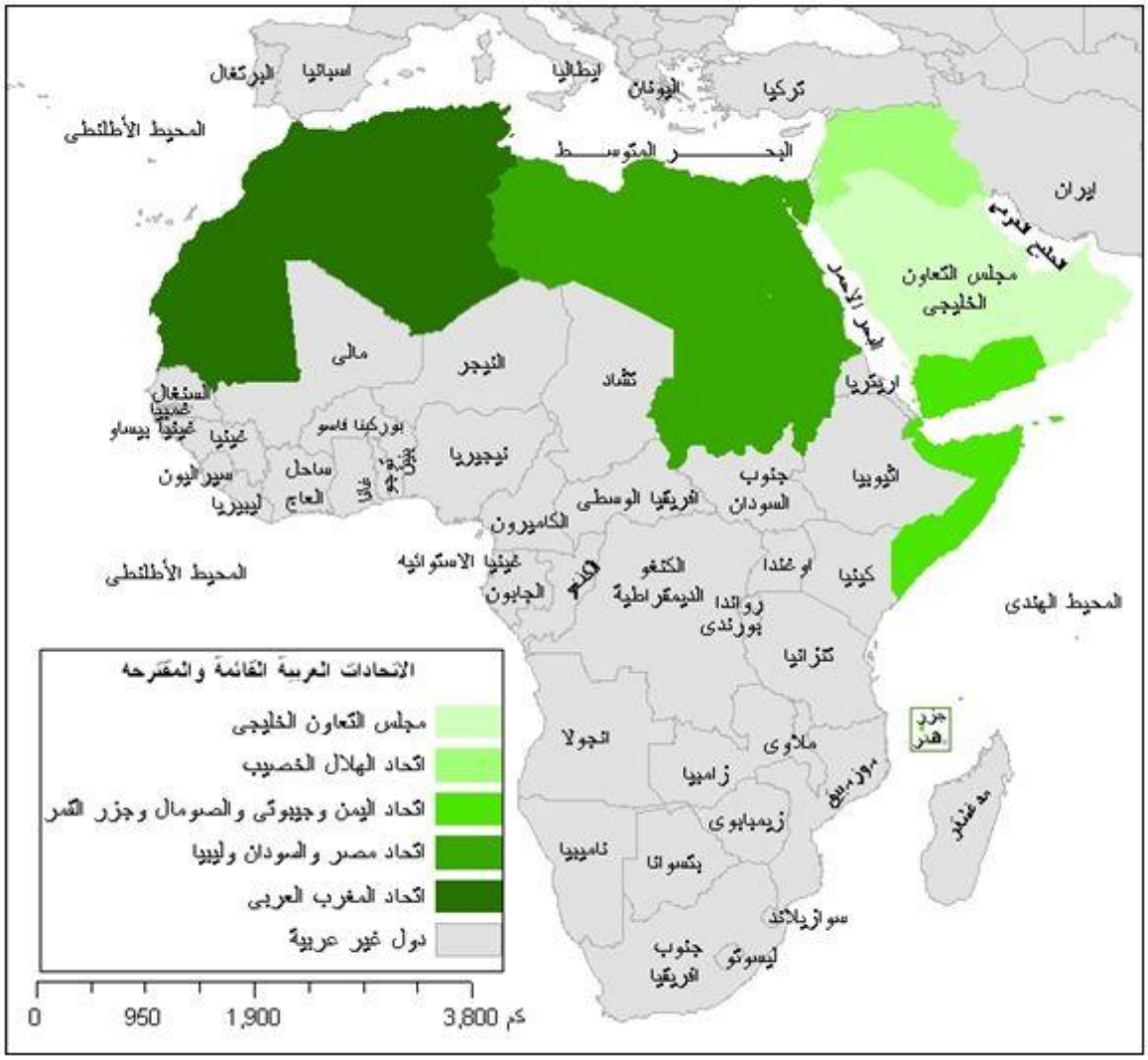

الشكل: الاتحادات العربية القائمة.

المطلب الثاني: التحديات النابعة من التغير في البيئة الإقليمية

إن ما يحدث الآن من تفاعلات وتطورات في العلاقة بين القوى الإقليمية الشرق أوسطية الثلاث (تركيا، إيران، إسرائيل) ينبئ بتحولات ملموسة يمكن اعتبارها إحدى نتائج ما تتعرض له الدول العربية من أحداث أمنية وتطورات على جميع الأصعدة. فالصراع الإسرائيلي – الإيراني يزداد، وهذا الصراع انعكس على زيادة حدة التنافس بين إسرائيل وإيران على كسب دورها الإقليمي الموازن.

1-إيران:

تتصل إيران مع الدول العربية بريا من خلال حدودها مع العراق، وبحريا عبر حدودها مع دول الخليج العربية الست: السعودية، والكويت، قطر، البحرين، الإمارات، وعمان

هذا وقد استفادت إيران من حرب الخليج الأولى من خلال تخلي العراق عن مطالبتها بالسيادة على "ممر شط العرب". وهو ما أدى إلى زيادة النفوذ الإيراني وعودة الأوضاع الإقليمية لصالحها. وما عزز هذا الوضع هو ما أسفرت عنه حرب الخليج الثانية حيث نشطت إيران في تعزيز دورها الأمني بمنطقة الخليج والتطلع لدور إقليمي رئيسي من خلال طرحها للعديد من القضايا الأمنية التي تشكل محل خلاف من جانب الأمن العربي،[129] حيث ظهرت جملة من التهديدات والمخاطر الإيرانية على الأمن العربي (بصفة مباشرة أو غير مباشرة) يمكن رصد بعض تجلياتها من خلال النقاط الآتية:

– أعطت إيران لنفسها حق "الفيتو" في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي بما يخدم طموحاتها الأمنية فقط.

اعتناقها الإيديولوجية المتطرفة تدعم من خلالها (حركات التطرف والعنف).

– إتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالنسبة لقضية الجزر الإماراتية المحتلة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى).

[129] مريم قروشي، الآمن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بسكرة.2014.ص130.

– التهديد بإغلاق مضيق هرمز خاصة عند قيامها بمناورات عسكرية بمضيق هرمز والخليج خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى عام 1998.

– اتخاذ سياسة مضادة للسياسة العربية في توجهها نحو حل الصراع العربي الإسرائيلي.

هذا إضافة إلى مواقف أخرى تبدو ذات تأثير بالغ على مضامين الأمن العربي التي تأكدت من خلال المفهوم الأمني الإيراني للإقليم الذي تحاول إنشاءه لخدمة توجهاتها الأمنية[130]؛ والذي يمكن توضيحه في ضوء العناصر الآتية:

– الخليج العربي يمثل أهم الثوابت في سياسة إيران الأمنية وإستراتيجيتها ،فالنزعة التوسعية لإيران جزء من طبيعة الدولة.

– عملت على تحديث الجيش وتنظيمه وتحديث السلاح.

– رفض (وعدم الرضى) عن إقامة نظام أمني خليجي يتجاهل دورها.

– سعيها لإثبات أن الأمن العربي غير قادر على صيانة الأمن في منطقة الخليج وأنه وهم غير مؤسس.

– لا مكان لمصر أو سوريا أو غيرهما في بيئة النظام الأمني الخليجي.[131]

وتأسيسا على هذه المرتكزات العملية في مفهومها الأمني للمنطقة، فإنه ليس من قبيل الصدفة أن يبرز الدور الإيراني منذ انتصار الثورة الإسلامية عام (1979) إذ زاد وتوسع حضورها الإقليمي في منطقة المشرق العربي، ووصل إلى أعلى درجاته مع احتلال العراق وصمود حزب الله اللبناني في مواجهة إسرائيل(عام 2006).

وكخلاصة فقد حققت إيران منذ حرب الخليج مكاسب لم تكن تتصورها من قبل مثل:

– تقوية سلاحها الجوي والنووي.

– فتح باب العلاقات مع روسيا الصين الدول الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي.

– أصبحت قوة إقليمية بعد تفتيت العراق.

---

[130] مريم قروشي المرجع السابق ص:132.

[131] الشكري مرجع سبق ذكره. ص:522. سالم كمال

إضافة إلى أنه يمكن القول في ضوء التوازنات الراهنة تبقى إيران حاضرة بعمق في تطورات المنطقة الحالية وحتى المستقبلية، وهذا نظرا لحقيقة مفادها امتلاك إيران لمقومات للعب دور إقليمي سواء من الناحية البشرية، أو الموقع الجغرافي، أو امتداداتها التاريخية وهو ما يشكل تأثيرا غير منقطع على جوارها العربي، خاصة منطقة الخليج العربي كمجال تطبيق عملي لطموحات إيران. الذي يصتدم بمصالح دولية كبرى، ومخاوف عربية وإقليمية.[132]

ضمن هذا الواقع يتضح للدارس أن الدول العربية وحتى وقتنا الحاضر أصبحت متغيرة تماما نتيجة لعدة متغيرات محلية، إقليمية ودولية، حيث أصبحت إيران تصنف ضمن الدول الواضحة الموقف إزاء تذبذب المواقف العربية خاصة (الأمنية) حيث استطاعت إيران امتلاك عوامل النفوذ في المنطقة العربية، معتمدة على عنصر القوة الذي وصل إلى القمة بسعيها لإنتاج النووي وهو ما مكنها من:

- التطور العسكري الواضح.
- المكانة السياسية الوطنية (الداخلية والخارجية).
- السيادة الإقليمية.

إذن فتصاعد دور إيران، وسعيها لامتلاك مقومات النفوذ، عزز من تقوية وضعها إزاء العالم العربي، الذي يبدوا أنه ليس على موعد مع هذه التحولات والرهانات الجديدة التي تضرب أمنه في العمق.

لكن رغم هذا يجب التنويه بأن إيران وإن كانت معظم التحليلات تشير إلى كونها خطرا على الأمن العربي، إلا أنه يمكن القول أنها تحقق نوع من التوازن الإستراتيجي بالمنطقة الشرقية للعالم العربي، في ضوء غياب قوة إقليمية عربية تملأ الفراغ الإستراتيجي حيال إسرائيل كتهديد قائم ومستمر.[133]

---

[132] الشكري، المرجع السابق. ص:523. سالم كمال

[133] مريم قروشي مرجع سابق ص:133.

2- تركيا :

لا يمكن تجاهل الطموحات التركية في لعب دور إقليمي بالمنطقة العربية حيث يتضح للدارس أنها تقع في عمق تفاعلات السياسة العالمية، عموما، والبيئة العربية خصوصا؛ وهو ما لخصه رئيس وزراء تركيا سابقا "**تورغوت أوزال**" بعد فوزه في الانتخابات عان 1984 حيث ذكر أن: "تركيا تقف بحزم مع الغرب في الحلف الأطلسي والمؤسسات المشابهة ولكنها في نفس الوقت تكون جسرا بين الغرب والعالم الإسلامي، وهو الموقف الذي تقف فيه تركيا بانفراد لكي تنمي رابط اقتصادية، ومع الوقت سياسة بين الطرفين".

على هذا الأساس يعتبرهذا الجانب زاوية اهتمام مركزي لتركيا بالمنطقة العربية، حيث أنها وبعد الحرب الباردة أصبحت تتوقع أن **تسند إليها أدوار ومهام في ترتيب البيئة الأمنية** إذ يعتبر الأمن من أهم المشاكل التي تواجه العلاقات العربية التركية،[134] حيث تبرز الخلافات **المفاهيمية بين الأمن العربي والأمن التركي** عبر العديد من القضايا:

- تطوير صناعتها العسكرية، والتقنية وشراء المعدات الحديثة من خلال استفادتها من المساعدات.

- المالية التي تحصلت عليها نتيجة حرب الخليج التي قدرت قيمتها بثلاث ملايين دولار عام(1990-1991) لتحديث قواتها العسكرية.

- استفادتها من قوانين الولايات المتحدة التي تسمح للدول العضوة في حلف الناتو بأسلحة ومعدات مستعملة زائدة عن حاجتها.

- مشروعاتها بالإشتراك مع إسرائيل في نهري "دجلة والفرات" حول مياه جبل لبنان، وهو ما يؤدي إلى تهديد نصيب الفرد العربي من المياه.

- تورطها العميق الغير مرحب به من الطرف العربي شمال العراق فيما يخص المسألة الكردية، الذي انعكس على العلاقات التركية العراقية وجر معه كل من إيران وسوريا كجارتين مباشرتين.

[134] الشكري مرجع سبق ذكره. ص:524. سالم كمال

– تحول تعاونها الحذر مع إسرائيل بعد اتفاقية أوسلو 1991بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى عملية تطوير سريع لمختلف أشكال التعاون، العسكري والاقتصادي، والسياسي كل ما سبق أفضى إلى التأثير على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين وهو ما وضع تركيا في موقف يفرض عليها الموازنة بين سياستها تجاه العالم العربي وبين توجهها العربي في سياستها الخارجية.

إذن فإن الفترة التي عقبت الحرب الباردة شكلت نقطة تحول أساسية في مدركات وانشغالات تركيا الأمنية القومية بالمنطقة العربية؛ وهو ما أدى إلى بروز العديد من المحاذير في الجانب العربي التي تمثلت في:

– يبقى الخطر التركي على الأمن العربي لا يتجلى في المجال العسكري بقدر ما يمكن أن تشكل من تهديد من الناحية الجيوسياسية أو الإستراتيجية كونها دول جوار جغرافي وبالتالي **قاعدة للقواعد الأجنبية**.

– كونها عضوة في حلف الشمال الأطلسي NATO ومواقفها تجاه الدول العربية، يرى **كرستيان هاربيلو**"Christian Harbilot"إن دورها لا يمكن إغفاله حيث تتصرف شرقا وغربا بصفتها قوة معتدلة في منطقة **متوترة مليئة بالمشكلات**". المتنوعة إذ تسعى وسط هذه الحركية العالية إلى لعب دور إقليمي يؤثر بشكل مباشر على الأمن العربي. خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر **2001**، إذ شكلت دولة أساسية في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب.[135]

– سعي تركيا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 إلى تكيف سياستها الخارجية من خلال ترسيخ نفوذ بلادها من خلال سياسة التواصل مع الجميع، وهو ما يشكل محور المشروع التركي تجاه المنطقة تحت قيادة حزب العدالة والتنمية؛ مما يعني تقديم نموذج في بيئة إقليمية تفتقر إلى مثل هذا النموذج كأكبر اقتصاديات "الشرق الأوسط" بحجم يفوق الاقتصاد السعودي النفطي، حيث تشكل الدولة رقم 17 في العالم من حيث كبر حجم الاقتصاد، وهدفها من هذا

[135] مريم قروشي مرجع سابق ص:137.

قيادة دول المنطقة لمشروع شرق أوسطي كبير، حيث تمثل فيه الوكيل البارز له من خلال الولايات المتحدة الأمريكية.

إذن يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن استمرار ضعف الموقف العربي إزاء هذه الطرحات التركية المتصاعدة، والرامية إلى التحول إلى قوة نووية عام 2020 ، وعملها على إعادة رسم خريطة كل من سوريا والعراق، سيؤدي لا محالة إلى مزيد من الانفلات الأمني العربي واستعصاء التحكم فيه، إذا لم يتم وضع العلاقات العربية التركية ضمن إطار **المصالح المتبادلة**، التي من شأنها اجتذاب تركيا عمليا إلى دائرة التأثير العربية، وبالتالي تحسين الحضور الإقليمي العربي بالمنطقة ليؤسس بداية التكيف الإيجابي مع المتغيرات الإقليمية والعالمية، المؤثرة في بنية المنطقة العربية وتوجهاتها، وبالتالي تعديل المفاهيم الأمنية العربية لتكون أكثر ملاءمة لديناميكيات البيئة الجزئية والكلية للمنطقة.[136]

إذن وكخلاصة لطموحات تركيا كقوة محيطة بالعالم العربي، يبدو أنها تشابهت إلى حد كبير مع إيران، في رؤيتها واستثمارها لقضايا العربية كرهان استراتيجي لهما.

وبصفة عامة فالسنوات الخمس التي سبقت تفجير الحراك العربي وبالتحديد منذ الحرب الإسرائيلية على لبنان في 2006 شهدت حدوث تحولات ملموسة في التوجهات الإستراتيجية التركية نحو إيران وعلى حساب العلاقة مع إسرائيل، وكانت القضية الفلسطينية أحد أهم المحددات البارزة في هذه التحولات، لكن عوامل كثيرة أدت مجددًا إلى حدوث تحولات أخرى جديدة في علاقة تركيا مع القوتين الأخريين من بين هذه العوامل، وربما من أهمها موجة الحراك العربي وعلى الأخص الأزمة السورية التي باعدت كثيرًا بين تركيا وإيران حيث تدعم تركيا المعارضة وتدفع باتجاه الحسم العسكري استنادًا إلى ذرائع كثيرة كان آخرها تأكيد مسئولين في تركيا استخدام النظام السوري أسلحة كيميائية ضد المعارضة، وهنا جاء الالتقاء التركي مع إسرائيل التي تمارس ضغوطًا شديدة على الرئيس الأمريكي قد يفي بوعوده باستخدام الحل العسكري لإسقاط النظام السوري الذي تجاوز، من وجهة نظرها، "الخط الأحمر" الذي سبق أن

[136] مريم قروشي مرجع سابق ص:139.

حدده الرئيس الامريكي وهو: تورط النظام السوري في استخدام أسلحة كيميائية. في حين أن إيران وقفت صامدة إلى جانب النظام السوري وتؤيد الحل السياسي للأزمة استنادًا على بنود مؤتمر جنيف لعام 2012 الذي يعطي الأولوية للحل السياسي للأزمة السورية، وتتحدث عن فترة انتقالية وحوار بين الحكم والمعارضة وتأسيس حكومة ذات فاعلية تدير البلاد خلال تلك الفترة الانتقالية.[137]

الأزمات التي فرضت نفسها على العلاقات الإيرانية – التركية، منذ قبول تركيا إقامة محطة للدرع الصاروخية الأطلسية على الحدود مع إيران، ثم طلبها إقامة بطاريات صواريخ "باتريوت" على الحدود التركية – السورية، دفعت بتركيا مجددًا نحو الاتجاه إلى إسرائيل. حدث هذا بقبول رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي اعتذار بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية عن الاعتداءات الإسرائيلية على السفينة التركية مرمرة، وهو الاعتذار الذي جاء من خلال مكالمة هاتفية بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الحكومة التركية، امتد بعدها إلى محادثة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس الحكومة التركية.

هذا الاعتذار الإسرائيلي لم يكن وليد مصادفة، لكنه جاء ضمن محادثات أمريكية – إسرائيلية بين الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن التعاون الإقليمي وأهمية العلاقات الإسرائيلية – التركية، إضافة إلى ما أكده في توضيحه لدوافع اعتذاره لأردوغان من أن "تفاقم الأزمة السورية كان دافعًا رئيسيًا.. فسوريا تتفكك وترسانة الأسلحة المتطورة العملاقة الموجودة فيها باتت بأيدي عناصر مختلفة، والخطر الأكبر هو سقوط مخزونات الأسلحة الكيميائية بأيدي منظمات إرهابية". نتنياهو أضاف إلى هذا الخطر أن "ثمة أهمية أن تركيا وإسرائيل اللتين تشاركان حدودًا مع سوريا تستطيعان التواصل مع بعضهما بعضا، وهذا الأمر مرغوب به أيضًا إزاء تحديات إقليمية أخرى".[138]

---

[137] الشكري مرجع سبق ذكره. ص:528. سالم كمال

[138] وليد عبدالحي وأخرون.مرجع سابق .ص:215.

إلى أي حد سوف تأخذ تركيا بهذا التوجه والتورط في حلف إقليمي جديد على حساب توجهاته نحو العالمين العربي والإسلامي، والحفاظ على الدور الموازن والتركيز على ما لديها من مصادر القوة الناعمة. [139]

المطلب الثالث: تحدي التغير في النظام الدولي (إعادة ترتيب العلاقة مع القوى الكبرى)

على مدى السنوات القليلة الماضية تضافرت العديد من العوامل التي تشير بوضوح إلى بداية الانكسار الأمريكي وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية والإقليمية، لأسباب عدة منها مشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الأزمة المالية العالمية، وفشلها في إدارة حملاتها العسكرية في أفغانستان والعراق، وتراجع الثقة والمصداقية في الرئيس الحالي (أوباما) بعد عجزه عن إدخال كثير من وعوده حيز التنفيذ. وهو أمر يبدو طبيعيًا، فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكدان سيطرة أي قوة على قمة النظام الدولي مهما طالت مدتها إلى زوال.

فالعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين شهد بدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية تتضمن التحول إلى نظام دولي متعدد القوى، حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية، وتلعب روسيا والصين وعدد من الدول الأوربية والآسيوية دورًا مهمًا وفاعلًا في الشئون الدولية والإقليمية، واستطاعت تحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها في مواقف عدة منها أزمة أوسيتيا الجنوبية عام 2008 والأزمة السورية التي بدأت في مارس 2011، والأزمة الأوكرانية.

ورغم أنه من الضروري العمل على استمرار التعاون الأمني العربي في مختلف المجالات مع الولايات المتحدة، فإنه أصبح من الملح إعادة النظر فيها وفي مقوماتها، خاصة مع التغير في السياسة الأمريكية التي تقوم حاليًا على التدخل الأمريكي المباشر لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة بهدف تأمين المصالح الأمريكية والسيطرة المباشرة على النفط فيها إلى جانب

[139] الشكري مرجع سبق ذكره. ص:530. سالم كمال

ضمان أمن إسرائيل، والتخلص من عدد من النظم في المنطقة [140]بدعوى الإصلاح وفرض نموذج الديمقراطية الأمريكية، والتي كان احتلال العراق والإطاحة بالنظام العراقي السابق وإقامة نظام جديد موالٍ لها "أولى" الخطوات الأمريكية في هذا الإطار [141]

يكشف التقرير الذي أعده "مركز الأمن الأمريكي الجديد" عن وجود حاجة أمريكية لضرورة إعادة "التكيف الإستراتيجي" لمواجهة ما سمّاه التقرير بـ "تهديدات قصيرة المدى" في حاجة إلى انتباه سريع من صانعي القرار السياسي الأمريكي نابعة من إيران وسوريا واليمن وكذلك العلاقات المصرية– الإسرائيلية. وأوصى ذلك التقرير باتباع سياسات جديدة تهدف إلى فرض السيطرة وتخفيف حدة التهديدات المحتملة على المدى الطويل في المنطقة.[142]

هذا التقرير حمل عنوان "التكيف الإستراتيجي في سبيل إستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط" ودعا إلى تبني إستراتيجية جديدة تجاه المنطقة إذا ما أرادت الولايات المتحدة أن تحمي مصالحها، وتستمر في الوجود وممارسة النفوذ. وتضمن رؤى محددة بخصوص كل من العلاقات الأمريكية– الإيرانية، والعلاقات الأمريكية– الإسرائيلية، والعلاقات المصرية – الإسرائيلية واستبعاد الحل العسكري للأزمة السورية، والوعي بحقيقة تنوع التحديات النابعة من دول الثورات العربية، مشيرًا إلى أن الحكومات العربية التي تقع في منتصف المسافة بين النظم التسلطية والنظم الديمقراطية هي أقل نظم الحكم استقرارًا وأكثرها قابلية للانزلاق نحو حرب أهلية، وأن قوى الإسلام السياسي ستستمر في التصاعد على امتداد المنطقة.

لذلك قدم هذا التقرير رؤية جديدة لإعادة تنظيم العلاقات العربية – الأمريكية تعتمد على أربعة محاور هي، **أولًا**، عدم التركيز في العلاقة على الحكومات فقط بل إشراك الشعوب وقادة الفكر ومختلف الفئات في المجتمعات العربية في إدارة هذه العلاقة، **وثانيها**، اتباع إستراتيجية

---

[140] مريم قروشي مرجع سابق ص:141.

[141] نورهان الشيخ تحديات الأمن القومى المركز العربي للبحوث والدراسات.ت ت2014/06/03.
http://www.acrseg.org/8998

[142] احمد فؤاد إبراهيم المغازى، واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة.مركز اسبار للدراسات.
تت 2015/03/12http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1129.article.htm

مختلفة مع الإسلام السياسي تقوم على قاعدة عدم التعارض بين الديمقراطية والإسلام، وعدم النظر إلى هذا التيار كعدو بالضرورة للولايات المتحدة، **وثالثها**، منح الأولوية للإصلاح السياسى، **ورابعها**، دعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

فالواضح أن "المشروع الأمريكي" الذي حاولت واشنطن فرضه عقب سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار نظام القطبية الثنائية العالمية عام 1991، دخل في مرحلة "الانحدار التاريخي" التي سبق أن عرفتها إمبراطوريات أخرى سابقة، ولم يعد هذا المشروع قادرًا على مواصلة سياسة "التمدد الإستراتيجي" بوصف الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم. التقرير الذي أعدته 16 وكالة مخابرات أمريكية بعنوان "الاتجاهات العالمية 2030" (Global Trends 2030) أقر بهذه الحقيقة عندما أشار إلى أنه "مع الصعود السريع لدول أخرى، انتهت لحظة الأحادية القطبية، وبدأ (السلام الأمريكي) الذي ساد منذ العام 1945 ينحسر بسرعة. وبناء على ذلك فإنه من الأرجح أن تتجه إدارة الرئيس الامريكي (أوباما) إلى التدخل الحذر في الأزمات العالمية، والحرص على أن تنأى بنفسها عن التورط في الأزمات والتدخل في الصراعات إلا بعد أن تستنزف الدول الأخرى نفسها فيها وبعد أن تمس هذه الأزمات المصالح الأمريكية الحيوية مباشرة. ما يعني أن واشنطن في طريقها إلى اتباع إستراتيجية أقرب إلى أن تكون "إستراتيجية النأي بالنفس" تحسبًا لتحمل تكاليف تلك الأزمات على حساب مواردها ومن مصالحها ومن تحالفاتها.[143]

هذا يعني أن السنوات القادمة ستشهد انحسارًا وتراجعًا لسياسة التدخل الأمريكي في الأزمات، والنتيجة هي ضرورة البحث عن وكيل أو وكلاء أو "تحالف للوكلاء" يتولى مهمة الدفاع عن المصالح الأمريكية في الأقاليم والمناطق المختلفة على نحو ما كانت عليه السياسة الأمريكية عقب هزيمتها في فيتنام فى نهاية عقد الستينيات وبداية عقد السبعينيات التي اتبعت ما عُرف بـ "مبدأ نيكسون" وعندها اختارت واشنطن وكيلين بارزين للدفاع عن مصالحها في

[143] مريم قروشي مرجع سابق ص:142.

إقليم الخليج هما إيران كوكيل أو كشرطي عسكري والسعودية كوكيل سياسي وفقًا لإستراتيجية عُرفت بإستراتيجية "الركيزتين المتساندتين": الركيزة العسكرية الإيرانية، والركيزة السياسية المعنوية السعودية.

فقد كشفت الحرب الدائرة في سوريا، وفقًا لتقرير لجهاز الأمن الإسرائيلي نشرته صحيفة "معاريف"، أن "الحرب السورية تدل على أن فترة دامت أكثر من 20 سنة كانت فيها الهيمنة الأمريكية العالمية مطلقة قد انتهت". ومن هنا جاء التوجه الأمريكي للبحث عن هندسة جديدة للنظام الإقليمي للشرق الأوسط تأخذ في اعتبارها خصوصيات وقيود الوضع الإستراتيجي الراهن في الإقليم، كما تأخذ حقيقة التهديدات الجديدة والمتجددة التي تواجه الولايات المتحدة حاليًا من جراء الثورات العربية وتداعياتها[144]

هذه الرؤية القائمة على قاعدة ترميم العلاقات الأمريكية – العربية في مرحلة ما بعد الثورات العربية تعتبر أحد المداخل الأساسية لدعم المصالح ومواجهة التهديدات الآنية والمتجددة، لكن هناك مداخل أخرى تتوافق مع متغيرين آخرين لا يقلان أهمية عن متغير الثورات العربية **أولها**، الوضع الاقتصادي الأمريكي المتردي داخليًا، **وثانيها**، التوجه الأمريكي الجديد نحو الشرق الأقصى لمواجهة مخاطر إستراتيجية نابعة من المنافس الصيني الصاعد واحتمالات تشكل تحالف صيني – روسي – هندي في هذه المنطقة يكون في مقدوره تحدي، إن لم يكن إسقاط، الأحادية الأمريكية في قيادة النظام العالمي.

[144] بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية : محمد السعيد إدريس مستقبل النظام العربي
ت ت18/01/2015.36543.org/www.acrseg.http://المركز العربي للبحوث والدراسات

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية

إجمالا يمكن القول أن مستقبل الأمن العربي يتأسس على ثلاث سيناريوهات ، يستمد كل واحد منها مصداقيته من الأوضاع والأحداث والقيم التي تحكمه وهي كما يلي:

المطلب الأول : سيناريو استمرار الوضع القائم

يعني استمرار أزمات النظام العربي وتعرض قدراته إلى المزيد من الاستنزاف والتراجع، كما أن القضايا المصيرية للأمن العربي تبقى بدون حل كالمشكلة الفلسطينية والإرهاب والحراك الشعبي، بحيث تبقى مشاكل العنف والتطرف جاثمة على واقع الأمن العربي ، كما تستمر في الجهة المقابلة الدول الكبرى في تنافسها على خيرات وثروات المنطقة، مع تقدم نوعي للولايات المتحدة الأمريكية على غيرها من الدول الفاعلة الأخرى، أضف الى ذلك ان هذا السيناريو يبقي إسرائيلكحالة دائمة تجمع متناقصات الحال العربي، حيث ستبقى عدوا لبعض الدول، في حين ستتوطد علاقتها مع حلفائها السابقين ناهيك عن الوضع الامني المتدهور الذي تعاني منه المنطقة والمتسم ببروز الارهاب كتحدي للمصالح الغربية والامريكية تحديدا، بالاضافة الى امكانية زيادة التحالف العربي الأمريكي بفعل السعي الإيراني المتزايد للحصول على السلاح النووي وهو ما برز في الآونة الأخيرة . كما يبرز متغير آخر يتعلق ببروز قوى دولية أخرى تعمل على الدخول إلى المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة ونقصد بها كل من روسيا والصين الذين يحاولان إزعاج الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة عبر دعم ومحاولة تبني بعض الدول العربية التي تحمل قيم الممانعة للمشاريع الأمريكية في المنطقة العربية.[145]

فاستمرار الوضع الأمني العربي على حاله سوف يسهم في اندثار النظام الأمني العربي ككل ويفقد دوره في التأثير حتى على أعضائه ولو ان ذلك لم يحدث بتاتا ، كما سينعكس ذاك على مصالح الدول العربية ، خصوصا في ظل تنامي الظاهرة الإقليمية والتكتلات الجهوية(مجلس

[145] احمد فؤاد إبراهيم المغازى، واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة.مركز اسبار للدراسات. تت 2015/03/12 http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1129.article.htm

التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي). بالإضافة إلى هذا التراجع سيعطي الفرصة للأنظمة البديلة لكي تتأسس كأطراف قوية وتسيطر على المصير العربي كما سيؤدي هذا السيناريو في ظل تفاقم الأوضاع وترديها إلى تحويل الدول العربية إلى مجرد فضاءات مفتوحة فاقدة للهوية والوحدة تستخدم في رعاية وخدمة مصالح القوى الإقليمية والدولية، بعيدا عن وجود نظرة أمنية عربية مشتركة.[146]

المطلب الثاني: سيناريو تغيير الوضع باتجاه سلبي

ونعني به أن الوضع الأمني العربي سوف يعرف حالة أسوأ من الوضع القائم بحيث سيكون التراجع المستمر هو السمة الغالبة على مشهد التحول، على اعتبار أن الفشل المسجل على مستوى الأداء الديمقراطي لنظم الحكم وعدم القدرة على الالتزام بالمطالب الاجتماعية سيزيد الوضع خطورة، جراء الاحتجاجات الأخيرة التي تشهدها جميع الدول العربية (دون استثناء) مع اختلاف نوعيه وشدة هذه الاحتجاجات، يجعل الانفجار مؤهلا للحدوث وكما حدث في العديد من الدول (تونس، مصر، ليبيا، الجزائر، المغرب، العربية السعودية، سوريا، العراق، اليمن، الأردن، البحرين، لبنان وغيرها من الدول). أضف إلى ذلك أن توصل اعتماد النظم الحاكمة على القوى الخارجية من اجل بقائها في السلطة لا يساهم بتاتا في تصور مشهد افصل للوضع الأمني العربي .[147]

أما على مستوى النظام العربي ككل نلاحظ فشل السياسيات الأمنية المنتهجة على مستوى جامعة الدول العربية والاكتفاء بمجموعة إجراءات ترقيعية لا تفي بالحد الأدنى المطلوب لتفعيل هذه المؤسسة. وما يؤكد فشلها هو تعاون بعض الدول العربية كمجلس التعاون الخليجي مع بعض المنظمات الإقليمية والدولية لضمان امن منطقة الخليج العربي دون النظر إلى باقي الدول العربية ، بالإضافة إلى العديد من الاختلافات حول دورها على المستوى الإقليمي لاسيما بعد أن فشلت تقريبا في كل القضايا المصيرية وتحولها إلى جهاز ثانوي لا يصلح إلا للتنديد

[146] إسماعيل معراف. مرجع سبق ذكره . ص 534.
[147] وليد عبدالحي وأخرون.مرجع سابق .ص:215.

والمباركة كل هذا سيزيد حسب تصورنا إلى اضمحلال المن العربي أكثر مما هو عليه ألان. كما أن الأوضاع المأساوية في كل من سوريا والعراق ولبنان واليمن وفلسطين والسودان وليبيا والصومال ستتضاعف انعكاساتها السلبية على الوضع العام في المنطقة العربية، فكل من سوريا والعراق واليمن وليبيا مثلا لقد أصبحوا مستنقعا حقيقيا ينذر بمزيد من تفجير الأوضاع، من جراء الفتن الطائفية والجماعات المسلحة، وتلاقيها مع مصالح أطراف إقليمية ودولية تريد دائما أن تستغل سوء وتردي الأوضاع العربية من اجل تنفيذ أهدافهم في المنطقة العربية.

أضف إلى ذلك أن الدور الأمريكي المهيمن والمتزايد في المنطقة العربية سيزداد في الفترات القادمة وهو ما يتضح من خلال رغبة العديد من الدول العربية في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن توقيع صفقات شراء الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية بالملايير الدولارات. والقبول بالأجندة الأمريكية من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي، وقيام القواعد العسكرية الأمريكية في كل من (دول الخليج، مصر، والمغرب)، إلا دليلا قاطعا على أن المنطقة العربية ستفقد أمنها وتتحول إلى بوابة مهمة لتنفيذ المشاريع الخارجية.[148]

فتراجع الأمن العربي وعجز جامعة الدول العربية بجميع هياكلها في تحقيقه، سيجعل المنطقة العربية تتحول إلى أداة في يد القوى الإقليمية التي تبادلها العداء، وتعمل على إدماجها في أي مشروع إقليمي أو شرق أوسطي أو متوسطي جديد وتفرغها من محتواها وانتمائها العربي، وعندها لن يكون بمقدور الدول العربية لا التحكم في ثرواتها النفطية ولا في قرارها السيادي ولا أمنها العربي، بل ستصبح تنصت إلى الأوامر الخارجية وستتخلى عن مطالبه السابقة وفي مقدمتها الحق في المقاومة والممانعة.

ومن ثم فنعتقد إن هذا السيناريو لديه الكثير من المبررات في أن يتحقق لا سيما إذا ما تم فعلا إنجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسع إضافة إلى زادة حدة العنف في كل من ليبيا وسوريا واليمن جراء زيادة تسليح بعض الجماعات المسلحة أصلا إضافة إلى بروز

[148] إسماعيل معراف. مرجع سبق ذكره . ص 537.

تظاهرات جديدة في الدول العربية، وكذا الظاهرة الإرهابية وهو ما يؤثر سلبا على الأمن العربي كلل.

المبحث الثالث: سيناريو تغيير الوضع باتجاه ايجابي (السيناريو الممتاز)

رغم الأوضاع المأساوية التي تشهدها المنطقة العربية بفعل اندثار الأمن العربي وعجز النظام العربي في التعاطي بشكل ايجابي مع القضايا الراهنة . وبروز أنظمة عربية وإقليمية بدأت تفرض منطقها بشكل قوي وهو ما يتضح من خلال القبول العربي بالتعامل مع توجهات هذه الأنظمة، بل وصل الأمر حتى إلى رفض العديد من الدول التعامل مع الأطراف الخارجية ككتلة عربية واحدة،وذلك بفعل النزاعات والخلافات الكبيرة، وتفصل هذه الأطراف بناء الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع القوى الأجنبية على حساب ما كان يسمى بالقواعد العسكرية. قد تشهد الأقطار العربية هذه السيناريوهات منفردة أو مجتمعة أو في جزء منها، لكن يقينا أنه ستكون هنا مراحل انتقالية بين الوضع الذي نشأ حيث انتصار الثورات، أوبين الوضع الذي سيتطور عن ذلك لاحقا .من الواضح، أيضا، أن الأحداث في بلد ما ستؤّثر بهذه الدرجة أو تلك عليها في بلد آخر .بمعنى، أن حراك الشعوب في حالنا لمّا ينته وأنه سيواصل تدحرجه في المرحلة المقبلة .وهنا علينا أن ننتبه إلى أنه لا يحدث في حدود الدولة العربية وحدها ولا في مساحة المجتمع العربي المعيّن، بل هو حراك عالمي بامتياز .وهذا بالذات ما يجعله عُرضة لتأثيرات من خارج الدولة والمجتمع كجزء من مفاعيل العلاقات الدولية وتوازنات القوى الإقليمية والعالمية وصراع المصالح الجيو سياسية .أمكننا أن نركّز على الداخل العربي في كل دولة ومجتمع، وعلى تجارب هذه المجتمعاتة وتاريخها، لكننا لن نستطيع إلا أن نرصد مفاعيل النظام الدولي المعولم أو الإقليمي في هذه الثورات وتحولاتها .وهو سؤال تتوقف إجابته بمدى كبير على كيفية تصريف قيادات الثورات والمجتمعات العربية مع سؤال التموضع العربي في المنظومة الدولية وإدارة العلاقات معها .ومن هنا، فإن إلحاح أسئلة الداخل العربي في تجربة هذه الثورات يُوازيها إلحاح الخارج العربي وأسئلته.

على ضوء هذه الحقائق والتساؤلات، يتبين لنا أن تأثير الحراك العربي بدأ بالفعل في تغيير شكل المنطقة وطبيعة العلاقات البينية بين دولها، وكذلك نظرة القوى الكبرى للمنطقة ومداخل تعامل هذه القوى معها .هذا المشهد الآخذ في التشكل وغير المكتمل حتى الآن يفسح المجال واسعاً أمام سيناريوهات متلاحقة غير يقينية، بالنظر إلى طبيعة العوامل المحددة لمستقبل المنطقة عامة .في ظل هذه الحقيقة، تبدو المنطقة مرشحة لأحداث جديدة مفاجئة وسيناريوهات أخرى غير متوقعة .ومع الإقرار باستحالة استشراف كل ما يمكن أن يأتي به المستقبل، فإن محاولة" تحصين" المجتمعات العربية تجاه المستقبل غير اليقيني تبقى التحدي الرئيس[149].

[149] وليد عبدالحي وأخرون.مرجع سابق .ص:215.

خاتمة

نستنتج في الاخير وكخلاصة عما سبق نستنتج نظريا المنظور التقليدي للأمن لم يعد كافيا لتفسير طبيعة القضايا الأمنية و مصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة، ما أدى بالعديد من المفكرين إلى الدعوة لتوسيع الدراسات الأمنية، بحيث تحوي كل التهديدات الأمنية العسكرية و الغير عسكرية، و هو ما تجسد مع بلورت مفاهيم أمنية جديدة، كالأمن الإنساني و الأمن الشامل و الأمن المجتمعي

وفي سياق مقاربة الدراسة لمواجهات الأمن العربي بدأ من احتلال العراق والى الآن، فقد خلصت هذه الدراسة بخصوصها، الى التهديدات الامنية التي عرفتها المنطقة، تبين لنا بما ليس فيه شك ، الدور الخطير الذي لعبته القوى العالمية في إشعال فتيل المواجهات التي عرفتها المنطقة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بما يخدم مصالحها في المنطقة.

أن أولى الاستنتاجات أزمات الأمن السياسي العربي بخلفيات أمنية هي النزعة القطرية القومية من خلال التجاذب بين الثنائية القطرية القومية من جهة ومصالح القوى العالمية من جهة أخرى .هذا التصارع الثنائي بينهما هو أحد مفاتيح تفسير اخفاق دول المنطقة في مأسسة الأمن العربي، الذي تغلبت فيه مصالح الدولة القطرية على حساب الرابطة القومية التي تقتضي في أهدافها تجاوز وطنيات الدول، وهو المشروع الذي يقوم على افتراض الاضعاف المستمر للدولة الوطنية التي يعني ذلك اضمحلالها لفائدة الدولة القومية المزيلة للدولة القطرية التي لاتحبذ ذلك .و خيرعينة عن هذا التضارب المصلحي هوالجامعة العربية،التي جاءت تأسيسها من اجل حماية كيان الدولة القطرية ، عبر ولادتها بصيغة أقل أنواع الوحدة أو الإتحاد شكلا ومضمونا، تحت دائرة تقاطع المصالح القطرية العربية مع القوى العالمية التي أيدت ذلك بصورة ضمنية بغرض تحويل مشاعر الجماهير العربية عن المطالبة بوحدة عربية حقيقية.

وثاني الاستنتاجات المستخلصة في اطار مقاربتنا لأزمات الأمن السياسي،هي ظاهرة النزاعات الحدودية السيادية العربية التي كانت آما بينه سياق التحليل السابق بفعل ترتيبات القوى الاستعمارية الغربية، لتأزيم المجال الجيوسياسي العربي، الأمر الذي ترتب عنه بكيفية عملية تهديد استقرار وأمن المنطقة عقب الاستقلال ، نتيجة سعي بعض الدول العربية الى

إعادة رسم حدودها على حساب جيرانها، ومما ضاعف من حدة هذه النزاعات هوسهولة تغلغل أي طرف في شؤون الطرف الآخربحكم التشابك الأسري والقبلي عبرالحدود الجغرافية، وكذا تواجد الحافز القومي والوحدوي الذي كان يضغط باتجاه ذلك، ناهيك عن ضعف الشعور بالانتماء للدولة، باعتبارها ظاهرة ناشئة في المنطقة، أيضا عدم قدسية الحدود السياسية التي كان ينظر إليها من طرف القوى القومية على أنها ميراث العهد الاستعماري . تحت هذه الذرائع كان الصراع والمواجهة في المنطقة التي دخلت في نزاعات ومواجهات أدت إلى القطيعة والتوتر بين الدول العربية.

وثالث الأزمات المستلخصة بخصوص هذا الأمن، هو المشاريع الوحدوية التي كانت أحد المجالات التي دار بخصوصها الصراع الجيوسياسي داخل المنطقة العربية بخلفيات أمنية، طرفيها هما الأقطار العربية التي كانت تقف وراء تلك المشاريع والقوى العالمية التي تدخلت لاحتواء ها بالشكل الذي يخدم مصالحها الجيواستراتيجية في المنطقة العربية التي كانت عرضة لاستقطابات ايديولوجية حادة ألغت أنماط التحالفات المرنة التي كانت سائدة في المنطقة من قبل، فكانت المحصلة في النهاية اخفاق هذه المشاريع الوحدوية التي عرفتها المنطقة ، بفعل الهاجس الأمني المتبادل وتضارب المصالح بين الدول العربية والقوى العالمية المتغلغلة في شؤون المنطقة.

أما فيما يتعلق بالنتائج المستخلصة في اطار مقاربتنا لرهانات بناء الأمن العسكري العربي، فلقد استخلصت الدراسة بخصوصه،أنه كان من أكبر الإشكاليات التي لازمت مجهودات بناء الأمن العسكري العربي منذ استقلال دوله الى غاية وقتنا الراهن، من ذون أن تدرك الأقطار العربية هذه الغاية الحيوية للأمن العربي، نتيجة تعقيدات مسار الصناعة العسكرية ، الذي كان ولا يزال من أخطر عقد الأمن العربي المطروحة بحدة ولم تجد له الحل بعد.الأمر الذي جعلها خاضعة في تلبية حاجياتها الدفاعية والعسكرية للقوى العالمية المصدرة للأسلحة في هذا المجال ، الذي اصطدمت فيه دول المنطقة برفض هذه القوى تصدير الأسلحة الى الدول العربية، الا بعد ان تدعن لشروطها ومصالحها.

بالاضافة الى هذه الاستنتاجات توصلت هذه الدراسة كذلك إلى أن هناك دور بارز لعبته بعض الدول العربية في اشعال المواجهات التي سبق مقاربتها في هذه الدراسة بوعي أو بغيروعي، وكانت المحصلة لسلسلة الحراك الذي عرفته المنطقة العربية انهكت قدرات الأمن العربي.

واستلخست النتائج في النقاط التالية:

1-إن الأمن العربي يواجه دوماً بإشكالية" القطري "في مقابل" القومي "فالمعلوم أن الدول العربية هي دول مستقلة ذات سيادة، وفي هذا المضمون هناك اختلاف في مفهوم القومي.

2-التضارب في فهم مفهوم الأمن العربي، فلم يحدد حتى الآن معنى للأمن القومي العربي أو الإقليمي العربي.

3- على الرغم من أن وجود المعسكر الأمريكي في المنطقة كان أول الأمر بحجة مواجهة نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة ، إلا أن انسحاب السوفيت من المواجهة مع الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة لم يخفف من وطأة هذا الحشد المتزايد، بل على العكس توسعت رقعة الوجود الأمريكي العسكري في المنطقة.

5-إن الولايات المتحدة تعمل جاهدة من أجل تثبيت ما يسمى بالنظام الشرق أوسطي الجديد أو الكبير وفقاً للتعبير الجديد، وهي بذلك تسعي إلي محو الهوية العربية وأن تستبدل بها الهوية الشرق أوسطية.

6-أتوقع أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها في المنطقة، تلك السياسة التي تسعي لترسيخ المصالح الأمريكية في المنطقة، مادام بقي وجود الأمريكي الغربي فيها، مادام افتقد العرب الحد الأدنى من التنسيق لمواجهة" إسرائيل. "

7- إن أخطر ما في البعد الإستراتيجي الأمني للمشاريع الأمنية الخارجية في المنطقة أنها تضع أمن المنطقة العربية تحت رحمة القوات الأمريكية ويحرم المنطقة العربية حتى من تنظيم الدفاع عن نفسها ويقف حائلاً أمام أي تعاون عربي في مجال الدفاع وحماية الأمن العربي.

قائمة المراجع

اولا : الكتب

باللغة العربية

1- عامر مصباح المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، القاهرة: دار الكتاب الحديث.2012.

2- سيد احمد قوجيلي،الدراسات الامنية النقدية .الاردن: المركز العلمي للدراسات السياسية. 2014

3- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن :الجزائر،أوروبا،و الحلف الأطلسي ،الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر،2005

4- حمدوش رياض،"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مصر :دار الكتاب الحديث.2010.

5- أمحند برقوق، "الأمن الإنساني ومفارقات العولمة"،: berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

6- إسماعيل معراف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية ،الجزائر:المؤسسة الوطنية للاتصال 2009

7- محمد صدقي الدجاني، احمد يوسف احمد، " التحديات الشرق أوسطية " الجديدة والوطن العربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، سنة 2000

8- خلف محمد الجراد، الأبعاد الفكريّة للصراع العربي الصهيوني. سوريا:اتحاد كتاب العرب،2000

9- أمين هويدى، أزمة الأمن القومي العربي .مصر:دار الشروق .1991

10- مفتاح الحارثي تحديات الأمن القومي غرب المتوسط مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية .2013

11- سيد شوبجي عبد المولى،المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي . الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية.1992

12- غالب بن غلاب جامعة الدول العربية وحل النزاعات العربية، الرياض:جامعة نايف للدراسات الأمنية2010.

13- احمد الشقيري. الجامعة العربية كيف تكون عربية وكيف تصبح عربية ، مصر: دار الشروق.1990.

14- إكرام عبد الحليم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ،2002

15- حسن علي، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام (دراسة إستراتيجية)، سوريا، دار البراق للنشر والتوزيع، ط1، 1994.

16- حسن محمد الزين،الربيع العربي-آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير. لبنان:دار القلم الجديد.2013.

17- طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية (دراسة في دبلوماسية المياه) ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999

18- عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر القاهرة، دار الموقف العربي، 1989

19- هالة السعدي، القوى الصاعدة في النظام العالمي الجديد، أوروبا واليابان مصر:مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1992.

20- حسن خليل غريب،المقاومة الوطنية العراقية، معركة الحسم ضد الأمركة، دار الطليعة، بيروت،2004

21- وليد عبدالحي وأخرون ، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية. لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.2014

22- محمد السعيد إدريس، "الثورات العربية ومستقبل العلاقة بين النظام العربي والنظام الإقليمي"، التقرير الإستراتيجي العربي، مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية- القاهرة،2012.

23- كمال عبد اللطيف وآخرون ، الانفجار العربي الكبير. لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .2012

24- عمرو الشبكي. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر. المغرب. الجزائر. لبنان. البحرين.سوريا.الأردن) لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.2014.

25- احمديوسف التل، الارهاب في العالمين العربي والغربي.الاردن:المكتبة الوطنية،1998،ص501.

26- بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي القومي العربي: دراسة حالة حوض الأردن والرافدين. رسالة دكتوراه، غير منشورة ، الجزائر معهد العلوم السياسية و الإعلام . 2005

27- حسن عبد الله المنغوري، الأبعاد الجيوبولوتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي. الرياض ، ط1 ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ،2000

28- ناضم عبد الواحد جاسور، اشكالة الحدود في الوطن العربي. الأردن: دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2001

ثانيا : باللغات الاجنبية

[1] Arnold Wolfers, '' National Security as an Ambiguous Symbol'', -1 Political Science Quarterly, Vol. 67 .

Richard H. Ullman ," Redefining Security", International Security, -2 Vol.8, N°:1, Summer 1983

Barryy Buzan, New Patterns of Global Security in the twenty first -3 century (International affairs, vol 67, n° 03, july 1991)

UNDP: "Human Development Report", New York: UNDP, 1994 -4

Minorities at risk, A global view of Ethnopolitical conflicts (, -5 United states institute of peace press : Conflicts Washington, D.C Ted Robert Gurr.1993).

Marc Lynch, «Political Science and the New Arab Public Sphere,» -6 *Foreign Policy* (12 June 2012)

المجلات والدوريات

1- **محمد عبدالله الماخذي**، الأمن القومي العربي بين التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية الراهنة مصر: صحيفة 26 سبتمبر عدد 1122 .2015

2- كمال سالم الشكري، مشروع الشرق الأوسط والأمن القومي العربي. رسالة دكتوراه جامعة دمشق منشورة مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 28 العدد الأول2012 -

3- عيسى درويش، ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي، مصر: مجلة الفكر السياسي.عدد:87. 1998

4- عبد الرؤوف سنو الحرب الاسرائيلية اللبنانية 2006 الخلفيات والمواقف والابعاد لبنان : مجلة حوار العرب عدد 22. 2006

5- زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، *مجلة آفاق اقتصادية*،العدد 82 ، 2000

6- إسماعيل محمد شوقي، العالم العربي في ضوء التطورات الحالية على الساحة الدولية. مصر(مجلة الدفاع، عدد18 ، 2002).

7- عبد الله خليفي الحرب الأمريكية على العراق المراحل التداعيات المستقبل مصر المجلة العربية للعلوم السياسية عدد65. 2010

الرسائل والاطروحات :

1- العايب أحسن، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى جامعه الجزائر : رسالة دكتوراه . 2009.

2- عياد سمير، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق.جامعة الجزائر. رسالة ماجستير .2004.

3- بن نكاع عصام. إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الأوضاع العربية الراهنة .جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير :كلية العلوم السياسية والإعلام 2005.

4- اليامين بن سعود، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة جامعة الجزائر :رسالة ماجستير في العلوم السياسية. 2012.

5- جويدة حمزاوي التصور الأمني الأوروبي نحو بنينة أمنية شاملة في المتوسط .الجزائر،جامعة باتنة،2011.

6- مريم قروشي الأمن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة -الواقع والأفاق- الجزائر :جامعة بسكرة.2014.

7- عباس محمود أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي مصر: جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، مذكرة ماجستير.2010.

المواقع الالكترونية :

1- أمين محمد حطيط. حرب 2006 على لبنان.. خلفية وأداء ونتائج http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2006/8/

2- محمد السعيد إدريس مستقبل النظام العربي :المركز العربي للبحوث والدراسات http://www.acrseg.org/36543

3- احمد فؤاد إبراهيم المغازى، واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة.مركز اسبار للدراسات http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1129.article.htm.

4- خلف محمد الجراد http://www.politics-ar.com/ar/index.php?news=3035

5- عادل.ذقاع http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html.

6- خديجة عرفة، "مفهوم وقضايا الأمن الإنساني تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين". نقلا عن موقع : _ http// :www.emax.com/content.asp ?contents=2630

الملاحق

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

الديباجة

إن الدول العربية الموقعة :

رغبة في تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية، التي تهدد أمن الأمة العربية واستقرارها، وتشكل خطرا على مصالحها الحيوية.

والتزاما بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية، ولاسيما أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا بالتراث الإنساني للأمة العربية التي تنبذ كل أشكال العنف والإرهاب، وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان، وهي الأحكام التي تتماشى معها مبادئ القانون الدولي وأسسه التي قامت على تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام.

والتزاما بميثاق جامعة الدول العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وجميع العهود والمواثيق الدولية الأخرى التي تكون الدول المتعاقدة في هذه الاتفاقية طرفا فيها.

وتأكيدا على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها، والحصول على حقها في تقرير مصيرها واستقلالها، وبما يحافظ على الوحدة الترابية لكل بلد عربي، وذلك كله وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

قد اتفقت على عقد هذه الاتفاقية، داعية كل دولة عربية لم تشارك في إبرامها إلى الانضمام إليها.

الباب الأول

تعاريف وأحكام عامة

المادة الأولى

يقصد بالمصطلحات التالية التعريف المبين إزاء كل منها :

1- الدولة المتعاقدة :

كل دولة عضو في جامعة الدول العربية صدقت على هذه الاتفاقية، وأودعت وثائق تصديقها لدى الأمانة العامة للجامعة.

2- الإرهاب :

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

3- الجريمة الإرهابية :

هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها :

أ- اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ 1963/09/14 م.

ب- اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ 16 /1970/12م.

ج- اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في 1971/09/23م، والبرتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال 1984/05/10.

د- اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في 1973/12/14م.

هـ- اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في 1979/12/17م.

و- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1983م, ما تعلق منها بالقرصنة البحرية.

المادة الثانية

أ- لا تعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، وفقا لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية.

ب- لا تعد أي من الجرائم الإرهابية المشار إليها في المادة السابقة من الجرائم السياسية.

وفي تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، لا تعد من الجرائم السياسية - ولو كانت بدافع سياسي - الجرائم الآتية :

1- التعدي على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة والحكام وزوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم.

2- التعدي على أولياء العهد، أو نواب رؤساء الدول، أو رؤساء الحكومات، أو الوزراء في أي من الدول المتعاقدة.

3- التعدي على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم السفراء والدبلوماسيون في الدول المتعاقدة أو المعتمدون لديها.

4- القتل العمد والسرقة المصحوبة بإكراه ضد الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات.

5- أعمال التخريب والإتلاف للممتلكات العامة والممتلكات المخصصة لخدمة عامة حتى ولو كانت مملوكة لدولة أخرى من الدول المتعاقدة.

6-جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات، أو غيرها من المواد التي تعد لارتكاب جرائم إرهابية.

الباب الثاني

أسس التعاون العربي لمكافحة الإرهاب

الفصل الأول

في المجال الأمني

الفرع الأول

تدابير منع ومكافحة الجرائم الإرهابية

المادة الثالثة

تتعهد الدول المتعاقدة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والتزاما منها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها فإنها تعمل على :

أولا- تدابير المنع :

1- الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.

2- التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة، وخاصة المتجاورة منها، التي تعاني من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.

3- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار، وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة متعاقدة إلى أخرى، أو إلى غيرها من الدول، إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت.

4- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها.

5- تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.

6- تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى الدولة المتعاقدة، وفقا للاتفاقيات الدولية التي تحكم هذا الموضوع.

7- تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية في كل دولة وفقا لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.

8- تقوم كل دولة من الدول المتعاقدة، بإنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب، والتجارب الناجحة في مواجهتها، وتحديث هذه المعلومات، وتزويد الأجهزة المختصة في الدول المتعاقدة بها، وذلك في حدود ما تسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة.

ثانيا - تدابير المكافحة :

1- القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقا للقانون الوطني، أو تسليمهم وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، أو الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين الطالبة والمطلوب إليها التسليم.

2- تأمين حماية فعالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية.

3- تأمين حماية فعالة لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها.

4- توفير ما يلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.

5- إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب، بما في ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية، وتقديم المعلومات التي تساعد في الكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها.

الفرع الثاني

التعاون العربي لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية

المادة الرابعة

تتعاون الدول المتعاقدة لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، طبقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة، من خلال الآتي :

أولا- تبادل المعلومات :

1- تعهد الدول المتعاقدة بتعزيز تبادل المعلومات فيما بينها حول :

أ- أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها وأماكن تمركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها وأنواع الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي تستخدمها، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار.

ب- وسائل الاتصال والدعاية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وأسلوب عملها، وتنقلات قياداتها وعناصرها، ووثائق السفر التي تستعملها.

2- تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بإخطار أية دولة متعاقدة أخرى، على وجه السرعة، بالمعلومات المتوفرة لديها عن أية جريمة إرهابية تقع في إقليمها تستهدف المساس بمصالح تلك الدولة أو بمواطنيها، على أن تبين في ذلك الإخطار ما أحاط بالجريمة من ظروف والجناة فيها وضحاياها والخسائر الناجمة عنها والأدوات والأساليب المستخدمة في ارتكابها، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع متطلبات البحث والتحقيق.

3- تتعهد الدول المتعاقدة، بالتعاون فيما بينها لتبادل المعلومات لمكافحة الجرائم الإرهابية، وأن تبادر بإخطار الدولة أو الدول الأخرى المتعاقدة بكل ما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها أن تحول دون وقوع جرائم إرهابية على إقليمها أو ضد مواطنيها أو المقيمين فيها أو ضد مصالحها.

4- تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بتزويد أية دولة متعاقدة أخرى، بما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها :

أ- أن تساعد في القبض على متهم أو متهمين بارتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة أو الشروع أو الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض.

ب- أن تؤدي إلى ضبط أية أسلحة أو ذخائر أو متفجرات أو أدوات أو أموال استخدمت أو أعدت للاستخدام في جريمة إرهابية.

5- تتعهد الدول المتعاقدة، بالمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فيما بينها، وعدم تزويد أية دولة غير متعاقدة أو جهة أخرى بها، دون أخذ الموافقة المسبقة للدولة مصدر المعلومات.

ثانيا- التحريات :

تتعهد الدولة المتعاقدة، بتعزيز التعاون فيما بينها، وتقديم المساعدة في مجال إجراءات التحري والقبض على الهاربين من المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية وفقا لقوانين وأنظمة كل دولة.

ثالثا- تبادل الخبرات :

1- تتعاون الدول المتعاقدة، على إجراء وتبادل الدراسات والبحوث لمكافحة الجرائم الإرهابية كما تتبادل ما لديها من خبرات في مجال المكافحة.

2- تتعاون الدول المتعاقدة، في حدود إمكانياتها، على توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة، أو خاصة بدولة أو مجموعة من الدول المتعاقدة عند الحاجة للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب، لتنمية قدراتهم العلمية والعملية ورفع مستوى أدائهم.

الفصل الثاني

في المجال القضائي

الفرع الأول

تسليم المجرمين

المادة الخامسة

تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمهم من أي من هذه الدول، وذلك طبقا للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة السادسة

لا يجوز التسليم في أي من الحالات التالية :

أ- إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معتبرة، بمقتضى القواعد القانونية النافذة لدى الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم، جريمة لها صبغة سياسية.

ب- إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تنحصر في الإخلال بواجبات عسكرية.

ج- إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم، قد ارتكبت في إقليم الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم، إلا إذا كانت هذه الجريمة قد أضرت بمصالح الدولة المتعاقدة طالبة التسليم، وكانت قوانينها تنص على تتبع مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم، ما لم تكن الدولة المطلوب إليها التسليم قد بدأت إجراءات التحقيق أو المحاكمة.

د- إذا كانت الجريمة قد صدر بشأنها حكم نهائي (له قوة الأمر المقضي) لدى الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم، أو لدى دولة متعاقدة ثالثة.

هـ- إذا كانت الدعوى عند وصول طلب التسليم قد انقضت، أو العقوبة قد سقطت بمضي المدة طبقا لقانون الدولة المتعاقدة طالبة التسليم.

و- إذا كانت الجريمة قد ارتكبت خارج إقليم الدولة المتعاقدة الطالبة من شخص لا يحمل جنسيتها، وكان قانون الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم لا يجيز توجيه الاتهام عن مثل هذه الجريمة إذا ارتكبت خارج إقليمه من مثل هذا الشخص.

ز- إذا صدر عفو يشمل مرتكبي هذه الجرائم لدى الدولة المتعاقدة الطالبة.

ح- إذا كان النظام القانوني للدولة المطلوب إليها التسليم لا يجيز لها تسليم مواطنيها، فتلتزم الدولة المطلوب إليها التسليم بتوجيه الاتهام ضد من يرتكب منهم لدى أي من الدول المتعاقدة الأخرى جريمة من الجرائم الإرهابية، إذا كان الفعل معاقبا عليه في كل من الدولتين بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن سنة أو بعقوبة أشد، وتحدد جنسية المطلوب تسليمه بتاريخ وقوع الجريمة المطلوب التسليم من أجلها، ويستعان في هذا الشأن بالتحقيقات التي أجرتها الدولة طالبة التسليم.

المادة السابعة

إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق أو المحاكمة أو محكوما عليه عن جريمة أخرى في الدولة المطلوب إليها التسليم، فإن تسليمه يؤجل لحين التصرف في التحقيق أو انتهاء المحاكمة أو تنفيذ العقوبة، ويجوز مع ذلك للدولة المطلوب إليها التسليم تسليمه مؤقتا للتحقيق معه أو محاكمته، بشرط إعادته للدولة التي سلمته قبل تنفيذ العقوبة عليه في الدولة طالبة التسليم.

المادة الثامنة

لغرض تسليم مرتكبي الجرائم بموجب هذه الاتفاقية لا يعتد بما قد يكون بين التشريعات الداخلية للدول المتعاقدة من اختلاف في التكييف القانوني للجريمة، جناية كانت أو جنحة، أو بالعقوبة المقررة لها، بشرط أن تكون معاقبا عليها بموجب قوانين كلتا الدولتين بعقوبة سالبة للحرية لمدة لا تقل عن سنة أو بعقوبة أشد.

الفرع الثاني

الإنابة القضائية

المادة التاسعة

لكل دولة متعاقدة أن تطلب إلى أية دولة أخرى متعاقدة، القيام في إقليمها نيابة عنها، بأي إجراء قضائي متعلق بدعوى ناشئة عن جريمة إرهابية وبصفة خاصة :

أ- سماع شهادة الشهود والأقوال التي تؤخذ على سبيل الاستدلال.

ب- تبليغ الوثائق القضائية.

ج- تنفيذ عمليات التفتيش والحجز.

د- إجراء المعاينة وفحص الأشياء.

هـ- الحصول على المستندات أو الوثائق أو السجلات اللازمة، أو نسخ مصدقة منها.

المادة العاشرة

تلتزم كل من الدول المتعاقدة، بتنفيذ الانابات القضائية المتعلقة بالجرائم الإرهابية، ويجوز رفض طلب التنفيذ في أي من الحالتين التاليتين :

أ- إذا كانت الجريمة موضوع الطلب محل اتهام أو تحقيق أو محاكمة لدى الدولة المطلوب إليها تنفيذ الانابة.

ب- إذا كان تنفيذ الطلب من شأنه المساس بسيادة الدولة المكلفة بتنفيذه أو بأمنها أو بالنظام العام فيها.

المادة الحادية عشرة

ينفذ طلب الإنابة وفقا لأحكام القانون الداخلي للدولة المطلوب إليها التنفيذ، وعلى وجه السرعة، ويجوز لهذه الدولة تأجيل التنفيذ حتى استكمال إجراءات التحقيق والتتبع القضائي الجاري لديها في نفس الموضوع، أو زوال الأسباب القهرية التي دعت للتأجيل، على أن يتم إشعار الدولة الطالبة بهذا التأجيل.

المادة الثانية عشرة

أ- يكون للإجراء الذي يتم بطريقة الإنابة، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، الأثر القانوني ذاته، كما لو تم أمام الجهة المختصة لدى الدولة طالبة الإنابة.

ب- لا يجوز استعمال ما نتج عن تنفيذ الإنابة إلا في نطاق ما صدرت الإنابة بشأنه.

الفرع الثالث

التعاون القضائي

المادة الثالثة عشرة

تقدم كل دولة متعاقدة للدول الأخرى المساعدة الممكنة واللازمة للتحقيقات أو إجراءات المحاكمة المتعلقة بالجرائم الإرهابية.

المادة الرابعة عشرة

أ- إذا انعقد الاختصاص القضائي لإحدى الدول المتعاقدة بمحاكمة متهم عن جريمة إرهابية، فيجوز لهذه الدولة أن تطلب إلى الدولة التي يوجد المتهم في إقليمها محاكمته عن هذه الجريمة، شريطة موافقة هذه الدولة وأن تكون الجريمة معاقبا عليها في دولة المحاكمة بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن سنة واحدة أو بعقوبة أخرى أشد، وتقوم الدولة الطالبة في هذه الحالة بموافاة الدولة المطلوب منها بجميع التحقيقات والوثائق والأدلة الخاصة بالجريمة.

ب- يجري التحقيق أو المحاكمة حسب مقتضى الحال عن الواقعة أو الوقائع التي أسندتها الدولة الطالبة إلى المتهم، وفقا لأحكام وإجراءات قانون دولة المحاكمة.

المادة الخامسة عشرة

يترتب على تقديم الدولة الطالبة لطلب المحاكمة، وفقا للبند (أ) من المادة السابقة، وقف إجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة المتخذة لديها بشأن المتهم المطلوب محاكمته، وذلك باستثناء ما تستلزمه مقتضيات التعاون أو المساعدة أو الإنابة القضائية التي تطلبها الدولة المطلوب إليها إجراء المحاكمة.

المادة السادسة عشرة

أ- تخضع الإجراءات التي تتم في أي من الدولتين - الطالبة أو التي تجري فيها المحاكمة - لقانون الدولة التي يتم فيها الإجراء، وتكون لها الحجية المقررة في هذا القانون.

ب- لا يجوز للدولة الطالبة محاكمة أو إعادة محاكمة من طلبت محاكمته إلا إذا امتنعت الدولة المطلوب إليها عن إجراء محاكمته.

ج- وفي جميع الأحوال تلتزم الدولة المطلوب إليها المحاكمة، بإخطار الدولة الطالبة، بما اتخذته بشأن طلب إجراء المحاكمة، كما تلتزم بإخطارها بنتيجة التحقيقات، أو المحاكمة التي تجريها.

المادة السابعة عشرة

للدولة المطلوب إليها إجراء المحاكمة، اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي يقررها قانونها قبل المتهم سواء في الفترة التي تسبق وصول طلب المحاكمة إليها أو بعده.

المادة الثامنة عشرة

لا يترتب على نقل الاختصاص بالمحاكمة المساس بحقوق المتضرر من الجريمة، ويكون له اللجوء إلى قضاء الدولة الطالبة أو دولة المحاكمة في المطالبة بحقوقه المدنية الناشئة عن الجريمة.

الفرع الرابع

الأشياء والعائدات المتحصلة عن الجريمة والناتجة عن ضبطها

المادة التاسعة عشرة

أ- إذا تقرر تسليم الشخص المطلوب تسليمه، تلتزم أي من الدول المتعاقدة بضبط وتسليم الأشياء والعائدات المتحصلة من الجريمة الإرهابية، أو المستعملة فيها، أو المتعلقة بها، للدولة الطالبة سواء وجدت في حيازة الشخص المطلوب تسليمه، أو لدى الغير.

ب- تسلم الأشياء المشار إليها في الفقرة السابقة، ولو لم يتم تسليم الشخص المقرر تسليمه، بسبب هربه أو وفاته أو لأي سبب آخر، وذلك بعد التحقق من أن تلك الأشياء متعلقة بالجريمة الإرهابية.

ج- لا تخل أحكام الفقرتين السابقتين بحقوق أي من الدول المتعاقدة أو حسن النية من الغير على الأشياء أو العائدات المذكورة.

المادة العشرون

للدولة المطلوب إليها تسليم الأشياء والعائدات، اتخاذ جميع التدابير والإجراءات التحفظية اللازمة لتنفيذ التزامها بتسليمها، ولها أيضا أن تحتفظ مؤقتا بهذه الأشياء أو العائدات إذا كانت لازمة لإجراءات جزائية تتخذ عندها، أو أن تسلمها إلى الدولة الطالبة بشرط استردادها منها لذات السبب.

الفرع الخامس

تبادل الأدلة

المادة الحادية والعشرون

تتعهد الدول المتعاقدة، بفحص الأدلة والآثار الناتجة عن أية جريمة إرهابية تقع على إقليمها ضد دولة متعاقدة أخرى بواسطة أجهزتها المختصة، ولها الاستعانة بأية دولة متعاقدة أخرى في ذلك. وتلتزم باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على هذه الأدلة والآثار وإثبات دلالتها القانونية، ولها وحدها الحق في تزويد الدولة التي وقعت الجريمة ضد مصالحها بالنتيجة متى طلبت ذلك، ولا يحق للدولة أو الدول المستعان بها إخطار أية دولة بذلك.

الباب الثالث

آليات تنفيذ القانون

الفصل الأول

إجراءات التسليم

المادة الثانية والعشرون

يكون تبادل طلبات التسليم بين الجهات المختصة في الدول المتعاقدة مباشرة، أو عن طريق وزارات العدل بها أو ما يقوم مقامها، أو بالطريق الدبلوماسي.

المادة الثالثة والعشرون

يقدم طلب التسليم كتابة مصحوبا بما يلي :

أ- أصل حكم الإدانة أو أمر القبض أو أية أوراق أخرى لها نفس القوة، صادرة طبقا للأوضاع المقررة في قانون الدولة الطالبة، أو صورة رسمية مما تقدم.

ب- بيان بالأفعال المطلوب التسليم من أجلها، يوضح فيه زمان ومكان ارتكابها وتكييفها القانوني، مع الإشارة إلى المواد القانونية المطبقة عليها، وصورة من هذه المواد.

ج- أوصاف الشخص المطلوب تسليمه بأكبر قدر ممكن من الدقة، وأية بيانات أخرى من شأنها تحديد شخصه وجنسيته وهويته.

المادة الرابعة والعشرون

1- للسلطات القضائية في الدولة الطالبة، أن تطلب من الدولة المطلوب إليها - بأي طريق من طرق الاتصال الكتابية - حبس (توقيف) الشخص احتياطيا إلى حين وصول طلب التسليم.

2- ويجوز في هذه الحالة للدولة المطلوب إليها التسليم أن تحبس (توقف) الشخص المطلوب احتياطيا، وإذا لم يقدم طلب التسليم مصحوبا بالمستندات اللازمة المبينة في المادة السابقة، فلا يجوز حبس (توقيف) الشخص المطلوب تسليمه مدة تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ إلقاء القبض عليه.

المادة الخامسة والعشرون

على الدولة الطالبة، أن ترسل طلبا مصحوبا بالمستندات المبينة في المادة الثالثة والعشرين من هذه الاتفاقية، وإذا تبينت الدولة المطلوب إليها التسليم سلامة الطلب، تتولى السلطات المختصة فيها تنفيذه طبقا لتشريعها، على أن تحاط الدولة الطالبة دون تأخير بما اتخذ بشأن طلبها.

المادة السادسة والعشرون

1- في جميع الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين، لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي ستين يوما من تاريخ القبض.

2- يجوز الإفراج المؤقت خلال المدة المعينة في الفقرة السابقة، على أن تتخذ الدولة المطلوب إليها التسليم التدابير التي تراها ضرورية للحيلولة دون هروب الشخص المطلوب.

3- لا يحول الإفراج دون إعادة القبض على الشخص وتسليمه إذا ورد طلب التسليم بعد ذلك.

المادة السابعة والعشرون

إذا رأت الدولة المطلوب إليها التسليم حاجتها إلى إيضاحات تكميلية للتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في هذا الفصل، تخطر بذلك الدولة الطالبة، وتحدد لها موعدا لاستكمال هذه الإيضاحات.

المادة الثامنة والعشرون

إذا تلقت الدولة المطلوب إليها عدة طلبات تسليم من دول مختلفة إما عن ذات الأفعال أو عن أفعال مختلفة، فيكون لهذه الدولة أن تفصل في هذه الطلبات مراعية كافة الظروف، وعلى الأخص إمكان التسليم اللاحق، وتاريخ وصول الطلبات، ودرجة خطورة الجرائم، والمكان الذي ارتكبت فيه.

الفصل الثاني

إجراءات الإنابة القضائية

المادة التاسعة والعشرون

يجب أن تتضمن طلبات الإنابة القضائية البيانات الآتية :

(أ) الجهة المختصة الصادر عنها الطلب.

(ب) موضوع الطلب وسببه.

(ج) تحديد هوية الشخص المعني بالإنابة وجنسيته بقدر الإمكان.

(د) بيان الجريمة التي تطلب الإنابة بسببها، وتكييفها القانوني، والعقوبة المقررة على مقارفتها، وأكبر قدر ممكن من المعلومات عن ظروفها، بما يمكن من دقة تنفيذ الإنابة القضائية.

المادة الثلاثون

1- يوجه طلب الإنابة القضائية من وزارة العدل في الدولة الطالبة، إلى وزارة العدل في الدولة المطلوب إليها، ويعاد بنفس الطريق.

2- في حالة الاستعجال، يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من السلطات القضائية في الدولة الطالبة، إلى السلطات القضائية في الدولة المطلوب إليها. وترسل صورة من هذه الإنابة القضائية في نفس الوقت إلى وزارة العدل في الدولة المطلوب إليها، وتعاد الإنابة القضائية مصحوبة بالأوراق المتعلقة بتنفيذها بالطريق المنصوص عليه في البند السابق.

3- يمكن أن يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من الجهات القضائية، إلى الجهة المختصة في الدولة المطلوب إليها، ويجوز أن تحال الردود مباشرة عن طريق هذه الجهة.

المادة الحادية والثلاثون

يتعين أن تكون طلبات الإنابة القضائية والمستندات المصاحبة لها موقعا عليها ومختومة بخاتم سلطة مختصة أو معتمدة منها. وتعفى هذه المستندات من كافة الإجراءات الشكلية التي قد يتطلبها تشريع الدولة المطلوب إليها.

المادة الثانية والثلاثون

إذا كانت الجهة التي تلقت طلب الإنابة القضائية غير مختصة بمباشرته، تعين عليها إحالته تلقائيا إلى الجهة المختصة في دولتها، وفي حالة ما إذا أرسل الطلب بالطريق المباشر، فإنها تحيط الدولة الطالبة علما بنفس الطريق.

المادة الثالثة والثلاثون

كل رفض للإنابة القضائية يجب أن يكون مسببا.

الفصل الثالث

إجراءات حماية الشهود والخبراء

المادة الرابعة والثلاثون

إذا قدرت الدولة الطالبة أن لحضور الشاهد أو الخبير أمام سلطتها القضائية أهمية خاصة، فإنه يتعين أن تشير إلى ذلك في طلبها، ويتعين أن يشتمل الطلب أو التكليف بالحضور على بيان تقريبي بمبلغ التعويض ونفقات السفر والإقامة وعلى تعهدها

بدفعها، وتقوم الدولة المطلوب إليها بدعوة الشاهد أو الخبير للحضور، وبإحاطة الدولة الطالبة بالجواب.

المادة الخامسة والثلاثون

1- لا يجوز توقيع أي جزاء أو تدبير ينطوي على إكراه قبل الشاهد أو الخبير الذي لم يمتثل للتكليف بالحضور، ولو تضمنت ورقة التكليف بالحضور بيان جزاء التخلف.

2- إذا حضر الشاهد أو الخبير طواعية إلى إقليم الدولة الطالبة، فيتم تكليفه بالحضور وفق أحكام التشريع الداخلي لهذه الدولة.

المادة السادسة والثلاثون

1- لا يجوز أن يخضع الشاهد أو الخبير للمحاكمة أو الحبس أو تقييد حريته في إقليم الدولة الطالبة عن أفعال أو أحكام سابقة على مغادرته لإقليم الدولة المطلوب إليها، وذلك أيا كانت جنسيته، طالما كان مثوله أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور.

2- لا يجوز أن يحاكم أو يحبس أو يخضع لأي قيد على حريته في إقليم الدولة الطالبة أي شاهد أو خبير - أيا كانت جنسيته - يحضر أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور عن أفعال أو أحكام أخرى غير مشار إليها في ورقة التكليف بالحضور، وسابقة على مغادرته أراضي الدولة المطلوب إليها.

3- تنقضي الحصانة المنصوص عليها في هذه المادة إذا بقي الشاهد أو الخبير المطلوب في إقليم الدولة الطالبة ثلاثين يوما متعاقبة، بالرغم من قدرته على مغادرته بعد أن أصبح وجوده غير مطلوب من الجهات القضائية، أو إذا عاد إلى إقليم الدولة الطالبة بعد مغادرته.

المادة السابعة والثلاثون

1- تتعهد الدولة الطالبة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكفالة حماية الشاهد أو الخبير من أية علانية تؤدي إلى تعريضه أو أسرته أو أملاكه للخطر الناتج عن الإدلاء بشهادته أو بخبرته، وعلى الأخص :

أ- كفالة سرية تاريخ ومكان وصوله إلى الدولة الطالبة، ووسيلة ذلك.

ب- كفالة سرية محل إقامته وتنقلاته وأماكن تواجده.

ج- كفالة سرية أقواله ومعلوماته التي يدلي بها أمام السلطات القضائية المختصة.

2- تتعهد الدولة الطالبة بتوفير الحماية الأمنية اللازمة التي تقتضيها حالة الشاهد أو الخبير وأسرته، وظروف القضية المطلوب فيها، وأنواع المخاطر المتوقعة.

المادة الثامنة والثلاثون

1- إذا كان الشاهد أو الخبير المطلوب مثوله أمام الدولة الطالبة محبوسا في الدولة المطلوب إليها، فيجري نقله مؤقتا إلى المكان الذي ستعقد فيه الجلسة المطلوب سماح شهادته أو خبرته فيها، وذلك بالشروط وفي المواعيد التي تحددها الدولة المطلوب إليها، ويجوز رفض النقل :

أ- إذا رفض الشاهد أو الخبير المحبوس.

ب- إذا كان وجوده ضروريا من أجل إجراءات جنائية تتخذ في إقليم الدولة المطلوب منها.

ج- إذا كان نقله من شأنه إطالة أمد حبسه.

د- إذا كانت هناك اعتبارات تحول دون نقله.

2- يظل الشاهد أو الخبير المنقول محبوسا في إقليم الدولة الطالبة إلى حين إعادته إلى الدولة المطلوب إليها، ما لم تطلب الدولة الأخيرة إطلاق سراحه.

الباب الرابع

أحكام ختامية

المادة التاسعة والثلاثون

تكون هذه الاتفاقية محلا للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من الدول الموقعة، وتودع وثائق التصديق أو القبول أو الإقرار لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في موعد أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ التصديق أو القبول أو الإقرار، وعلى الأمانة العامة إبلاغ سائر الدول الأعضاء بكل إيداع لتلك الوثائق وتاريخه.

المادة الأربعون

1- تسري هذه الاتفاقية بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من سبع دول عربية.

2- لا تنفذ هذه الاتفاقية بحق أية دولة عربية أخرى، إلا بعد إيداع وثيقة التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها لدى الأمانة العامة للجامعة، ومضي ثلاثين يوما من تاريخ الإيداع.

المادة الحادية والأربعون

لا يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة، أن تبدي أي تحفظ ينطوي صراحة أو ضمنا على مخالفة لنصوص هذه الاتفاقية، أو خروج عن أهدافها.

المادة الثانية والأربعون

لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تنسحب من هذه الاتفاقية، إلا بناء على طلب كتابي، ترسله إلى أمين عام جامعة الدول العربية.

يرتب الانسحاب أثره بعد مضي ستة شهور من تاريخ إرسال الطلب، إلى أمين عام جامعة الدول العربية.

وتظل أحكام هذه الاتفاقية نافذة في شأن الطلبات التي قدمت قبل انقضاء هذه المدة.

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بمدينة القاهرة / جمهورية مصر العربية في 1418/12/25 هـ، الموافق 1998/4/22م، من أصل واحد مودع بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ونسخة مطابقة للأصل تحفظ بالأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وتسلم كذلك نسخة مطابقة للأصل لكل طرف من الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية أو المنضمة إليها.

وإثباتا لما تقدم، قام أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية والعدل العرب، بتوقيع هذه الاتفاقية، نيابة عن دولهم.

الفهرس

اهداء

الشكر

المقدمة 1
الفصل الاول : التأصيل النظري لمفهوم الأمن 6
المبحث الأول: مفهوم الأمن..... 6
المطلب الأول: تعريف الأمن في الدراسات الأمنية..... 6
المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية النقدية. (بعد الجرب الباردة)9
المبحث الثاني: ماهية الأمن العربي 14
المطلب الأول: مفهوم الأمن العربي..... 14
المطلب الثاني: أبعاد الآمن العربي 16
المبحث الثالث: المفاهيم المتعلقة بالأمن العربي..... 19
المطلب الأول: الأمن القومي 19
المطلب الثاني: الأمن الإقليمي..... 22
الفصل الثاني : واقع الأمن العربي والمتغيرات المتحكمة فيه..... 28
المبحث الأول: الإطار التنظيمي للأمن العربي..... 28
المطلب الأول: جامعة الدول العربية 28
المطلب الثاني: المنظمات والاتحادات العربية..... 32
المبحث الثاني : الأمن العربي في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية 37
المطلب الأول : متغيرات البيئة الداخلية 37
المطلب الثاني : متغيرات البيئة الخارجية..... 41

المبحث الثالث: واقع الأمن العربي منذ 2003 41
المطلب الأول: التدخل الخارجي 41
المطلب الثاني: الحراك العربي..... 59
الفصل الثالث : مسقبل الامن العربي..... 67
المبحث الأول: التحديات التي يواجهها الأمن العربي 67
المطلب الاول التحديات المباشـــرة الداخلية 69
المطلب الثاني: التحديات النابعة من التغير في البيئة الإقليمية 78
المطلب الثالث: تحدي التغير في النظام الدولي (إعادة ترتيب العلاقة مع القوى الكبرى) 85
المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية..... 89
المطلب الأول : سيناريو استمرار الوضع القائم..... 89
المطلب الثاني: سيناريو تغيير الوضع باتجاه سلبي..... 90
المبحث الثالث: سيناريو تغيير الوضع باتجاه ايجابي (السيناريو الممتاز)..... 92
الخاتمة..... 95
القائمة المراجع 99
الملاحق..... 105

مـلخص مذكرة الماستر

نستنتج في الاخير وكخلاصة عما سبق نستنتج نظريا المنظور التقليدي للأمن لم يعد كافيا لتفسير طبيعة القضايا الأمنية و مصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة، ما أدى بالعديد من المفكرين إلى الدعوة لتوسيع الدراسات الأمنية، بحيث تحوي كل التهديدات الأمنية العسكرية و الغير عسكرية، و هو ما تجسد مع بلورت مفاهيم أمنية جديدة، كالأمن الإنساني و الأمن الشامل و الأمن المجتمعي و الأمن العربي بدأ من احتلال العراق والى الآن، فقد خلصت هذه الدراسة بخصوصها، الى التهديدات الامنية التي عرفتها المنطقة، تبين لنا بما ليس فيه شك ، الدور الخطير الذي لعبته القوى العالمية في إشعال فتيل المواجهات التي عرفتها المنطقة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بما يخدم مصالحها في المنطقة و أزمات الأمن السياسي العربي بخلفيات أمنية هي النزعة القطرية القومية من خلال التجاذب بين الثنائية القطرية القومية من جهة ومصالح القوى العالمية من جهة أخرى .هذا التصارع الثنائي بينهما هو أحد مفاتيح تفسير اخفاق دول المنطقة في مأسسة الأمن العربي، الذي تغلبت فيه مصالح الدولة القطرية على حساب الرابطة القومية التي تقتضي في أهدافها تجاوز وطنيات الدول، وهو المشروع الذي يقوم على افتراض الاضعاف المستمر للدولة الوطنية التي يعني ذلك اضمحلالها لفائدة الدولة القومية العربية مع القوى العالمية التي أيدت ذلك بصورة ضمنية بغرض تحويل مشاعر الجماهير العربية عن المطالبة بوحدة عربية حقيقية

الكلمات المفتاحية:

1/.مفهوم الامن 2/. واقع الأمن العربي 3/. متغيرات البيئة الداخلية والخارجية 4/ مسقبل الامن العربي 5/. التغير في البيئة الإقليمية

Abstract of The master thesis

Finally, we conclude and as a summary of the foregoing, we deduce theoretically the traditional view of security is no longer sufficient to explain the nature of security issues and sources of threat in the post-Cold War period, which led many thinkers to call for an expansion of security studies, to include all military and non-military security threats, and It is what has been embodied with the crystallization of new security concepts, such as human security, comprehensive security, community security, and Arab security that began with the occupation of Iraq and until now. This study concluded regarding it, regarding the security threats in the region, which clearly shows us the dangerous role that The world powers played it in igniting the confrontations that have known the region, directly or indirectly, in a way that would serve their interests in the region and Arab political security crises with security backgrounds, which are the Qatari-national tendency through the tension between the national binary on the one hand and the interests of world powers on the other hand. This bilateral struggle between them is one of the keys to explaining the failure of the countries of the region to institutionalize Arab security, in which the interests of the country state prevailed at the expense of the national bond, whose objectives require transcending the nationalities of the states, and it is the project that is based on the assumption of the continued weakening of the nation state, which means its decline in the interest of the state Arab nationalism with the world powers that implicitly supported this with the aim of diverting the feelings of the Arab masses from demanding true Arab unity

key words:

./ 1The concept of security 2 /. The reality of Arab security 3 /. Variables of the internal and external environment 4 / The future of Arab security 5 /. Change in the regional environment